جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

الحكم الراشد وإشكالية التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد التنمية

إعداد الطلبة:

– بن عماري خديجة

– شهري نورية

إشراف الأستاذ:

وكال نور الدين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية: 2016م/2017م.

شكر وعرفان

مصداقا لقوله تعالى: «لأن شكرتم لأزيدنكم»

واقتداء بقوله صلى الله عليه وسلم: «من لم يشكر الناس لم يشكر الله»

الحمد لله الذي وفقني وهدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والصلاة والسلام على محمد الحبيب صاحب المقام الرفيع والحوض البديع، أما بعد:

نتقدم بالشكر وجزيل العرفان إلى الأستاذ المشرف "وكال نور الدين" الذي رافقنا طوال بحثنا هذا ولم يبخل علينا بالنصائح والتوجيهات وصبره علينا.

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة العلوم التجارية وعلوم التسيير

إلى كافة عمال المكتبة وإدارة قسم العلوم الاقتصادية.

إلى كافة الأساتذة الكرام

إلى جميع من ساهم من بعيد أو من قريب في انجاز وانجاح هذا العمل.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة	أ- ز
الفصل الأول: ماهية الحكم الراشد	
المبحث الأول: عموميات حول الحكم الراشد	10
المطلب الأول: أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد	10
المطلب الثاني: مفهوم الحكم الراشد	12
المطلب الثالث : خصائص الحكم الراشد وأهميته	15
المبحث الثاني : عناصر وأبعاد وأهداف الحكم الراشد	20
المطلب الأول :عناصر الحكم الراشد	20
المطلب الثاني : أبعاد الحكم الراشد	25
المطلب الثالث: أهداف الحكم الراشد	28
المبحث الثالث: الحكم الراشد المحلي في الجزائر	30
المطلب الأول: آفاق ومتطلبات الحكم الراشد في الجزائر	30
المطلب الثاني :متطلبات تفعيل الحكم الراشد في الجزائر	32
المطلب الثالث: تطورات مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر:	34
الفصل الثاني: واقع التنمية المحلية المستدامة في الجزائر	
المبحث الأول :ماهية التنمية المستدامة .	42
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التنمية المستدامة	42
المطلب الثاني :إبعاد التنمية المستدامة	48
المطلب الثالث: خصائص وأهداف التنمية المستدامة	55
المبحث الثاني: التنمية المستدامة المحلية في الجزائر	59
المطلب الأول : نظرة حول التنمية المستدامة في الجزائر	59
المطلب الثاني :مؤشرات وركائز التنمية المحلية المستدامة في الجزائر	61

المطلب الثالث: معوقات التنمية المستدامة المحلية بالجزائر	65
المبحث الثالث :إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر	70
المطلب الأول : مخططات التنمية في الجزائر	70
المطلب الثاني :برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004):	73
المطلب الثالث: البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي (2005-2009)	75
الفصل الثالث: علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة	
المبحث الأول : آليات الحكم الراشد في الجزائر .	81
المطلب الأول : إستراتيجية تنفيذ الحكم الراشد في الجزائر	81
المطلب الثاني : إصلاحات الدولة الجزائرية في ظل تبني سياسة الحكم الراشد	84
المطلب الثالث : معيقات تحقيق الحكم الراشد في الجزائر	87
المبحث الثاني : تحديات التنمية المستدامة وأثرها في تفعيل الحكم الراشد بالجزائر .	93
المطلب الأول: واقع التنمية والحكم الراشد في الجزائر	93
المطلب الثاني: الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحقيق الحكم الرشيد في إطار التنمية المستدامة	95
المطلب الثالث: التنمية بين الحكم الراشد وخصوصية الجزائر	97
المبحث الثالث : سبل تفعيل الحكم الراشد لخدمة التنمية المستدامة في الجزائر	99
المطلب الأول : أهمية مكافحة الفساد المالي كهدف لتأسيس الحكم الراشد ودعم التنمية المحلية المستدامة	99
المطلب الثاني : علاقة الحكم الراشد بالتنمية المحلية المستدامة في الجزائر	101
المطلب الثالث: مستقبل التنمية المحلية المستدامة في الجزائر على ضوء آليات الحكم الراشد	104
خاتمة	110
قائمة المصادر والمراجع	116

قائمة الجداول والأشكال

1- قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	تطور مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر خلال 1996-2010م	35
(1-2)	تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية	48-47
(2-2)	استثمارات المخطط الرباعي الأول 1970-1973م بالأسعار الجارية	73-72
(3-2)	أهم المؤشرات الاقتصادية خلال تنفيذ سياسة الإنعاش	74
(4-2)	محاور برنامج دعم النمو للفترة 2005-2009م	76
(1-3)	تطور مؤشر الفساد في الجزائر من الفترة 2003-2012م	

2- قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	خصائص ومعايير الحكم الراشد	17
(1-2)	أهمية الحكم الراشد	19
(1-3)	الأطراف الفاعلين في مجالات الحكم الراشد	24
(1-2)	ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة	54
(2-2)	أهداف التنمية المستدامة	58
(2-3)	تطور النمو الاقتصادي	74

مقدمة

قد عرفت اقتصاديات التنمية تطورا ملحوظا سواء من حيث المفهوم أو المحتوى ، حيث تم الانتقال من نمو اقتصادي إلى تنمية اقتصادية اجتماعية ثم إلى تنمية اقتصادية اجتماعية بيئية والتي تعرف بالتنمية المستدامة، هذا الانتقال لم يكن وليد الصدفة وإنما جاء نتيجة ظهور معطيات ومتغيرات جديدة خاصة التنمية المستدامة مصطلح جديد لقي قبول العالم والتفافا حوله فهي حسب لجنة بروتلاند التي عرفت لأول مرة هذا المصطلح على أنها التنمية التي تسمح بتلبية احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بمصالح الجيل القادم ، وهي تبدو أكثر عدالة من نظيرتها الاقتصادية ، فالتنمية المستدامة تحاول أن توافق ما بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

والجزائر كغيرها من الدول مطالبة اليوم وأكثر من أي وقت مضى بمسايرة مختلف التطورات الإقليمية والدولية، وذلك بهدف تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، فهي بحاجة إلى وعي بيئي، أما المؤسسات الاقتصادية الجزائرية فهي بحاجة إلى ضبط سلوكاتها لتستجيب إلى متطلبات التنمية المستدامة من خلال تبني آليات تساهم في ترشيد الدولة.

حيث بدأ الحديث عن التنمية المستدامة والحكم الراشد في العالم عموما والدول العربية بعد صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية ، إذ كان المقصود التركيز على أبعاد التنمية المستدامة وصولا إلى التنمية الإنسانية ببعدها الشامل، أي الترابط بكل مستويات النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي، بالاستناد إلى الحكم الراشد الذي يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط طويل الأمد في حقول التعليم والتربية والثقافة والإسكان والصحة والبيئة وغيرها ، ويتوخى قدرا من العدالة والمساءلة والشرعية والتمثيل، فمن خلال كل ما سبق تبرز العلاقة الوطيدة الموجودة بين التنمية ومكافحة الفقر، وتحسين مستوى المعيشي وغيرها من الأمور المتعلقة بالتنمية المستدامة وصلاح الحكومة أو ما يسمى حاليا مبادئ وأبعاد إدارة الحكم (الحكم الراشد)، لأن الحكم الراشد هو الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية مستدامة .

والجزائر كباقي دول العالم، لم تكن بمنأى عن اللجوء إلى هذه الإصلاحات متعددة الجوانب والشاملة لكل القطاعات، إذ تعيش نظاما ونمطا جديدا في السياسات والأفكار الاقتصادية، حيث شهدت تطورات تضمنت اللجوء نحو تطبيق سياسات اقتصادية تحررية باعتماد آليات السوق والتوجه نحو الدخول في اقتصاد السوق، حيث أصبح ذلك أمرا حتميا لمسايرة التطورات العالمية في شتى الميادين الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية، وقد تجسد ذلك في التحولات التي عاشتها الجزائر من الاستقلال إلى الوقت الحاضر، خاصة بعد فشل نظام التخطيط المركزي في إحداث نمو يتلائم مع التغيرات العالمية الجديدة ، فلجأت إلى أسلوب الخصخصة بسبب الأداء السلبي للقطاع العام الذي أدى إلى حدوث عجز في الميزانية العامة للدولة ، مما انعكس سلبا على الوضع الاجتماعي من خلال تدهور المعيشة وتفاقم المديونية وأزمة الغذاء حيث اضطرت إلى برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي الذي لقي دعما من صندوق النقد الدولي بعد أن قامت بجدولة ديونها ، وقد كان من نتائج ذلك أن استعادت الجزائر توازناتها الكلية ، وتمكنت من التطهير التدريجي للأموال العامة وتحقيق انخفاض محسوس في نسبة التضخم وتحسن ظروف التمويل وتحقيق نمو اقتصادي موجب بعد فترة طويلة من الركود ، إلا أن هذه النتائج الايجابية صاحبها من ناحية أخرى ارتفاع نسبة البطالة ، مع انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانتشار الفقر .

إنّ الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري تتميز بأزمة متعددة الجوانب ، حتمت عليها أن تندمج وتتأقلم مع التحولات الاقتصادية المحلية والدولية ، وأن تبني إستراتيجية تنموية تقوم على الاستفادة القصوى من الفرص التي يتيحها الاتجاه المتزايد نحو العولمة ، والجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا ماليا وتجاريا وتكنولوجيا مع هذا العالم الذي ينتهج أسلوب اقتصاد السوق وحرية المعاملات التجارية ، والذي قد ارتسمت معالمه في التكتلات والانضمام إليها يضيف فرصا ايجابية للاقتصاد الجزائري وقد يؤدي إلى تنمية اقتصادية شاملة .

فالجزائر وكغيرها من الدول مطالبة اليوم وقبل أي وقت مضى بمسايرة مختلف التحولات السياسية الإقليمية منها والدولية، وذلك بهدف تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، وبطبيعة الحال لا يتحقق ذلك إلا بالأخذ بمؤشراتها والمتمثلة في التمكين :أي توسيع قدرات المواطنين والحرية في اختيارهم العدالة في التوزيع : التي تشمل الإمكانات والفرص المتاحة للفرد، التعاون :كمصدر أساسي للإشباع الذات ، الأمن الشخصي : المتعلق بحق الحياة لكل فرد بعيدا عن أي تهديدات، وأخيرا الاستدامة :التي تضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي دون التأثير على حياة الأجيال اللاحقة وحقها في العيش الكريم.

وبدورها هذه المؤشرات لا تلامس النوعية والجودة إلا في ظل نظام حكم سليم للدولة، والذي يرتبط مباشرة بآليتي الشفافية والمساءلة كأهم مرتكزات الحكم الراشد أو الحكم الصالح .

ومن هذا المنطق يمكن بلورة هذه الإشكالية ، في التساؤل الرئيسي التالي :

هل مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر مرتبط ارتباطا مباشرة بتطبيق مؤشرات وآليات الحكم الراشد ؟

للإجابة على هذه الإشكالية لابد من المرور على أسئلة فرعية :

1) – ماهو الدور الذي يلعبه الحكم الراشد في تحقيق تنمية مستدامة محلية ؟

2) – ما هي علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة المحلية ؟

فرضيات البحث :

لمحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية من خلال الأسئلة الفرعية نقدم الفرضيات التالية :

1) – انتهاج الحكم الراشد يؤدي إلى تفعيل السياسات التنموية الشاملة وتجسيد الديمقراطية ومحاربة الفساد الإداري وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق تنمية مستدامة .

2) – هناك علاقة ارتباطية بين مسار الحكم الراشد وبين إمكانية الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر .

أسباب اختيار الموضوع :

يمكن إيجاز أهم أسباب اختيار هذا الموضوع إلى اعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية تتمثل في :

- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع .
- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال تخصص اقتصاد التنمية .
- محاولة التعريف والتعرف على مصطلح التنمية المستدامة الذي أصبح العالم بأسره ينادي بضرورة تحقيقها.
- بحث المؤسسات الاقتصادية الاقتصادية الجزائرية عن أساليب تنموية فعالة من أجل تحقيق التنمية المستدامة .
- معرفة الدور الذي يمكن أن يلعبه الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة .
- أهمية مساهمة الحكم الراشد في ضمان الاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة .

أهمية البحث :

- تسارع اهتمام الجزائر بتطبيق سياسات التنمية المستدامة الفعالة التي أصبحت مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة وتحقيق الرفاهية .
- أهمية إدماج أبعاد التنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية على ضوء بعض التجارب القائمة على المستوى العالمي .
- محاولة إبراز المنافع التي تتحصل عليها الجزائر من جراء الاهتمام بالحكم الراشد ، بما يتوافق وأهداف التنمية المستدامة .
- إضافة مرجع ولو بسيط إلى المكتبة الجزائرية .

أهداف البحث :

تتمثل أهداف البحث فيما يلي :

- محاولة التعرف على واقع الحكم الراشد في المؤسسات الجزائرية .
- دراسة أهم التطورات التي طرأت على مفهوم التنمية وصولا إلى التنمية المستدامة وأهم أبعادها.
- التعرف على العلاقة التي تربط بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة .
- محاولة دعم تجسيد الحكم الراشد الذي يعتبر هدفا رئيسيا ضمن إستراتيجية التنمية المستدامة وما يحقق من مكاسب للدولة وخاصة الاستقرار الاقتصادي ، والقضاء على الفساد .

حدود الدراسة :

ترتكز الدراسة على ما يلي:

من حيث بعد الموضوع العلمي:

يرتكز البحث في هذه الدراسة على تناول الموضوعات التالي :

الطرح النظري التنمية المستدامة وتصورات الحكم الراشد في الجزائر.

استنباط آفاق التنمية المستدامة في ظل دعوات الرشادة في الجزائر .

المنهج المستخدم :

تحقيقا لأهداف البحث السابقة ووصولا لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن تأثير الحكم الراشد على التنمية المستدامة ، ومن أجل معالجة مشكلة البحث ، فان الباحثين سوف يعتمد على المناهج العلمية التالية :

- **المنهج الوصفي :**

وهو المنهج الذي يقوم على وصف الظاهرة ، وذلك بتتبع الموضوع والوقوف على أدنى جزئياته وتفاصيله وكذلك بجمع بيانات كافية ودقيقة عنه، من أجل الوصول إلى نتائج ملموسة وموضوعية.

واستخدمنا المنهج الوصفي في الجوانب النظرية المتعلقة بماهية التنمية المستدامة والحكم الراشد .

- **المنهج الاستنباطي :**

والذي يعتمد على التفكير المنطقي الاستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين الجوانب المختلفة للحكم الراشد ومقومات الإفصاح ، وكذا كيفية استنتاج العلاقة بين تطبيق مبادئ الحكم الراشد وتحقيق التنمية المستدامة المحلية .

أدوات الدراسة :

يقدم الاعتماد في انجاز هذا العمل على الإلمام بموضوع الدراسة وتقديم تفصيلات عن أهم جوانبه وهذا باستخدام الأدوات والمراجع المكتبية المتوفرة من الكتب وكذا الاطلاع على بعض المقالات الاقتصادية وكذا المذكرات التي سبق وأن تناول فيها أصحابها موضوع الدراسة .

صعوبات البحث :

لا يكاد يخلو أي بحث علمي من صعوبات ومعوقات تعترضه ، ومن الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة من خلال المسح المعرفي لقاعدة المعلومات في المكتبة الجزائرية مايلي:

- ندرة المصادر التي تربط بين متغيرات الموضوع هي أكبر الصعوبات التي واجهتنا ، سواء كانت كتبا أو بحوثا سابقة وما استطعنا الاطلاع عليه لا يشكل مادة غزيرة لموضوعنا .

- ندرة المصادر والمراجع المتخصصة في موضوع الحكم الراشد في الجزائر .
- ندرة الكتابات حول الحكم الراشد والتنمية المستدامة في الجزائر وقلة مصادر الإحصائيات واختلافها وتضاربها.

الدراسات السابقة :

إنّ هناك دراسات متفرقة وعديدة تناولت الموضوع الذي نحن بصدد دراسته من زوايا مختلفة وعبر فترات زمنية متقاربة ، ومنها :

دراسة غالمي جميلة، واقع التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2013-2014، الهدف من هذه الدراسة هو معرفة أهم ركائز وواقع التنمية المستدامة في الجزائر ومدى تحقيقها.

دراسة حسين عبدالقادر الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012، تتناول الدراسة كلا من الحكم الراشد والتنمية المحلية في الجزائر، سعيا لإدراك ما مدى تجسد آليات الحكم الراشد بها وطبيعة علاقته بالتنمية المحلية، اعتمادا على المؤشرات الدالة على كل منهما.

عرض خطة البحث:

قد تم الاعتماد في هذا العمل على ثلاثة فصول مرتبطة ببعضها البعض وقمنا بالإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة وللحصول على تأكيد أو نفي الفرضيات المستعملة قمنا باستعراض المباحث على النحو التالي:

الفصل الأول : ماهية الحكم الراشد

عرضنا في الفصل الأول ماهية الحكم الراشد وآفاقه ، وتم هيكلتها من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول : عموميات حول الحكم الراشد

المبحث الثاني : عناصر وأبعاد وأهداف الحكم الراشد

المبحث الثالث : الحكم الراشد المحلي في الجزائر

الفصل الثاني : واقع التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

وفي الفصل الثاني من الدراسة، جاء موضوع التنمية بمختلف أبعادها، وذلك ضمن المباحث التالية:

المبحث الأول : ماهية التنمية المستدامة

المبحث الثاني : التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

المبحث الثالث : إستراتيجية التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

الفصل الثالث :

أما الفصل الثالث من الدراسة ، عرضنا العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المحلية في الجزائر ، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : آليات الحكم الراشد في الجزائر .

المبحث الثاني : تحديات التنمية المستدامة وأثرها في تفعيل الحكم الراشد بالجزائر .

المبحث الثالث : سبل تفعيل الحكم الراشد لخدمة التنمية المستدامة في الجزائر .

الفصل الأول:

ماهية الحكم الراشد

تمهيد :

لقد تعاظم الاهتمام بالحكم الراشد أو ما يصطلح عليه البعض بالحوكمة، في العديد من الاقتصاديات المتقدمة، والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية، والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرق أسيا وأمريكا اللاتينية ،وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من تداعيات الانهيارات المالية لعدد من أقطاب الشركات والبورصات العالمية (وول ستريت مثلا)، ونظرا للتزايد المستمر الذي يكتسبه الاهتمام بهذا المفهوم، فقد حرص عدد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة، وعلى رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أصدرت عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات، حيث تطرق العديد من الاقتصاديين والمحللين والخبراء إلى أهمية ومدى تأثير مفهوم الحكم الراشد في العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الهادفة إلى صالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات ككل بما يعمل على سلامة الاقتصاديات وتحقيق التنمية الشاملة في كل من الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء.

بناءً على ما سبق نتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: عموميات حول الحكم الراشد .

المبحث الثاني: عناصر و أبعاد وأهداف الحكم الراشد .

المبحث الثالث: الحكم الراشد المحلي في الجزائر.

المبحث الأول: عموميات حول الحكم الراشد

قبل معالجة الموضوع، نشير إلى كثرة المصطلحات وليس المفاهيم المتعلقة بالحكم الراشد، فهناك من يرى ذلك المصطلح على أنه الحاكمية، وهناك من يراه الحكم الراشد دلالة على التدقيق اللغوي حسب الجوانب المعجمية للنعت أي راشد أو رشيدة ،وهكذا نجد من يرى أن أحسن مصطلح هو الحكم الراشد، وتبعا لذلك الإدارة الرشيدة، ويستدل أن هناك فرقا بين المعنيين وبالنسبة للمؤسسة فالمصطلح يتعلق بالإدارة الراشدة.

المطلب الأول: أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد

هناك عدة أسباب أدت إلى ظهور الحكم الراشد:

أولا :العولمة وشيوع ظاهرة الفساد :

1-العولمة :

تعتبر العولمة مجموعة ظواهر اقتصادية مترابطة ،تتضمن تحرير الأسواق وخصخصة الأموال، وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها ،ونشر التكنولوجيا وتوزيع الإنتاج عبر القارات، والتكامل بين الأسواق الرأسمالية.[1]

العولمة والجانب الاقتصادي:

من الواضح أن الجانب الاقتصادي له تأثير كبير في العولمة لأنه يفسح المجال أمام أصحاب رؤوس الأموال (البرجوازيين) لمضاعفة أموالهم عن طريق توظيف هذه الأموال ،وتتضح الملاح الرئيسية المميزة للعولمة من الناحية الاقتصادية بالاتجاه العالمي لمزيد من التكتلات الاقتصادية وتنامي نشاط المؤسسات المالية وتدويل المشاكل الاقتصادية وإعطاء دورا هاما للثورة التقنية لما لها من أثر على الاقتصاد العالمي،

[1]- توفيق خير الدين خليفة خير الله، **العولمة المالية ودورها في خلق الأزمات الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي،الاسكندرية، مصر، 2015، ص 41.

والعولمة الاقتصادية تعتمد على السوق المفتوح، وبلا حدود من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال والبضائع عن طريق التجارة الحرة التي تعتبر أهم أدوات العولمة.[1]

ظاهرة الفساد:

وصف القانون الفساد الإداري بأنه انحراف عن الالتزام بالقواعد القانونية، واخترق الفساد علم السلوك التنظيمي وتبلور وفق لاستخداماته في العمليات التنظيمية وسلوكية والمالية مما دعا باحثي الإدارة والتنظيم للبحث عن الأساليب مبتكرة لإبعاد العاملين عن الفساد على إنّ تنسجم تلك الأساليب مع القيم المجتمعية وقيم العاملين والمنظمة.

حيث يلعب الجانب الاقتصادي للفرد والمجتمع عل حد سواء المتمثل في الفقر والعوز وتدني مرتبات الموظفين وارتباطها بالأسعار أو عدم ارتباطها دورا هاما في انتشار الفساد الإداري،كما يلعب ارتفاع معدلات البطالة بنوعيها المقنعة والغير المقنعة استمراريتها، والكساد الاقتصادي وما يسببه من اختلال في ميزان القوى الاجتماعية، وقصور دور الدولة في إعادة توزيع الثروة القومية، وتشكيل التعددية الطبقية دورا هاما في انتشار الفساد، إذ أن تحديد قدرة الدولة على تحقيق الفعالية الاقتصادية من عدالة توزيع الثروة والدخل القومي وتوفير مستوى متقدم من الرفاهية المعيشية لأفرادها ،هو المعيار الأول في الحكم على مدى تفاقم أو تقليص أسباب انتشار الفساد الإداري واختلاف آلياته وتعدد آثاره.[2]

ثانيا :الأزمة المالية

تعتبر الأزمة المالية جزءً من الأزمة الاقتصادية ،ويقصد بالأزمة المالية التدهور الحاد في الأسواق لدولة أو مجموعة من دول، والتي من أبرز سماتها هو فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية

[1]- عبد الرزاق محمد صالح ،رشيد عباس الجزراوي، **ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي** ،الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015، ص 24.

[2]- بدر محمد سيد القزاز ،**دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري**، الطبعة الأولى ،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية، مصر، 2015، ص ص 63-96.

والذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم ،وبالتالي الآثار السلبية على الإنتاج والعمالة وما ينجم عنها إعادة توزيع الدخول وثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية .[1]

المطلب الثاني: مفهوم الحكم الراشد

أولا :في أصل الكلمة:

ظهر مصطلح الحكم الصالح او الحكم الجيد "في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر، كمرادف مصطلح الحوكمة، ثم كمصطلح قانوني (سنة 1478) ليستعمل في نطاق واسع ومعبر عن تكاليف التسيير، مع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في تسيير النظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية وعلى هذا الأساس ليس هناك أدنى شك في الأصل الفرنسي للكلمة ويرجع أصل الأول للكلمة إلى المصطلح الإغريقي، ثم (Kubernan) ثم مر للغة اللاتينية تحت مصطلح (Gubernare)، وكان يعني آنذاك أسلوب إدارة أو توجيه السفينة.[2]

ثانيا :تعريف الحكم الراشد في المؤسسة

مفهوم الحكم :

يعبر مفهوم الحكم عن إدارة وممارسة السلطات السياسية والاقتصادية على مختلف المستويات المركزية واللامركزية أي الإقليمية والمحلية.[3]

وبخصوص تعريف الحكم الراشد في المؤسسة اخترنا هذه العينة من التعاريف التي تنص على ما يلي:

---

[1]- عرفان تقي حسني، **التمويل الدولي** ،دار مجد لاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 200.

[2]- زايري بلقاسم، **الحكم الرشيد والكفاءة الاقتصادية**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، مارس 2005، ص 91.

[3]- حسن كريم، **مفهوم الحكم الصالح**، الطبعة الأولى ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص 96.

استعمل مفهوم الحكم الراشد في مجال المؤسسة كتعبير عن الإجراءات التي تضعها المؤسسة من أجل تحقيق هدف الرضا العام من خلال فعالية الأداء الوظيفي، وجودة الخدمات في إطار رؤية إستراتيجية واضحة وهادفة، وبفعل التحولات الكبيرة في محيط المؤسسة كنتيجة منطقية لعولمة المال والاقتصاد، أستخدم مفهوم حكم المؤسسة (الشركة) Corporate Governance كإطار جديد لتنظيم العلاقة بين المسيرين والمساهمين لإدارة الأعمال على قاعدة الشفافية والمساءلة من خلال حوكمة المؤسسة، ليعمم المفهوم من قبل المؤسسات المالية الدولية كأسلوب جديد للإدارة العامة.[1]

ثالثا :تعريف المنظمات العالمية لمفهوم الحكم الراشد :

طرحت منذ نشر تقرير التنمية الإنسانية مبادرات الإصلاح استهدفت معالجة بعض من المجلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،تحقيقا لتقدم المجتمعات وتعميق أسس الديمقراطية والشورى، وتوسيع المشاركة في المجال السياسي وفي صنع القرار في إطار سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان وتعزيز المعايير ومبادئ الحكم الراشد.

ولقد شاع استعمال مصطلح الحكم الراشد من قبل المؤسسات الدولية مع نهاية عقد الثمانينات، هذا في الوقت الذي أصبحت فيه برامج التثبت والتكييف الهيكلي تطرح العديد من الصعوبات للغالبية العظمى من الدول النامية ،وقد تم تشخيص هذه الصعوبات من قبل البنك الدولي، أنها تعود إلى أخطاء في تمثيل تلك السياسيات وليس إلى السياسات نفسها، لأن تنفيذها كان يخضع لسيطرة الفساد، والآليات المؤسسية السيئة، والأنظمة القانونية الضعيفة، ونقص الشفافية في الإدارة العامة والعجز عن تقديم الخدمات العامة بكفاءة وفعالية.[2]

---

[1]- رحال سليمان، "**موقع الحكومة الالكترونية من الحكم الراشد و الاستراتيجيات التغيير في العالم النامي** "، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد بجامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 8 – 9 أفريل 2007، ص ص 82 – 83 .

[2]- جون دسوليفان، **الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي**، مركز المشروعات الدولية ،واشنطن، 2003، ص 2

1) تعريف البنك الدولي :

البنك الدولي أول من بادر باستخدام مضامين ومعايير ومبادئ الحكم الراشد بشكل واسع كآلية لاستدامة التنمية، وهذا على إثر دراسة حول الأزمة الاقتصادية في إفريقيا سنة 1989، إذ عرّفه بصفة عامة أنه: ممارسة للسلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة فالحكم الراشد مرادف التسيير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة، والموجهة للدول والمؤسسات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية.[1]

2)تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD) :

عرّف PNUD برنامج الأمم المتحدة الإنساني: "الحكم الراشد على أنه ممارسة السلطة السياسة والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافتهم ".[2]

3) تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

عرّفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1995 بأنه: "استخدام السلطة السياسية وممارسة السيطرة على المجتمع في إدارة الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ".[3]

كما يقف تعريف "لجنة المساعدات التنموية" مع تعريف "البنك الدولي" بأن الحكم الراشد يعني: "استخدام السلطة السياسية في التحكم في إدارة موارد المجتمع، الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق التنمية.

---

[1]- الأخضر عزي، غالم جلطي، **الحكم الرشيد وخوصصة المؤسسات** ،مجلة الجندول، العدد 27 مارس 2006، ص 08 .

[2]- حسن كريم ،**الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية**، المستقبل العربي، عدد 309، بيروت، لبنان ،نوفمبر 2004، ص 41.

[3]- راوية توفيق ،**الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا** ،دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية القاهرة ، مصر،2005 ،ص 27.

والحكم الراشد من منظور "التنمية الإنسانية" هو: "الحكم الذي يعزز رفاه الإنسان ويدعمه ويصونه، ويقوم على توسيع قدرات البشر ،وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية ،ولا سيما بالنسبة لأكثر المجتمعات تهميشا وفقرا ".[1]

المطلب الثالث : خصائص الحكم الراشد وأهميته

يتميز الحكم الراشد بوجود معايير عديدة ومتنوعة ،وتختلف أولوية تطبيق هذه المعايير من بلد لآخر، ومما يميز هذا الحكم أنّ معاييره وخصائصه لا تشمل أداء الدولة ومؤسساتها المركزية واللامركزية ،والمجتمع المدني والقطاع الخاص فحسب، بل تتعدى هذا لتشمل المواطنين أنفسهم باعتبارهم ناشطين واجتماعيين أيضا.

وعلى العموم يجمع الكثير من الدارسين الباحثين حول الحكم الراشد على أنه ذلك الحكم الذي يقوم على مبادئ وخصائص أساسية تتمثل في:

I. خصائص الحكم الراشد:

1.الشفافية: "Transparency"

استخدمتها الجهات المهتمة بمكافحة الفساد في العالم، وهي ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، دون غموض وهي تلعب دورا مهما في الأنظمة، حيث أنها تسمح لهم بالكشف عن المبادئ والأخطاء التي وقعت، وبالتالي القدرة على المعالجة السريعة لهذه الأخطاء وتفاديها مستقبلا، فالشفافية في الجهاز البيروقراطي تعتمد على توفر المعلومات وصحتها،كما يتطلب النقاش حول قضايا السياسة العامة، وهو نقاش من صلب الإدارة العامة الصالحة ونظرا لأهمية الشفافية، فقد تم إنشاء منظمة عالمية للشفافية سنة 1993، لتكون الكيان المؤسسي المتخصص والمعني بقضايا الالتزام

[1]- ناجي عبد النور، "**دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر** ،العدد 3 ،مجلة المفكر ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، فيفري ،2008، ص 107.

والشفافية والمساءلة، وهي تمثل الجهاز الدولي الأكثر نشاطا في هذا المجال وللمنظمة شبكات متعددة في العديد من دول العالم ،تهتم بمراقبة ورصد وتحليل ودعم جهود وبرامج بناء الشفافية ومكافحة الفساد.[1]

ويقصد بالشفافية توافر المعلومات وسهولة الحصول عليها من جانب المواطنين، فضلا عم صحة المعلومات ودقتها واكتمالها.[2]

2.المساءلة: "Accontability"

تعتبر المساءلة إحدى المعايير المهمة في الحكم الرشيد ،وتعني تحمل مسؤولية اتخاذ القرار والنتائج المترتبة عليه،فيكون متخذو القرارات في القطاع العام والخاص وفي تنظيمات المجتمع المدني مسؤولين أمام الجمهور ودوائر محددة ذات علاقة، وكذلك أمام من يهمهم الأمر ولهم مصلحة في تلك المؤسسات، قادرة على تحديد وتبني الحلول الوطنية للمشاكل التي تواجه المواطنين في المجتمع.

3.المشاركة :

وهي حق الجميع في المشاركة في اتخاذ القرار، إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية وسيطة، تمثل مصالحهم، وترتكز المشاركة الرحبة على الحرية التجمع وحرية الحديث وعلى توفر القدرات للمشاركة البناءة.

4. تعزيز سلطة القانون :

بحيث تكون الأنظمة والقوانين عادلة وتنفذ بنزاهة .

5.العدالة والمساواة :

بحيث تتوفر الفرص للجميع، بكافة أنواعهم وأجناسهم، لتحسين أوضاعهم أو الحفاظ عليها.

---

[1]- عماد شيخ داود، **الشفافية ومراقبة الفساد**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص 104.

[2]- إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر، ص 37.

6.الإدامة :

وهي إمكانية لإدامة نشاطات الحوكمة وإدامة التنمية الشمولية على المدى البعيد الداعية إلى تقليص حدة الفقر وتنمية الموارد البشرية .

7.الشرعية :

أي أن تكون السلطة مشروعة من حيث الإطار التشريعي والمؤسسي، والقرارات المحددة من حيث المعايير المرعية في المؤسسة والعمليات والإجراءات، بحيث تكون مقبولة لدى العامة .

8. التمكين والتحويل :

بحيث يتم تمكين جميع الأطراف من متابعة الأهداف المشروعة لتحقيقها، وإنشاء البيئة التي تمكنهم من تحقيق أقصى حد ممكن من النجاح والرخاء للجميع.[1]

الشكل رقم (1-1):خصائص ومعايير الحكم الراشد

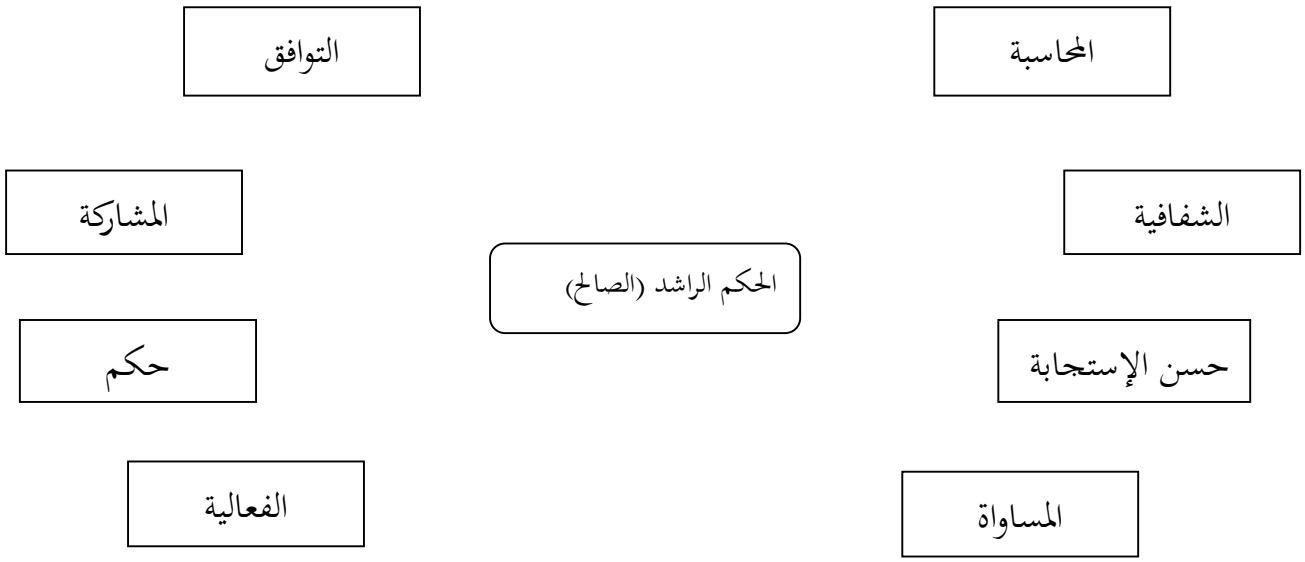

المصدر :, what is Good Governance un – ESCAP P3
http://www ,gdrc, org/u– gov/exp governance, html.

[1]– زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية قضايا وتطبيقات**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2003، ص ص 50-51.

II. أهمية الحكم الراشد : تتمثل أهمية الحكم الراشد في:

أولا :بالنسبة للمؤسسات :

المؤسسات التي تدار بشكل جيد يكون أدائها أفضل فالمؤسسات التي تطبق الحوكمة يتوقع تخفيض تكلفة رأسمالها، ومن ثم تستطيع أن تجذب المستثمرين على نطاق أوسع أو معظمهم من الذين يسعون للاستثمار طويل الأجل.

تقلل من الاحتمالات التي تعرض المؤسسة للمخاطر المختلفة، كما أنّ المؤسسة إذا تصرفت بمسؤولية وبعدل يمكن أن تبني علاقات مثمرة وطويلة المدى مع كل أصحاب المصلحة بما في ذلك الدائنين والعاملين والعملاء والموردين .

ثانيا :بالنسبة للمستثمرين وجملة الأسهم :

يدرك المستثمرين احتمال حصولهم على عائد أكبر من المؤسسات التي تدار بشكل جيد وهذا يحفزهم على الاستثمار، كما أنهم يدركون قيمة حماية استثماراتهم من التعرض للخسارة بسبب الجشع والإهمال والاستهتار المديرين أو محاباتهم لذوي الصلة بهم، فالحوكمة تحمي حقوق المستثمرين وخاصة حقوق الأقلية من جملة الأسهم، بما في ذلك حقهم في إبداء رأيهم في شأن إدارة الشركة، إضافة إلى حقهم في معرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم .

ثالثا :بالنسبة لأصحاب المصلحة والمجتمع :

تتطلب الحوكمة احترام المؤسسات لالتزاماتها اتجاه العاملين بها وعملائها ودائنيها وموردیها والمجتمعات التي تعمل فيها، فكل هذه المجموعات التي تعمل فيها، تستفيد من أمانة وجودة العمل في هذه المؤسسات والقدرة على الاعتماد عليها ومن ثم يحصد المجتمع ككل مزايا إدارة المؤسسات بشكل جيد، فذلك يوفر فرص عمل ويبني الثقة في الاقتصاد ويمنع تبديد الموارد.

وتتضمن هذه المزايا للمجتمع منع وقوع أزمات مصرفية إلى تنمية أسواق مال أكبر وأكثر سيولة، كما أن البلاد التي تتم فيها الأعمال بشكل مسؤول وتحترم الملكية الخاصة تجذب نسبة أكبر من الاستثمارات الأجنبية.[1]

الشكل رقم (1-2): أهمية الحكم الراشد

المصدر :ميكراكراسينكي ،حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة ،مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE نصائح إرشادية لتحقيق الإصلاح ،أوت 2008 ،ص 6.

[1] – ميكراكراسينكي، **حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة**، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE نصائح إرشادية لتحقيق إصلاح، أوت 2008، ص ص 4-5.

المبحث الثاني : عناصر وأبعاد وأهداف الحكم الراشد

في البداية كان الحكم الراشد مختزلا في مكافحة الفساد الاقتصادي لأن الدراسات الاقتصادية بينت بالقياس أن هاته الآفة هي العائق رقم واحد في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطور الفكر الإنساني حول هذا الموضوع وأصبح أكثر وضوحا، حيث انتقل من نقاش مفكرين ومخابر بحث إلى نقاش وبرامج عمل لمؤسسات دولية مثل البنك العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية – PNUD– حيث وضعت هذه المؤسسات مجموعة من القواعد والمبادئ لطريقة الحكم حتى تتمتع بالرشادة .

وسنتناول في هذا المبحث الذي يضم كل من الأطراف الفاعلة في تحقيق الحكم الراشد، أبعاده ومؤشرات قياسه .

المطلب الأول: عناصر الحكم الراشد :

نميز في الحكم الراشد ثلاث عناصر رئيسية ومترابطة وهي:

الحكومة ، المجتمع المدني و القطاع الخاص .

أ) الحكومة (القطاع العام) :

تشمل الدولة السلطة التشريعية، السلطة القضائية والسلطة التنفيذية وفق نظام انتخابي، وهي تسعى من هذا المنظور إلى التركيز عن الأبعاد الاجتماعية، فهي تحدد المواطن والمواطنة كونها صاحبة السلطة فهي تحكم وتراقب، ولها دور متميز في إحداث عملية التنمية يتغير ويختلف حسب طبيعة نظام الحكم والظروف والأوضاع السياسية التي تمر بها.[1]

[1]– فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2006، ص 241.

حيث صدر عن البنك الدولي تقريرا عن التنمية في العالم عام 1997 بعنوان :دور الدولة في عالم متغير، جاء فيه أن :

- التنمية التي تسيطر عليها الدولة قد فشلت ،ولكن فشلت أيضا التنمية التي تتم بغير تدخل الدولة،وقد أثبتت أنّ من دون دولة فعالة يتعذر تحقيق التنمية المستدامة ،سواء في جانبها الاقتصادي أو الاجتماعي .
- نشاط القطاع الخاص يتطلب بيئة مواتية للأسواق الحرة ،إضافة إلى تحقيق توازن أفضل بين الحكومة والسوق .
- الموطن الذي يحتاج إلى مزيد الاستجابة والمشاركة في اللامركزية .[1]

إن الحكومات معنية بوضع الإطار العام القانوني والتشريعي الثابت والفعال لأنشطة القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء ،مثلما تكون معنية بتأكيد الاستقرار والعدالة في السوق ،وتعمل على الاهتمام بالخدمات العامة ،ولذا وظائف الدولة هي :

- مسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين .
- تعمل على تهيئة البيئة المساعدة على تنمية المجتمع .
- تحفز وتشجع على خلق جو نشيط لخدمة التنمية البشرية .
- تنظم وتشجع السوق .
- تسهر على احترام القانون والحفاظ على الأمن .
- تقوم بتحضير الميزانية والسهر على تنفيذها. [2]

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **الاتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة**، بحوث وأوراق عمل ندوة حول: الإدارة الحديثة في إدارة منظمات الخدمات العامة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2007، ص 28.

[2]- زايري بلقاسم، **الحكم الاقتصادي الرشيد**، مرجع سبق ذكره، ص 39.

ب)المجتمع المدني:

أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما للدول العصرية، بحيث حل محل مصطلح المجتمع الفاضل في الفلسفة السياسية، وبالتالي لم نعد نتحدث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة، وإنما عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني من أحزاب، هيئات، نقابات وغيرها، ولتحديد مفهوم المجتمع المدني يجب التركيز على أربع عناصر تتمثل في:

- فكرة الطوعية .
- فكرة المؤسسية .
- فكرة الاستقلالية .
- الارتباط بمنظومة من المفاهيم (حقوق الإنسان، المشاركة السياسية والشرعية).[1]

ج) القطاع الخاص:

يستطيع القطاع الخاص أن يلعب دورا كبيرا في الإدارة، وهذا يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على كاهله، فهو يستطيع أن يسهم مع منظمات المجتمع المدني في دعم نشاطاته، كما أنه يستطيع توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة لعمليات تنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي أو منظمات المجتمع المدني، وكمثال على ذلك الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تأمين القروض للإسكان ولتأمين التدريب والتعليم وتوفير المنتجات الصناعية المختلفة، فالقطاع الخاص يستطيع أن يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته على نشر وتسهيل الحصول على المعلومات .[2]

[1]- الطيب بلوصيف، **الحكم الراشد :مفهوم والمكونات**، ملتقى "الديمقراطيات الصاعدة"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ماي 2005، ص 05.

[2]- حسن كريم، **مفهوم الحكم الصالح**، مرجع سبق ذكره ،ص 123.

وفي هذا السياق يمكن للحكومة أن تشجع على تنمية القطاع الخاص في إطار ما يسمى بالحوكمة الاقتصادية، فهي تعمل على جعل هذا القطاع مستداما بواسطة الآليات التالية :

- تقوية دولة القانون .
- خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة .
- حماية البيئة والموارد الطبيعية .
- تقديم الحوافز لجلب واستقطاب الاستثمارات والمساعدة على نقل المعرفة التكنولوجية .[1]
- الإبقاء على التنافسية في الأسواق .
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية .
- المساعدة في نقل المعرفة والتكنولوجيا.
- تعزيز المشاريع التي تولد أكبر قدر من الوظائف والفرص العدالة في تنفيذ القوانين .[2]

[1]- أسامة شهوان، **إدارة الدولة**، المفاهيم والتطور، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، الأردن، 2001، ص 85.

[2]- زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية قضايا وتطبيقات**، مرجع سبق ذكره ،ص ص 47-48.

الشكل (1–3) يوضح الأطراف الفاعلين في مجالات الحكم الراشد

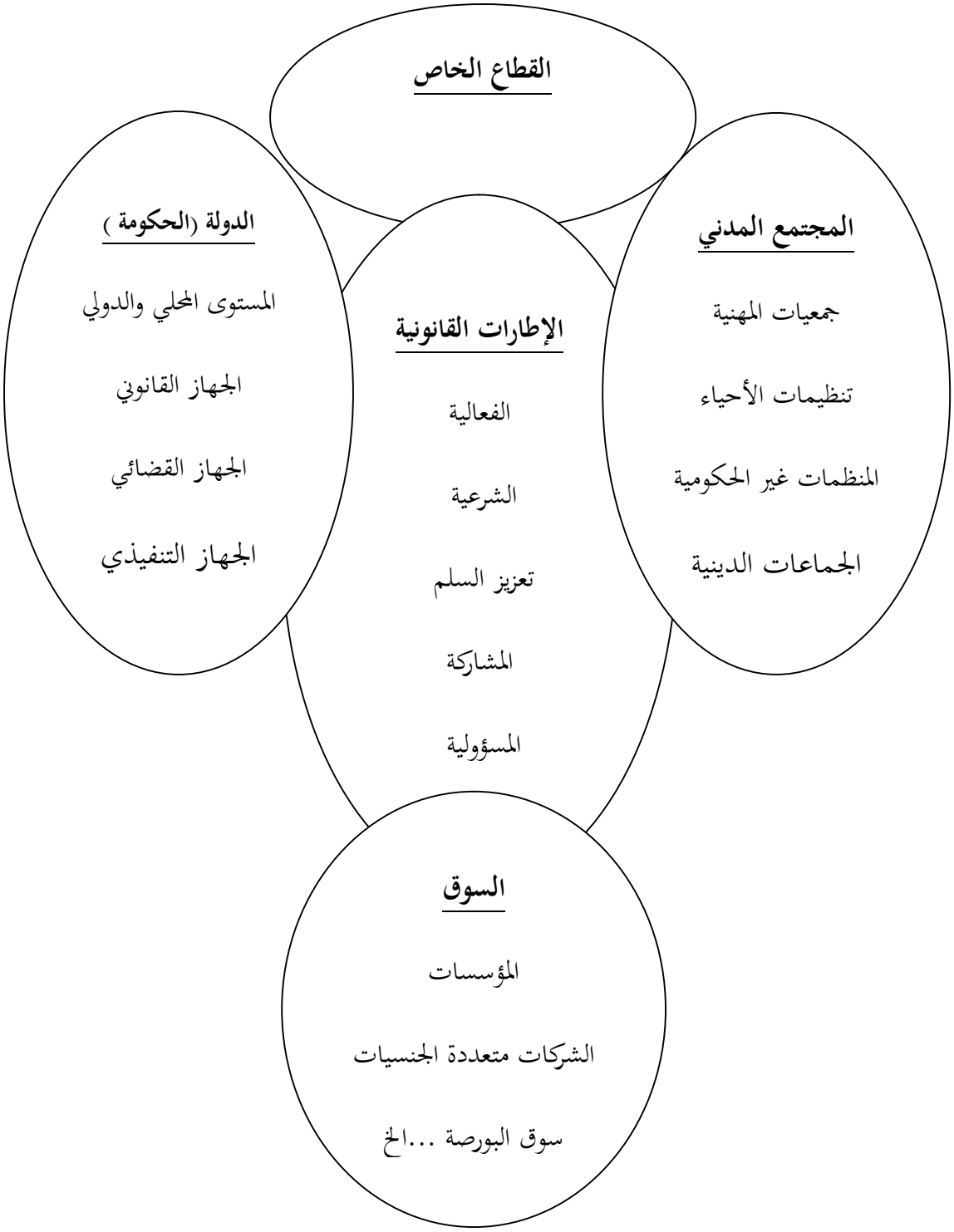

Source :Martin loanne sahas ,op , cit p 6

يوضح الشكل أعلاه قطاعات الفاعلة في مجالات الحكم الراشد وتتمثل في الحكومة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

المطلب الثاني: أبعاد الحكم الراشد

حسب المفاهيم التي جاءت بها المؤسسات الدولية حول الحكم الراشد، من أجل ممارسة سلطة سياسية واقتصادية واجتماعية وفق آليات يحقق بها المصالح المشتركة، ومن خلال تجسيد أبعاد مختلفة وهي:

1) البعد السياسي :

تتوقف رشادة النظام السياسي على مدى مشروعية السلطة السياسية، واحترام الحريات العامة من رأي عام وأحزاب سياسية وحرية التعبير، وتقييم كفاءة وفاعلية الأنظمة السياسية من خلال مبادئ الحكم الراشد وفق معيار الجودة السياسي والتي تعني :

- قدرة النظام على أداء الوظائف المجتمعية، مما يخلق رضى المجتمع على السلطة دون الحاجة إلى الإكراه مما ينتج عنه استقرار سياسي.
- طبيعة العلاقة الرابطة بين النظام السياسي والوسط المجتمعي، وتمثل عملية سياسية مستمرة تعبر عن مدى قبول المواطنين، وبالتالي تجسيد الاستقرار بصورة شاملة .
- شروط تداول على السلطة لأن عمر الحكومة والهيئات المحلية محدد بالمشاركة السياسية دستوريا ومضمون بوجود انتخابات منتظمة، حرة تعددية بهذه العناصر الثلاثة تتحقق الجودة السياسية وبالتالي التجانس المجتمعي و تتبلور فكرة الحكم الراشد.[1]

[1]- غالب عبد المعطي محيسن الفريجات، **أفاق تطلعات محو الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، نينوي للدراسات والنشر، سوريا، 2002، ص 25 .

2) البعد الإداري :

من أسباب ظهور حكم الراشد، الانتشار الواسع لظاهرة الفساد، وتطور مفاهيم التسيير، حيث يأخذ البعد الإداري مكانة في إستراتيجية وسياسة الحكم الراشد لارتباطه بأنظمة التسيير العقلاني والإدارة الرشيدة للموارد المتاحة من خلال:

- تطبيق اللامركزية لترشيد الإدارة العامة بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية .
- القضاء على الأشكال الفساد الإداري والمحسوبية .
- التوزيع العادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع.[1]
- الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها في إدارة الشؤون والعمليات الإدارية للتأكد من مدى ملاءمتها وقدرتها على :
  - العمل على إجراء تعديلات وظيفية في مجال إصلاح الإدارة العامة .
  - وضع تشريعات ومدونات لمكافحة الفساد .
  - تطوير الفعالية في تسيير القطاع العام .
  - تنمية وتأهيل الموارد البشرية .[2]

3) البعد الاجتماعي :

من مهام ومسؤوليات الحكم الراشد التأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين حياة المواطنين فالمؤسسات الاجتماعية والإنسانية تساعد في بناء نظام اجتماعي عادل ورفع القدرات البشرية، وذلك عبر زيادة المشاركة الفعلية والفعالة للمواطنين، فالحكم الراشد يهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان

[1]- نسيمة عكا، **دور الحكم الراشد في التنمية**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: الحكم الراشد وإستراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، أفريل 2007، ص ص 56-60.

[2]- كمال بلخيري، عادل غزالي ،**متطلبات الإدارة الرشيدة والتنمية في الوطن العربي**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أفريل 2007، ص 428.

وممارسة الحريات، ووضع حد لسياسة التسلط، فالدولة المتطورة تسعى إلى تحقيق رفاهية مجتمعها وذلك مرتبط بخلق مجال لتنظيم مجتمع مدني فعال يهدف إلى :

- توسيع دائرة المشاركة للفرد والمجتمع في تطوير بنية المجتمع ومؤسساتها .
- القدرة على إدارة واستيعاب التناقضات التي يفرزها المجتمع .
- الارتقاء بمستوى الأداء السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي للفرد والمجتمع. [1]

4) البعد الاقتصادي :

إن للبعد الاقتصادي أهميته القصوى في معادلة الحكم الرشيد ،فهذا البعد يمثل احد أهم المحاور الحكم الرشيد وخطوة أساسية في إرساء دعائم النظام الديمقراطي، ويتلخص المضمون المحوري للحكم الرشيد في المجال الاقتصادي في فكرة انسحاب الدولة من مختلف التعاملات الاقتصادية، وفتح المجال أمام اقتصاد السوق الحر، إذن يمكن لهذا البعد في سعي مؤسسات الدولة العامة والخاصة إلى تحقيق الرشادة الاقتصادية.

كما أنّ هذا البعد يلعب دورا رئيسيا في الانتقال والتحويل عملية النمو إلى تنمية بشرية مستدامة، ولهذا فمن الأهداف والغايات التي يصبوا إليها العالم اليوم هو تجاوز مقاربة تحقيق النمو إلى مقاربة تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة .[2]

يتضح من ما تقدم بأنّ تطبيق معايير الحكم الرشيد يمكن أن يلعب دورا في تخفيض مخاطر الاستثمار، نظرا للتدفق المستمر للمعلومات حول البيئة الاقتصادية عن طريق الشفافية وهو ما يمكن للمتعاملين الاقتصاديين من وضع خطط واستراتيجيات تتناسب وإمكانياتهم. لهذا فقد ورد في تقرير

[1]- حسن كريم، **مفهوم الحكم الصالح** ، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[2]- الطاهر سعود، **موضوعية ترشيد الحكم في تراثنا العربي الإسلامي**، الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، الجزء الأول، مطبعة اقرأ قسمطينة، جامعة سطيف، الجزائر، 2007، ص 36.

التنمية الإنسانية العربية لسنة 2004 بأن الدول العربية تعتبر ضعيفة جدا من حيث توفير المناخ الاستثماري أو جذب الاستثمارات الأجنبية وهي تحتل دائما المراتب الأخيرة.[1]

وذلك بإلزام الحكومات بالمعايير الدولية في مراحل التفاوض وإبرام وتنفيذ أية اتفاقية تجارية أو اقتصادية أو مالية مع محاربة كل مظاهر الفساد الاقتصادي وضمان تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الاقتصادي واحترام قواعد المنافسة الاقتصادية لخلق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .[2]

المطلب الثالث: أهداف الحكم الراشد

تختلف أهداف حوكمة الشركات طبقا للجهة المصدرة للأهداف ولكن كلها تتفق على ضرورة تعظيم الثورة للمساهمين وعدم الإضرار بالمتعاملين وترشيد قرارات مجلس الإدارة.

وطبقا لما أصدرته منظمة التعاون الدولي فإن أهداف حوكمة الشركات تتلخص في:

- تحسين أداء المؤسسات وزيادة ربحيتها ومساعدتها على النمو، وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية.
- إلزام المؤسسات بقواعد وإجراءات العمل وفقا لمجال كل منها.
- تعظيم دور المؤسسات ومساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي للدولة وقدرتها على خلق الثروة للمجتمع وخلق فرص التوظيف.
- تحسين العلاقات بين المؤسسة وكافة الأطراف ذات المصالح المرتبطة بالمؤسسة من مساهمين وعملاء ومقرضين ومديرين وموظفين وموردين والمجتمع المحيط بها.
- بناء وسيادة وثقافة الحوكمة الجيدة في المجتمع.

كما حددت هيئة سوق المال في نيوزلندا عن ضرورة أن تحتوي وتشمل أهداف حوكمة الشركات على:

---

[1]- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار دجلة، الأردن، 2008، ص ص 217-219.

[2]- عادل غزالي، **متطلبات الإدارة الرشيدة والتنمية في الوطن العربي**، "الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، الجزء الأول، مطبعة اقرأ قسنطينة، جامعة سطيف، الجزائر، أفريل 2007، ص 377-378.

- تعظيم الثروة للمساهمين
- حماية حقوق المساهمين .
- الإمداد بمعلومات تمكن المتعاملين من الأطراف المتعددة على اتخاذ القرارات المناسب .
- التطابق مع القوانين .

وقد أوصت مؤسسة المساهمين الأوروبيين في الدليل الذي أصدرته في فيفري 2000 ببعض التوصيات والتي وضعت تحت قسم أهداف الحوكمة وأهمها:

- يجب على المؤسسة أن تعظم الثروة للمساهمين على الأجل الطويل وان تكون أهدافها المالية واضحة ومكتوبة.
- يجب على المساهمين اعتماد القرارات التي لها تأثير رئيسي على أي من الطبيعة، الحجم، الهيكل والمخاطر الخاصة بالمؤسسة.
- يجب أن يتمتع المراجعون باستقلال يمكنهم من أداء عملهم .
- يجب أن يتم إتباع الوسائل الحديثة اللازمة لإمداد المساهمين بالمعلومات ذات الأهمية الخاصة.
- يجب أن يمتلك المساهمون حق انتخاب الأعضاء وحق اقتراحاتهم قبل انتخابهم .
- يجب ألا تزيد عضوية مجلس إدارة المؤسسة عن 12سنة للأعضاء غير التنفيذيين [1].

[1]- عمرو ياسين، دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، ندوة الشركات العامة والخاصة من أجل الاصلاح الاقتصادي والهيكلي، القاهرة، نوفمبر 2006، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 2009، ص ص 188 – 190 .

المبحث الثالث: الحكم الراشد المحلي في الجزائر

كان تحديد مبادئ وسبل التعاون الدولي في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته من أول اهتمامات الدولة الجزائرية من خلال البحث على أنفع الآليات للحد من هذه الظاهرة ما تسد على مستوى الإفريقي في مساهمة الجزائر في تأسيس مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا وانضمامها إلى الآلية الإفريقية للتقوية من قبل النظراء .

المطلب الأول: آفاق ومتطلبات الحكم الراشد في الجزائر

من أجل تكريس وتحقيق الحكم الراشد في قطاع المالية، وجب تطبيق واستحداث آليات فعلية كفيلة بقراءة لواقع المجتمع ومتطلبات النظام المالي، الاقتصادي والسياسي الجزائري .

1-النهوض بالعامل البشري :

إن الاستثمار في المورد البشري أصبح ضرورة ملحة لكافة الهيئات والمنظمات العامة والخاصة وخصوصا المالية الجبائية والجمركية منها، وبالتالي أصبح ينظر إليه كقيمة مضافة وتحقيق ناتج وطني وليس تكلفة اجتماعية ملقاة على المنظمة الإدارية، وتطور هذا المفهوم من إدارة الأفراد إلى الموارد البشرية إلى مفهوم آخر ألا وهو تنمية المورد البشري.

بالمقارنة مع ذلك ما يمكن قوله في الجزائر أن إصرار السلطات العمومية على التكفل بهذا العنصر وتوفير الوسائل المادية والمالية من أجله، لم نلاحظ أثر ذلك على تنميتها نفسيا واجتماعيا واقتصاديا بتحقيق درجة الإشباع والدليل على ذلك الإحصائيات السنوية المقدمة من هنا وهناك حول حالة الاحتقان التي يعيشها المئات من إطارات الدولة حول الميزانية المقدمة للبحث العلمي التي لم تتجاوز 1% في أحسن أحوال.

فمجال الاهتمام ينصّب إذن على جانب الإنفاق الاستثماري في مجال الموارد البشرية، فيكاد يجمع الباحثين في هذا المجال على أهم مجالات الاستثمار في هذا المورد، تكمن في التعليم والتكوين والتدريب باعتبار هذه العناصر مجتمعة تحقق فوائد ونتائج على المديين المتوسط والبعيد للفرد والمؤسسة.[1]

2-تقريب المواطن بالإدارة :

يمكن تقريب الإدارة من المواطن كذلك من خلال العمل على ترقية ثقافة تسيير جيدة تحكمها معايير وأنظمة ومبادئ وقيم جديدة منها المردودية والإنتاجية والقدرة التنافسية والكفاءة والاحترافية من جهة،وبناء قواعد واضحة لإشراك مختلف الفواعل في رسم السياسات العامة وصياغتها من جهة أخرى.

3-ترسيخ روح الديمقراطية والمشاركة السياسية:

وهذا من خلال إسهام الأحزاب السياسية في بلورة النقاشات التي تدور داخل المجموعة الوطنية حول خيارات السياسية المالية وهذا باحترام الرأي ومراعاة المصلحة العامة، ولا يمكن ذلك إلا من خلال إضفاء الرقابة الشعبية التي تتولاها المجالس المنتخبة بشكل حرية ونزاهة على عمل وزارة المالية والمصالح التابعة لها وهذا بتحقيق مكاسب المواطنين .

4-توفر مجتمع مدني فعال :

إذ أنّ حيوية المجتمع المدني تكمن في قدرته على تأطير المواطنين للعمل الطوعي والمشاركة في التنمية الحقيقية للبلاد، فما هو مطلوب من المجتمع المدني في الجزائر هو السماح لهذه الجمعيات ودعمها بكافة الوسائل نحو هيكلة الفرد وهذا بهدف إشراك المواطن في العمل المشترك في تنفيذ المشاريع ومكافحة الفساد وتبديد الأموال العامة.[2]

---

[1]- مكتب العمل العربي، **الموارد البشرية ودورها في الحياة الاقتصادية:** مجلة العمل العربي، القاهرة، العدد 98، 1997، ص117.

[2]- بلعسل إبراهيم، **السياسة المالية ودورها في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر**، (دراسة حالة قطاع المالية: (2000-2010م) مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع رسم السياسات العامة، جامعة الجزائر 3، 2014، ص ص 132-133.

5 – وجود فواعل حقيقية تشترك فيها الصحافة الحرة والتنظيمات المهنية :

فالسلطات المنتخبة التي تتولى تنظيم وتسيير المجالس المحلية بطريقة شفافة تؤدي إلى تفعيل العوامل المشتركة نحو مفهوم الحكم الراشد الذي يتطلب النزاهة في التسيير وحياد إدارة وزارة المالية وغرس روح المبادرة والشعور بالمسؤولية، والتزام المسؤول بتقديم الحساب على المهام الموكلة إليه .

6- تطبيق مبدأ الشفافية في التعامل :

وهذا بإلزامية استقلال الهيئة القضائية عن الهيئتين التشريعية والتنفيذية وفتح نقاشات واسعة بين مختلف الفاعلين حول ظاهرة الفساد المالي والاقتصادي في شتى الهيئات الرسمية للبلاد وقصد التخفيف منها، لزم تحسين أجور الموظفين العموميين وإقرار مبدأ العدالة في التوزيع لتنشيط برامج التنمية والكفاءة.[1]

المطلب الثاني :متطلبات تفعيل الحكم الراشد في الجزائر

انطلاقا من أهمية الحكم الراشد في خلق مجتمعات ذات قدرة تنافسية، وتسودها ممارسات حقيقية للحريات العامة والديمقراطية، والحفاظ على حقوق المواطن والدولة القانون والاستجابة لاحتياجات المواطنين ...الخ، سنحاول تحديد بعض المتطلبات أو الشروط الأساسية لتطبيق آليات الحكم الراشد في الجزائر كما يلي:

- **إصلاح قانوني شامل لتمكين دولة القانون :**

إن سيادة القانون تستلزم تأمين حماية حقوق الإنسان بالنسبة للأفراد ولجماعات بشكل متساوي بموجب القانون، فإصلاح المنظومة القانونية يسمح بتحقيق التوازن في تلبية الحاجة إلى قواعد جديدة تعمل على تنظيم وحماية حقوق مختلف الأطراف والجماعات.

[1]– بلعسل إبراهيم، **السياسة المالية ودورها في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 133.

كما أن هذا الإصلاح يجعل الدولة تركز على ما يجب القيام به بشكل أفضل وتفويض الأعمال التي لا تستطيع القيام بها إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني، وهذا ما يحتاج إلى تحقيق التوازن في الأدوار التي ستضطلع بها الأطراف التنموية.[1]

- **الرؤية الإستراتيجية للتنمية:**

حيث أنه لا بد على الدولة من وضع رؤية إستراتيجية خاصة بالتنمية ،تساعدها على وضع سياستها وبرامجها، مما يمكنه من تحقيق التكامل بين أنشطتها، وأهدافها في مختلف القطاعات، حيث توفر الرؤية الإستراتيجية إطار عمل مرشد، لذا فعلى الدولة وضع رؤية تنموية بعيدة الأمد تساعدها على تجنب الركود في أدائها الاقتصادي وتحقيق التجانس بين السياسات وتحقيق ذاك لابد من القيام بما يلي:

- وضع سياسة متكاملة عبر مختلف القطاعات.
- تقييم المزايا التنافسية للبلاد والتي يمكن تنميتها، ووضع طرق ووسائل تراكمها .
- تجنب تحقيق ما سبق ذكره من خلال مشاركة والتظافر في الجهود بين مختلف الجماعات والقطاعات والمؤسسات، وبشكل يضمن تحقيق العدالة والمساواة لمختلف القوى الاجتماعية.

- **تحسين الإدارة الاقتصادية:**

حيث أن توجه معظم الدول نحو الأخذ بنظام اقتصاد السوق، يفرض عليها جهود مكثفة لتحسين إدارة اقتصادها وذلك بتخفيض التدخل الحكومي المباشر في الأنشطة الاقتصادية والعمل على إعادة هيكلة وظائف وأدوار الدولة ذات المضامين الاقتصادية لتتوجه نحو تنشيط وحماية المنافسة وضع الاحتكارات الخاصة، وضمان حسن توزيع الدخل، وممارسات أجهزة التنفيذ للسياسات الاقتصادية الجديدة وتطويرها تطويرا شاملا من خلال تحسين اللوائح والنظم الإدارية بما في ذلك نظم المعلومات، وأنماط وعلاقات وتفاعل الأجهزة مع جمهور المتعاملين معها.

[1]- احمد صقر عاشور ،**تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، 2005 ،ص 12.

- **زيادة تضمين ومشاركة الأطراف الإستراتيجية :**

المشاركة مفهوم مرتبط بالمجتمع الديمقراطي ،حيث تعني أن يكون لجميع أفراد المجتمع من الرجال والنساء رأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات وسيطة تمثل مصالحهم، وهذا النوع من المشاركة الواسعة يقوم على حرية التنظيم وحرية التعبير ...الخ

ويسهم التوازن بين الجماعات المعنية بالتنمية، والسماح لمختلف الجماعات بالمشاركة في العملية التنموية، فتضمين وإشراك مختلف الجماعات في التنمية والاستفادة من مخرجاتها وعوائدها يعتبر أحد الوسائل التي يمكن من خلالها توجيه مختلف القوى والقطاعات في المجتمع ،ويمكن زيادة المساواة في توزيع الموارد من خلال تأكيد تضمين وإشراك كل القطاعات والجماعات المهمشة والأطراف الإستراتيجية للتنمية (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني).[1]

المطلب الثالث :تطورات مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر:

إن أهم المؤشرات التي يصدرها البنك الدولي حول مقومات الحكم الراشد تظهر تقدم في جميع المؤشرات،وهذا ناتج عن استمرار السياسات الحكومية في الجزائر الرامية إلى إقرار الديمقراطية الاقتصادية والديمقراطية السياسية، بما فيها حرية التعبير ومحاربة الفساد وإقرار المساءلة ،وهذا من خلال الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية التي قامت بها والتي مازالت إلى حد الساعة تماشيا مع المعايير الدولية وبرامج الأمم المتحدة الإنمائي للألفية ،وأهم تطورات في المؤشرات الحكم التي يصدرها البنك الدولي نلاحظها من خلال الجدول التالي:[2]

الجدول رقم(1 – 1) : تطور مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر خلال (1996–2010)

[1]– احمد صقر عاشور، **تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-22.

[2]– حسين عبد القادر، **الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان 2012، ص 116.

المصدر :برنامج الحكم في الدول العربية .

1-مؤشر حق التعبير والمساءلة :

تركز مؤشرات المساءلة على الجوانب المرتبطة بالحرية السياسية من تعددية حزبية وحرية الإعلام،

السنوات / المؤشر	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التعبير والمسائلة	1.23-	1.39-	1.24-	1.08-	1.09-	0.8-	0.73-	-0.83	-1.01	-1.08	1.3-	1.76-
الاستقرار السياسي	2.44-	2.32-	1.9-	1.88-	1.85-	1.48-	1.14-	-0.89	-1.18	-1.10	-0.89	0.98-
فاعلية الحكومة	0.4-	1.15-	0.96-	0.64-	0.51-	0.46-	0.33-	-0.35	-0.52	-0.76	-0.84	0.64-
نوعية التنظيم	0.89-	1.13-	0.77-	0.67-	0.58-	0.54-	0.56-	-0.61	-0.66	-0.73	-0.59	0.92-
سياسة القانون	1.21-	1.17-	1.08-	0.75-	0.71-	0.69-	0.73-	-0.63	-0.72	-0.78	-0.95	0.82-
ضبط الفساد	0.37-	0.83-	0.75-	0.76-	0.61-	0.6-	0.42-	-0.39	-0.47	-0.66	-0.87	0.80-

حرية التعبير عن الرأي ونزاهة الانتخابات، ومشاركة المرأة في الحياة العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو مؤشر ذاتي يعبر على إدارة الحكم يصدر عن البنك الدولي تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية:

- الانتخابات الحرة.
- حرية الصحافة.
- الحريات المدنية.
- دور القطاع العسكري في السياسة.

- التغيير الحكومي.
- شفافية القوانين والسياسات .

تتراوح التقديرات الخاصة بهذا المؤشر ما بين -2.5 و+2.5 والقيم العليا هي الأفضل ،بلغ المؤشر (-1.01) في الجزائر مما يفسر نقص حرية التعبير وغياب المساءلة ،وهذا ما نلاحظه في وسط الرأي العام لدى المواطنين ،وبالمقارنة سنة 1996 فقد بلغ هذا المؤشر (-1.23) أي هذا الأخير كسب 0.22 نقطة خلال هذه الفترة .

2- مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف :

ينطوي الاستقرار السياسي، وانعدام العنف على آلية المشاركة في اتخاذ القرار، بالمقابل فان عدم الاستقرار السياسي يعرف بأنه وضعية تتسم بالتغيير السريع، غير المنضبط أو المحكم، ويتزايد العنف وتناقص الشرعية،فالعنف هو الاستخدام الغير عادل للقوة من قبل مجموعة من الأفراد لإلحاق الأذى بالآخرين والضرر بممتلكاتهم، أما عدم الاستقرار السياسي هو المجموعة الاختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.[1]

هذا المبدأ أداة فعالة في تأسيس مفهوم الحكم الراشد من خلال حياد السلطة القضائية وعدم خضوعها للحساسيات السياسية و البيروقراطية من أجل إقامة دولة القانون، كون القانون يلعب دورا حيويا في منع صدور قوانين تعسفية ضد المصالح العليا للدولة والمجتمع. [2]

3-مؤشر فعالية الحكومة :

فعالية الحكومة تقتضي التحسين في نوعية الخدمات العامة،ونوعية الحقوق المدنية ،ودرجة استقلالية الحكومة عن الضغوط السياسية، فالأداء الحكومي هو تفاعل عناصر البيئة الحكومية الداخلية

[1]- حسين عبد القادر، **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[2]- بن عبد العزيز خيرة ،**دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد ،نموذج المنطقة العربية** ، مذكرة ماجستر في العلوم السياسية جامعة الجزائر، 2006، ص 182-183.

والخارجية منها، من خلال تميع أداءات العاملين في الحقل الحكومي ضمن مصالحهم المختلفة ،زيادة عن أداءات هذه المصالح في إطار السياسات العامة للحكومة والمكونات الاجتماعية ،والسياسية و الاقتصادية والثقافية داخل الدول الوطنية وخارجها، وأيضا في التجمعات الهوية، الإقليمية والدولية وهو تلك المنظومة المتكاملة لنتائج أعمال المنظمة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية وينطوي على ثلاثة أبعاد:

- البعد الأول :الأفراد في وحدتهم التنظيمية.
- البعد الثاني :أداء الوحدات في إطار السياسات العامة للمنظمة.
- البعد الثالث :أداء المؤسسة في إطار البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تعرف الفاعلية بأنها قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها .[1]

4-مؤشر سيادة القانون:

مبدأ سيادة القانون لا يختلف في معناه عن مبدأ الدولة القانونية الذي تحرص الدولة العصرية على اعتماده كخاصية من خصائصها الجوهرية ،حيث تعتمد سيادة وحكم القانون على مدى استقلالية أجهزة الرقابة عن السلطة التنفيذية في مباشرة مهامها، واحترام حقوق الإنسان، وعدم تمييز ضد المرأة وانتهاك حقوقها، وكذلك مدى احترام تطبيق سيادة القانون .[2]

5-مؤشر ضبط الفساد:

مكافحة الفساد يقتضي وجود تشريعات و قوانين تعمل على ردع ومعاقبة كل مرتكب جرائم الفساد و السطو على المال العام، فضلا عن دور المجتمع المدني و قطاع الإعلام في كشف عن مواطن الفساد،و توعية المجتمع بمخاطر هذه الآفة، ففي الجزائر أخذت ظاهرة الفساد بكل الأشكال تتفاقم في

---

[1]- بوجردة ياسين ،**واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي**، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، العدد 02، جوان 2007، ص 39.

[2]- عبد المجيد عبد الحفيظ سليمان، **الحكم الصالح أو الحكم الجيد في الإدارة الرشيد والإصلاح الإداري والمالي**، منشورات المنظمة العربية للتنمية، مصر، 2009، ص 255.

جميع أجهزة الدولة، والدليل الرتبة المتأخرة التي تصنف فيها الجزائر من خلال التقارير السنوية التي تصدر عن المنظمات الدولية، التي أكدت على دور الفساد على مستوى السياسي في ضرب استقرار النظام السياسي وسعته، والحد منه بالتوجه الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، وخاصة حق المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الاطلاع على معلومات، شفافية النظام وانفتاحه على مجتمع المدني، وتعزيز المشاركة والثقة بالمؤسسات العامة وتعزيز دور أجهزة الرقابة والمساءلة وضمان الأمن الاجتماعي.[1]

[1]– منظمة الشفافية الدولية، **نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد**، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، لبنان ، 2005، ص ص 23-29.

خلاصة الفصل:

إن الدراسة المتأنية والدقيقة لمصطلح الحكم الرشيد في الجزائر تؤكد بان الوضع العام إجمالا في الجزائر ما يزال في مرحلة الانطلاق، بشرط أن لا يتم تثمين المكتسبات الحالية، ومن خلال استقصائنا عن واقع الجزائري تأكدنا من حقيقة عميقة جدا وهي مدى تشعب للموضوع، بحيث انه لا ينحصر في مجال واحد بل إنه يتطرق إلى كل المجالات المختلفة التي تتفاعل معها مؤسسات الدولة يوميا، بداية بالمجال السياسي والإداري ثم المجال الاقتصادي والاجتماعي وبعده المجال الثقافي والديني ولا ننسى المجال الأمني الذي يأخذ حيزا كبيرا من الاهتمام بحكم أهمية الاستقرار لتجسيد مبادئ الحكم الرشيد ،وبالتالي فالحكم الرشيد لا يتأسس إلا إذا حققنا النتائج الإيجابية في باقي المجالات ومن دون إهمال لأي منها، وفي حال إهمال أي مجال من المجالات سالفة الذكر فإن الدولة ومؤسساتها سوف تواجهان مشاكل مستقبلية قد لا يمكن التنبؤ بها، مثل ما حدث للدول العربية التي اعتقدت أنّ الشعوب لن تستيقظ أبدا من سباتها ولكن الملاحظ على ما آلت إليه الأوضاع في تلك الدول يؤكد بأنه الشعوب لم تستيقظ أبدا، تلك الشعوب التي لم تفهم جيدا معنى الحرية فحولتها إلى فوضى عارمة لا خلاص منها إلا بعد فهم حقيقي لمبادئ الحكم الرشيد، ويساهم الحكم الراشد في تعزيز قدرات البلدان عن مكافحة الفساد عن طريق تقديم المنشورة بشأن الأطراف القانونية والمالية المناسبة لمكافحة الفساد.

الفصل الثاني:

واقع التنمية المحلية المستدامة

في الجزائر

تمهيد:

ظهر مفهوم التنمية بمعنى التقليدي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حيث كانت هناك عدة أسباب لظهور هذا المفهوم أهمها محاولة البلدان الأوروبية للنهوض باقتصادياتها التي خرجت مدمرة من الحرب لهذا الغرض أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومن دوافع ظهور الفكر التنموي خروج الدول التي كانت تحت الاستعمار تعاني من التخلف الكبير والتي عملت على تنمية اقتصادياتها.

فتعتبر التنمية المستدامة مفهوم حديث ورغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ ظهوره قبل نحو عقدين من الزمان، إلا أنه مازال غامضا ورغم الجهود المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية في إطار التنمية المستدامة إلا انها مازالت تواجه عدة تحديات تتعلق بتحسين النمو الاقتصادي وتحسين الاطار المعيشي للأفراد بالإضافة إلى حماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة.

بناء على ما سبق سوف نتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول :ماهية التنمية المستدامة .

المبحث الثاني :التنمية المستدامة المحلية في الجزائر .

المبحث الثالث :إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر .

المبحث الأول :ماهية التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة ضرورة حتمية يفرضها الواقع، وهي عملية دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فهي تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وكذلك توفر الموارد اللازمة لأجيال المستقبل.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التنمية المستدامة

أولا :نشأة التنمية المستدامة

نشأت نظرية التنمية المستدامة من انتاج جهد فكري عبر العقود الأخيرة من القرن العشرين، بدأت بفكرة التنمية البيئية في اطار استراتيجيات الاعتماد على الذات حتى وصلت إلى مفهوم الحالي للتنمية المستدامة، فكانت هي رد فعل طبيعي على نظرية حدود النمو **limit of growth**.

وتبدأ نظرية التنمية المستدامة بمحاولة دمج بين البيئة والاقتصاد من خلال التحول عن بعض المفاهيم الاقتصادية مثل: السعي لتحقيق أقصى إشباع للمستهلك وتحقيق أقصى ربح للمنتج، والندرة والثمن، والنفقة، ومواجهتها بمفاهيم محاربة الفقر، وسوء توزيع الدخل، ومحاولة تفادي الأزمات الدورية أو الطارئة كالبطالة والفساد، وأزمة الطاقة، ونقص الغذاء وغيرها.

- أنشأت الأمم المتحدة في عام 1983م مفوضة العالم للبيئة والتنمية والتي أصدرت في عام 1987 تقريرا بعنوان (مستقبلنا مشترك) الذي يعد بمثابة الدستور لعملية التنمية المستدامة.

وقد وافق مؤتمر "**ريو**" للأمم المتحدة 1992م على خطة العمل القرن الواحد والعشرين (**أجندة 21**) للتطبيق العالمي للتنمية المستدامة وتتضمن السبل اللازمة لجعل التنمية مستدامة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا.

ويعد تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 المعروف بإسم تقرير **برنتلاند (Burndtland)** مستقبلنا المشترك، حيث يمثل هذا التقرير أخطر وثيقة في القرن العشرين.[1]

عقد أضخم مؤتمر قمة في القرن العشرين "بريودي جانيرو"بالبرازيل في يونيو 1992 للبيئة والتنمية المستدامة وهو مؤتمر الأمم المتحدة المسمى بقمة الارض وشارك فيه أكثر من 178 من رؤساء الدول والحكومات، وأكثر من 300 من علماء البيئة وممثلي المنظمات والنقابات المهتمة بالبيئة ،والتزمت فيه 160 حكومة بتبني أربعة مقاييس هي:

1. أجندة أعمال القرن 21 وهو برنامج شامل للتنمية والتطور في القرن العشرين .
2. إتفاقية تغيير المناخ للعمل على خفض أخطار إرتفاع درجة حرارة الكون .
3. إتفاقية حماية التنوع البيئي العالمي .
4. تصريح المبادئ لحماية التطور المستدام في كل العالم .[2]

ثانيا :مفهوم التنمية المستدامة:

تعريف (1): هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرات الاجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها، وهي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستقرار والتواصل.

أو هي تنمية قابلة للاستمرار وهي عملية التفاعل بين ثلاث أنظمة نظام حيوي نظام اقتصادي، نظام اجتماعي. والاستراتيجيات الحديثة المرتبطة بقياس الاستدامة تركز على قياس الترابط بين مجموعة العلاقات والتي تشمل الاقتصاد واستخدام الطاقة والعوامل البيئية والاجتماعية في هيكل إستدامي.

وعلى ذلك نجد أن الاستدامة تتسم بالشمول والمدى الأطول.[3]

---

[1]- عبد العزيز قاسم المحارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديد، مصر، 2011، ص ص 158-160.

[2]- عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، مرجع سبق ذكره ،ص 161.

[3]- خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة**، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة، 2012، ص20.

تعريف (2): إن التنمية المستدامة بوصفها فلسفة تنموية جديدة قد فتحت الباب أمام وجهات نظر جديدة بخصوص مستقبل الارض التي نعيش عليها، إن النمو ليس هو التنمية ومن الخطأ أن يستخدم المصطلحات مترادفين، فالتنمية هي محاولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية من خلال عمليات تغيير محددو كما ونوعا، ومن ثم فهي لا بد أن تحقق تقدما وتحسنا في مستويات معيشية السكان في كل مكان وزمان محددين، وليس بالضرورة أن تنتج التحسينات نفسها عن عملية النمو الاقتصادي لأن عدم وجود نمو اقتصادي في المجتمع ما لا يعني بالضرورة عدم وجود تنمية فيه.[1]

تعريفات اخرى:

إن مفهوم التنمية المستدامة برز أول مرّة من خلال مؤتمر **أستكهولم** 5-16 جويلية 1972م حول البيئة الانسانية التي نظمته الأمم المتحدة ،والذي يعد بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة ،أو ما اتفق عليه بالتنمية الملائمة للبيئة.

وقد حضر المؤتمر 113 دولة بالإضافة إلى مجموعة من المنظمات غير الحكومية، وقد ركّز المؤتمر على دراسة مشاكل تلويث المياه والهواء ومدى تأثير ذلك على الغطاء النباتي خاصة ما تعلق بالنباتات الصغيرة، ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم خاصة أن البعض يقرّ أن الفقر هو أكبر ملوث للبيئة.[2]

- وفي سنة 1980 أُستعمل لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة بهذا الشكل في تقرير نشر حول الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة من الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة، وهي منظمة عالمية أُنشئت سنة 1948 ومقرها سويسرا.
- للمرة الأولى وُضع تعريف محدد للتنمية المستدامة في تقرير أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1987 الذي يحمل عنوان "مستقبلنا المشترك".

[1]- عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2010، ص 22.

[2]- عيسى علي إبراهيم، فتحي عبد العزيز أبو راضي، **جغرافية التنمية والبيئة**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص 25.

- قامت" **قروهارلم بريتلاند** "رئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، تأسست اللجنة سنة 1983 ويعمل أعضائها بصفة شخصية ولا يمثلون بلدانهم، وهي أكبر رئيسة وزراء النرويج، بإصدار كتاب بعنوان "**مستقبلنا المشترك**" الذي وجد أكبر سند لمفهوم التنمية المستدامة.
- وفي جوان 1992 عقد مؤتمر التنمية والبيئة في مدينة **ريوديجانيرو** بالبرازيل الذي شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة والتنمية تحت إشراف الامم المتحدة حضر هذا المؤتمر 179 دولة، وعرف هذا المؤتمر باسم "**قمة الأرض**" وهذه التسمية تدل على أهميته العالمية وتم فيه استراتيجيات وتدابير للحد من التدهور البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار وملائمة بيئيا.[1]
- خرج هذا المؤتمر بمجموعة نتائج مهمة حيث تم وضع معاهدات للحد من التغير المناخي والحفاظ على التنوع التكنولوجي، وكذلك تم اعلان عن ميلاد ما سمي "بميثاق الأرض" الذي يحدد المبادئ التي يجب على الشعوب العالم الالتزام بها في العلاقات فما يبينها من جهة، ومع البيئة العالمية من جهة أخرى، كما تم صياغة ما يعرف بجدول القرن "**الأجندة21**".
- كما تم إعداد ميثاق حول التغير المناخي وسمي "بمعاهدة المناخ" وتدعو هذه المعاهدة الدول الموقعة عليها إلى ضرورة وضع سياسات تهدف إلى تثبيت غازات الاحتباس الحراري ،خاصة ثاني أكسيد الكربون على معدل سنة 1990م بحلول سنة 2000م، ودعت الدول الصناعية المتقدمة أن تأخذ بزمام المبادرة ،وأن تقدم للدول النامية تعويضات مالية عن التكلفة الاضافية التي يمكن أن تتحملها من جراء تطبيق هذه المعاهدة، وقد وقعت "152"دولة على هذه المعاهدة.[2]

في ديسمبر 1997 إقرار "**برتوكول كيوتو**" باليابان شارك فيها أكثر من 10.000 مشارك هدف هذا البروتوكول إلى الحد من انبعاث الغازات الملوثة للبيئة والمسببة للاحتباس الحراري، ويعتبر عقد هذه الندوة منعطفا هاما فيما يخص الحماية الدولية للبيئة بصفة خاصة، والالتزام بمبادئ الاستدامة بصفة

[1]- سحر قدور الرفاعي، **التنمية المستدامة مع التركيز الخاص على إدارة البيئة**، إشارة خاصة للعراق، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة "التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، أوراق عمل المؤتمر العربي الختامي للإدارة البيئية، تونس 2007، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية 2007، ص ص 22-32.

[2]- رحال مراد، **التنمية المستدامة في دول المغرب العربي خلال فترة 2000-2010**، مذكرة ماجستير، تخصص علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012، ص 25.

عامة، وصادقت أكثر من 60 دولة عليه، ما عدا الصين والولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر من أكبر ملوثي العالم بدعوى أن قبولهما سيؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي، وتقليص أرباح الشركات وبالتالي زيادة في البطالة والمشاكل الاقتصادية الأخرى، ورفضت التوقيع كذلك كل من استراليا وإيران وتضمنت هذه الاتفاقية لأول مرة في تاريخ المؤتمرات المبلورة لمفهوم التنمية المستدامة أهدافا كمّية صارمة، للحد من نشر الغازات الدفيئة، حيث دعى إلى تثبيت تركيز غاز ثاني اكسيد الكربون، كحد أعلى من 550 جزء من المليون أو أقل، وأن تتكفل الدول الصناعية منفردة أو مجتمعة بتخفيض مجموع انبعاثات الغازات الدفيئة خلال الفترة 2008-2012م بنسبة 5.2 % عن مستويات سنة 1990م وأكد البروتوكول كذلك على ضرورة حماية الدول النامية التي تتعرض اقتصادياتها للآثار الضارة من تطبيق هذه الاتفاقية.[1]

- في سنة 2002م انعقدت **قمة جوهانسبورغ** حضرها أكثر من 100 رئيس دولة والكثير من ممثلي الحكومات والجمعيات غير الحكومية، حيث ركزّت القمة على ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، وقد خرج المؤتمر الخطة عمل طويل من ابرز بنودها:

1. الإقرار بضعف التقدم المحرز منذ مؤتمر ريو 1992.
2. إعادة التأكيد على المقررات السابقة الخاصة بتمويل التنمية ومحاربة الفقر.
3. التعهد بخفض عدد السكان المحرومين من المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي بمقدار النصف بحلول عام 2015.
4. إطلاق الاتحاد الأوروبي مبادرة المياه من أجل الحياة.
5. التعهد بزيادة استخدام الطاقة النظيفة.

[1]- خبابة عبد الله، **التنمية المستدامة المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريودي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008، ص 75.

6. وافقت القمة على أنه يتعيّن استخدام الكيمياويات وتصنيفها بطرق على أن لا تضّر بالصحة والبيئة بحلول عام 2020.[1]

الجدول رقم (1.2) تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية بصورة وتقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للانسان
1	التنمية :النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية منصف ستينات القرن العشرين	اهتمام كبير ورئيس بالجوانب الاقتصادية. اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية . اهمال الجوانب البيئية .	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الاخرى(إفتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين جوانب مجتمعه	الانسان هدف التنمية (تنمية من أجل إنسان)
2	التنمية :النمو الاقتصادي +التوزيع العادي	منصف الستينات منتصف سبعينات القرن العشرين	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية . اهتمام متوسط بالجوانب اجتماعية . اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية .	//	الانسان هدف التنمية (تنمية من أجل انسان) الانسان وسيلة التنمية (تنمية الانسان)
3	التنمية الشاملة :الاهتمام بجميع الجوانب إقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات منتصف الثمانينات القرن العشرين	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية . اهتمام كبير بالجوانب اجتماعية .	//	الانسان هدف التنمية (تنمية من أجل انسان) الانسان وسيلة التنمية(تنمية من أجل انسان) الانسان صانع التنمية (تنمية بواسطة الانسان)

[1]– رحال مراد، **التنمية المستدامة في دول المغرب العربي** ،مرجع سبق ذكره ص 26.

4	التنمية المستدامة الاهتمام بجميع الجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى	النصف الثاني من الثمانينات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر	اهتمام كبير بالجوانب اقتصادية. اهتمام كبير بالجوانب اجتماعية . اهتمام كبير بالجوانب البيئية. اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية.	//	الانسان هدف التنمية (تنمية من أجل انسان) الانسان وسيلة التنمية (تنمية الانسان) الانسان صانع التنمية (تنمية بواسطة انسان)

المصدر : **عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2010، ص34.**

المطلب الثاني :أبعاد التنمية المستدامة

وتتمثل أبعاد التنمية المستدامة طبقا لما ورد بأجندة القرن الحادي والعشرين على النحو التالي:

1- البعد الاقتصادي .

2- البعد الانساني والاجتماعي.

3- البعد البيئي.

4- البعد التقني والإداري.

أولا: البعد الاقتصادي

أ- الدول الصناعية في الشمال:

تعني التنمية المستدامة إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية، إجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، إقتناعها بتصدير نموذجها التنموي الصناعي عالميا.

ب- **الدول الفقيرة** :

تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.

ثانيا :البعد الانساني والاجتماعي :

تسعى التنمية المستدامة لتحقيق الاستقرار في النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد على المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في المناطق الريفية، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية .

ثالثا :البعد البيئي :

التنمية المستدامة هي استخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم، مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية.

رابعا: البعد التقني والإداري

هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي غلى رفع درجة حرارة سطح الأرض والضارة بالأوزون.[1]

وتتمثل كذلك الابعاد في ما يلي:

البعد الاقتصادي: ينطوي بمراعاة العوامل التالية:

1- تحقيق العدالة في استهلاك الموارد الطبيعية :

تتفاوت مختلف بلدان العالم في مستويات تقدم نشاطها الاقتصادي، والذي ينعكس على الوضع الاقتصادي للسكان من خلال الانتاج والاستهلاك، وبأخذ استهلاك الموارد الطبيعية في إطار البعد

[1]- د. خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 148-149.

الاقتصادي للتنمية المستدامة، يظهر التفاوت الكبير بين حصص الاستهلاك الفردي من هذه الموارد من دولة إلى أخرى، فنجد أن سكان البلدان الصناعية يستفيدون أضعاف ما يستفيده سكان البلدان النامية من الموارد الطبيعية في العالم، ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند بـ 23 مرة، وهو بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

2- عقلنة وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية :

التنمية المستدامة تعني تغيير أنماط الاستهلاك، خاصة التي يكون لها أثر سلبي على التنوّع البيولوجي في البلدان المتقدمة، والتي تعمل على الاستهلاك الجائر للحيوانات المهددة بالانقراض، وبهذا فهي تراعي المحافظة على التنوع الوراثي للكائنات الحية، لجميع أنواعها النباتية والحيوانية لذا يجب إجراء تخفيضات مستمرة لمستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية.

3- ضرورة مساهمة الدول المتقدمة في معالجة التلوث :

تساهم الدول الكبيرة بشكل مباشر في مشاكل التلوث العالمي، ويأتي ذلك نتيجة الاستهلاك المتراكم في الماضي والحاضر للموارد الطبيعية مثل المحروقات، كما أن هذه الدول مساهمة في أساس المشكلة فهي كفيلة، بحلها عن طريق استخدام التكنولوجيا أنظف استخدام، وتوفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة .

4- الحد من استنزاف موارد البلدان النامية :

في ظل العولمة والانفتاح الدولي تستغل البلدان الغنية قدرتها الاقتصادية الفائقة والتحكم في الأسواق العالمية حيث تقوم بخفض استهلاكها للموارد الطبيعية، وفي الوقت نفسه يحدث انخفاض وتباطؤ في نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية مما ينجر عنه انخفاض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر.

5- ضرورة تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة :

تهدف التنمية المستدامة إلى رفع وتحسين مستويات المعيشة، وتستغل البلدان الفقيرة مواردها الطبيعية من أجل الوصول إلى هذا الهدف، خاصة في ظل التخلف الذي تعانيه والذي يتطلب سرعته في الوصول إلى تحسين معيشة سكانها وتقليص الفجوة بينها وبين البلدان المتطورة، ففي الوقت الحالي هناك ما يفوق 2% من سكان العالم المعدمين المعنيون بتحقيق التنمية في حياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

6- العمل على إزالة التفاوت في توزيع الثروة والتخصيص الأمثل لها:

تعترف كل الدراسات الاقتصادية بأنّ 20% من سكان العالم يستهلكون 80% من مواردها خلال أربعين سنة الماضية، إنتقل العالم المتقدم إلى نمط إنتاجي وإستهلاكي مبني على التوسع في استهلاك الطاقة والموارد عموما، متجددة كانت أم لا، فهناك عدة أمور هامة تشكل حاجزا ضخما أمام التنمية ونجد من أبرز الحلول:

- تحسين فرص التعليم والرعاية الصحية، وهي ذات علاقة مباشرة بمفهوم التنمية البشرية.
- تقديم القروض إلى قطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية .
- وجود بنوك للفقراء ومساعدتهم بقروض بسيطة وميسرة وبدون فوائد.
- عملية التكافل الاجتماعي المنظّم.[1]

البعد الاجتماعي: يعتمد هذا البعد على الجانب البشري بعناصره التالية:

[1]- شرع يوسف، **الطاقة بين آفاق التنمية المستدامة والتحديات البيئية**، مذكرة ماجستير، تخصص علوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2010-2011، ص ص63-65.

1- تثبيت النمو الديمغرافي :

تهتم التنمية المستدامة بالعمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات.

2- أهمية توزيع السكان :

يكتسي توزيع السكان أهمية بالغة بالنظر إلى كون الاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ولاسيما المدن الكبيرة منها لها عواقب بيئية ضخمة، فهي تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة ذات انعكاسات السلبية على الصحية والنظم الطبيعية.[1]

3- الاستخدام الكامل للموارد البشرية :

تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في مناطق النائية.

4- الصحة والتعليم :

إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الاخرى للتنمية المستدامة، ومن ذلك مثلا ان السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، ووجود قوة العمل الحسنة التعليم أمر يساعد على التنمية الاقتصادية .

5- الأسلوب الديمقراطي في الحكم :

يعد الحكم الراشد على الصعيد الدولي أمرا اساسيا لتحقيق التنمية المستدامة فالتنمية بالمفهوم الواسع ارتفع إلى مستوى السياسة لتعالج مسالة الحكم والعلاقة بين الناس والإدارة الحاكمة .

[1]- بظاظو إبراهيم، **السياحة البيئية وأسس إستدامتها** ،الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص121.

البعد البيئي والتكنولوجي للتنمية المستدامة:

وتتمثل عناصر البعد البيئي فيما يلي :

1- حماية الموارد الطبيعية:

تتطلع التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود بداية من التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار، وتعني هنا التنمية المستدامة باستخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة.

2- حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري:

ويعني عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية، والتقليل من انبعاث الغازات الدفيئة والتي من شأنها أن تحدث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة.

3- عقلنة استخدام المحروقات:

ترمي التنمية المستدامة إلى الحد من المعدل العالمي لإنبعاث الغازات الحرارية وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد عملية التنمية الاقتصادية والهياكل الصناعية، فالتنمية المستدامة هنا تعني إستخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع في جميع البلدان.

4- صيانة المياه:

تعني التنمية المستدامة وضع حد الاستخدامات المبددة وتحسن كفاءة شبكات المياه كما تعني تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابات في االنُظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه.

5- حماية الأنظمة الهشة:

تعني التنمية المستدامة في هذا المجال أن يتم صيانة ثراء الأرض من التنوع البيولوجي والأنواع المهددة بالانقراض للأجيال المقبلة، وذلك بإنشاء المحميات الطبيعية، والمحافظة على الملاجئ والنظم الايكولوجية.

6- استعمال التكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية :

تعني التنمية المستدامة هنا تحول الى التكنولوجيا أنظف وأكفأ، وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد، وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات.

ومع تعدد أبعاد التنمية المستدامة فقد تم وضع وتطوير طرق كمية في محاولة قياس مدى انجاز عملية التنمية المستدامة في الدول[1].

الشكل :(1.2) ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة

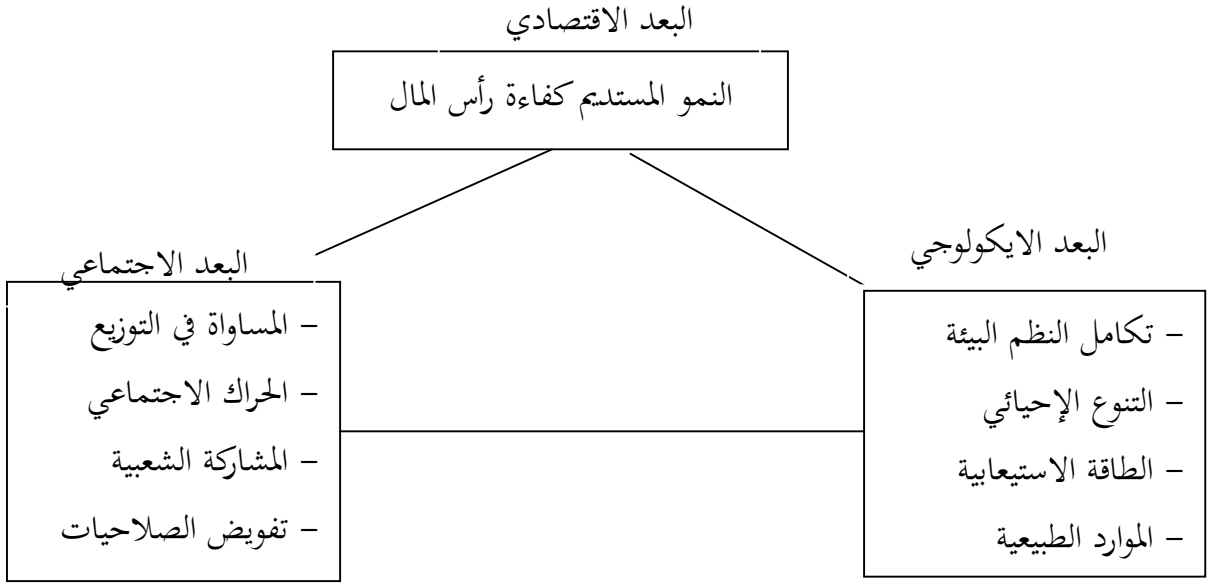

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2010، ص41.

[1]- سناء حم عيد، **إستراتيجية الطاقة المتجددة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012-2013، ص ص 34-37.

المطلب الثالث: خصائص وأهداف التنمية المستدامة

التنمية المستدامة تمس كل جوانب الحياة بكل ما يميزها من قيم وعادات وتقاليد وسلوكيات وأساليب انتاج وأوضاع عمرانية واجتماعية وسياسية واقتصادية وفقا لجملة من الخصائص التي تتميّز بها الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

أولا: خصائص التنمية المستدامة

من خلال تعدد تعريفات التنمية المستدامة ومن خلال قمة ريو عام 1992 التي كانت حول البيئة والتنمية المستدامة، الذي انبثق منه الجدول أعمال القرن الواحد والعشرين، نميّز الخصائص التالية للتنمية المستدامة:[1]

1) التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
2) إن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الأخر، وذلك لشدة تداخل الابعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.
3) يعتبر البعد الزمني هو الأساس في التنمية المستدامة، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير امكانات الحاضر، ويتم تخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.
4) التنمية المستدامة هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الاساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.
5) التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والابقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
6) التنمية المستدامة تراعي الحفاظ على محيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو عمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا: لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات

[1]- بن علية لخضر، **مكانة نظم اللمعلومات الجغرافية في التنمية المستدامة**، نموذج تطبيقي لنظم المعلومات الجغرافية ببلدية جيجل، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2012-2013، ص ص 77-78.

الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن إستمرار الحياة.

7) التنمية المستدامة متكاملة تقوم على التنسيق بين السلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

8) مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة، فهي تنمية تراعي وتوفر حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية، وإن الإنصاف في هذا السياق نوعان: الأول يكون بين أفراد الجيل الحالي، والثاني بين الجيل الحالي واللاحق.[1]

ثانيا :أهداف التنمية المستدامة :

التنمية هي العملية الهيكلة التي تستهدف رفع وتحسين نوعية حياة المجتمع، وتعني التنمية المستدامة بتواصل عملية التنمية دون حدوث انتكاسات، واستخدام الرشيد للموارد الناضبة، بحيث لا يؤثر استهلاكها على حقوق الأجيال القادمة، ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استعاب النفايات، والهدف الأمثل للتنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة، ويتم ذلك في إطار الموازنة بين التكلفة والعائد، والقاعدة الشرعية أنّ دفع المفسدة مقدم على جلب المصلحة، لا ضرر ولا ضرار فيتمتع ابتداء وانتهاء، وتسعى التنمية المستدامة إلى بلوغ الحد الأقصى من الأهداف وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:[2]

1- **أهداف الايكولوجية** :فهي الأهداف المتعلقة بالنظام البيولوجي أو التنوّع الجيني والانتاجية البيولوجية، ووحدة النظام الايكولوجي والقضايا العالمية.

2- **أهداف الاقتصادية** :وتعني بتلبية احتياجات الاساسية للإنسان وتعزيز العدالة والمساواة والكفاءة والنمو وتوفير السلع والخدمات المقيدة.

[1]- بن علية لخضر، **مكانة نظم المعلومات الجغرافية في التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2]- عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور اسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 187-189.

3- **أهداف الاجتماعية** :وتعني بالهوية الثقافية والعدالة الاجتماعية والمشاركة وتعزيز الدور المؤسسي واستدامته وتطويره، والتماسك المجمعي فالعوامل الاساسية في التنمية المستدامة هم الناس ومدى احتياجاتهم، فالإنسان قوام التنمية وهو مستخلف في الأرض.

وهناك أهداف نذكر منها:

- تهدف التنمية المستدامة إلى تنشيط النمو وذلك بالتوجه نحو مشاكل الفئات الكبيرة من المجتمع الذين يعيشون في فقر مدقع.
- إحترام البيئة الطبيعية فإن التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان.
- تهدف الى ضمان إمداد كاف من المياه ورفع الكفاءة الإستخدامية للمياه في التنمية الزراعية والصناعية أو الحضرية والريفية.[1]
- تهدف إلى إحداث التغيير الفكري والسلوكي والمؤسسي الذي يتطلبه ووضع السياسات والبرامج التنموية وتنفيذها بكفاءة وفعالية.
- تهدف إلى توحيد الجهود بين القطاعات العامة وخاصة لتحقيق الأهداف والبرامج التي تساهم في تلبية حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية.
- أنها تنطلق من أهمية الأوضاع الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية والبيئية برؤية شمولية وتكاملية وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة.
- تعزيز وعي الناس بالمشكلات البيئية وتنمية إحساسهم بالمسؤولية وحثهم على المشاركة في إيجاد حلول المناسبة.
- تحقيق وضمان الاستغلال والاستخدام العقلاني لموارد ومنع استنزافها .
- إحداث تغيرات مستمرة ومناسبة في حاجات وأولويات المجتمع بطريقة تتلائم وإمكانية تسمح بتحقيق التوازن.

[1]- رحال مراد، **التنمية المستدامة في دول المغرب العربي خلال فترة 2000-2010**، مرجع سبق ذكره، ص 46.

- تنشيط فرص الشراكة والمشاركة في تبادل الخبرات والمهارات وتساهم في تفعيل التعلم والتدريب لتحقيق الابداع والبحث عن أساليب تفكير جديد[1].

الشكل (2.2): أهداف التنمية المستدامة :

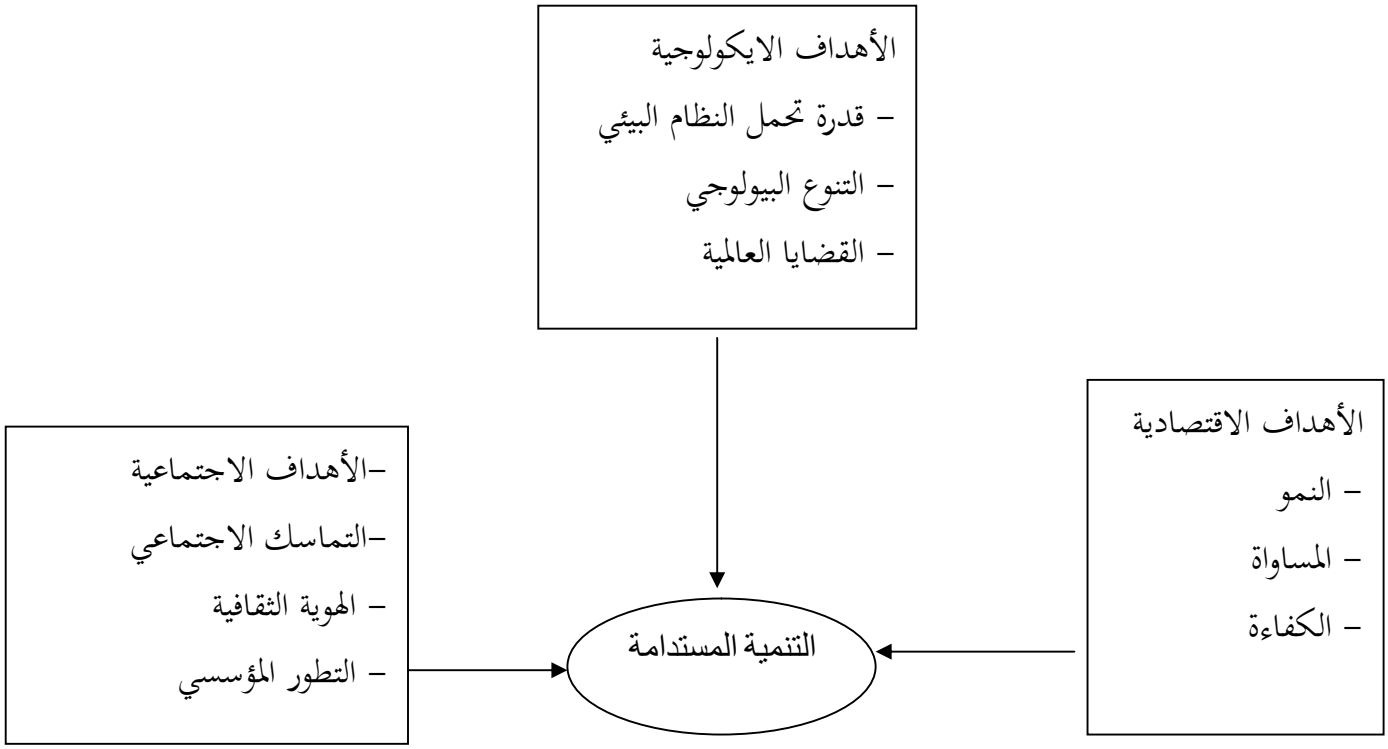

المصدر : دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص 72.

[1]- بوهزة محمد، بن سديرة عمر، **الاستثمار الاجنبي المباشر للتنمية المستدامة "حالة الجزائر"**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي ،التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للمواد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف 2008، ص 300.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة المحلية في الجزائر

شرعت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة إلى وضع آفاق تنموية على المدى البعيد لضمان حاجيات الحاضر والمستقبل، قرأت في ظل تحقيق التنمية المستدامة أن تقوم بدراسات إستراتيجية حول مستقبل التنمية في البلاد، فوضعت عدة برامج واستراتيجيات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة والعمل على النمو المستدام وتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

المطلب الأول : نظرة حول التنمية المستدامة في الجزائر

نشير هنا الى أن دراستنا سترتكز حول تأثير القطاع الصناعي على البيئة فقط من خلال ما يفرزه من بقايا ونفايات هذا القطاع الذي اعتبر خلال السبعينات والثمانينات قطاعا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية، فحظي باهتمام كبير ووجهت له مبالغ ضخمة متزايدة مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى وبذلك أصبح يشغل حيزا كبيرا في اقتصاد الجزائري، وبالتالي يتوجب عليه تلبية الحاجات الوطنية المتزايدة ودفع عجلة التنمية في البلاد، لكن المهام التي أسندت إليه والتي تتجاوز نطاقه، جعل تسييره سلبي إتكالي ومع الاستعمال اللاعقلاني واللارشيد لموارده وطاقاته، حيث بقي يعمل بنسبة 50% من إمكانياته الانتاجية، جعل مردود غير مقبول لا من ناحية حجم الانتاج ونوعية وتكاليفه، ولا من ناحية الكم الهائل من الفضلات والنفايات من المواد السامة، ومع ذلك كان مدعما تدعيما كليا من الخزينة العمومية ،ولم يؤخذ بعين الاعتبار التأثير السلبي على البيئة من سنة إلى أخرى.

فقدرت خلال الثمانينات نفايات المناطق الصناعية والوحدات العمومية والخاصة لمدينة الجزائر لوحدها، كما أن جل المجمعات الصناعية إستوطنت بالقرب من المجمعات السكانية ومالها من تأثير سلبي على حياة المواطنين وكل مواطن يشعر بهذه الحقيقة يوميا.[1]

[1]- خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ألية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2013، ص ص 154-155.

مفهوم التنمية المحلية المستدامة :

تتطلب التنمية المستدامة الاهتمام ليس فقط بالنمو الاقتصادي وحده، بل كذلك الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية والبيئية، إلى جانب العوامل التي لم ينظر اليها بواقعها كالتحول الاجتماعي وإدارة البيئة، إلى جانب النمو الاقتصادي لأن النمو الاقتصادي لا مجال متعرض للخطر خاصة على مدى الطويل.

أما الاهتمام بقضايا التنمية المحلية المستدامة خاصة منها بالعالم العربي مازالت دون جدوى نذكر إلا في بعضها، والتي تسعى لوضع الأسس المبدئية لتطبيقها للنهوض بمجتمعها، ورغم المناداة التي توصلت إليها قمة التنمية المستدامة لجميع الدول في وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة، والتي يجب أن يبتدأ التنفيذ فيها بداية من 2005، إلا أننا نلاحظ بأن هذه الدول مازالت كأنها غير معنية بها رغم التغيرات العديدة التي تستهدفها نتيجة الأحداث الكثيرة التي مرت بها، إلا أنها لم تتأثر كثيرا، ولكن بصفة نسبية بالتحولات التي عرفها العالم نتيجة ظاهرة العولمة، ويبدو ذلك من خلال مشاكل الفقر الذي أدى إلى إحداث الكثير من الإختلالات الاجتماعية، لذا يتطلب من الدول التدخل في مواجهة تحديات إعادة تشكيل النسيج الاجتماعي مع الانتماء والاندماج لتسهيل الترابط بين العنصر الاقتصادي والاجتماعي، وذلك في محاربة مشاكل الفقر وتدعيم القطاعات، وهذا الوضع يتطلب إدماج وإعطاء فرصة للمتعاملين المحليين، لذا يشترط في نجاح هذه المبادرة تسطير وتبني سياسات إجتماعية وإقتصادية تساهم في بناء وتطوير التنمية المحلية المستدامة ولنجاح أي اقتصاد وطني، فهذا مرهون بنجاح التنمية المحلية مع توفير شروط الاستقرار الفعلي أكثر من التصورات.[1]

[1]- فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص ص 202-203.

المطلب الثاني :مؤشرات وركائز التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

أولا :مؤشرات التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

1- المؤشرات الاقتصادية: وتتمثل في :

- **الدخل:** يعبر هذا المؤشر عن توضيح مدى قياس مستوى الانتاج الكلي وحجمه، وهو أحد المؤشرات ذات الصلة بالقوة الدافعة للنمو الاقتصادي، والذي يمثل عنصر من عناصر نوعية الحياة.
- **الاستثمار:** ويقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار إلى الانتاج، حيث تشير الاحصاءات إلى تراجع هذا المؤشر خلال العشرية الأخيرة 21.9% في سنة 1995 إلى 20.5% في سنة 2003، وهذه النسبة متفاوتة كذلك بين دول الوطن العربي، وقدرت أعلى نسبة للاستثمار في دولة قطر بنسبة 31.5% تليها الجزائر بنسبة 25.8% من الناتج الإجمالي المحلي، في حين وصل إلى أدنى نسبة في الكويت ب8.7%.
- **رصيد الحساب الجاري:** يقيس درجة مديونية الدول، ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون وهو مرتبط بقاعدة الموارد، مما يجعل قدرة الدول القابلة على نقل الموارد إلى إنتاج الصادرات من أجل تسديد الديون.
- **الديون:** هذا المؤشر تطور بصفة إيجابية، حيث انخفضت المديونية الخارجية العربية من 81% في سنة 1995 إلى 67% في سنة 1996، لتصل إلى 47.2% في سنة 2003.

2- المؤشرات الاجتماعية: وتتضمن المؤشرات التالية:

- **مؤشر الفقر:** وهو بمثابة مؤشر مركب، إذ يشمل ثلاثة أبعاد بالنسبة للدول النامية وهي: حياة صحية وطويلة تقاس بالنسبة المئوية من السكان الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه المأمونة.
- **معدل البطالة:** ويشمل جميع الطبقة من الأفراد المجتمع دون التشغيل، وبدون مرتبات كنسبة مئوية من القوى العاملة.

3- المؤشرات البيئية :

- **نصيب الفرد من الموارد المائية:** تعد المنطقة العربية من أفقر المناطق عالميا في الموارد المائية إذ لا تتجاوز نصيب الفرد من المياه المتاحة 860م^3 كمعدل، مقابل 7700م^3 على مستوى العالمي.
- **نصيب الفرد من الأرض الصالحة للزراعة:** حيث يحدد هذا المجال نصيب الفرد من الأرض الصالحة والمزروعة فعلا، لكن ما يمكن أن نسجله كملاحظة هو تراجع الأرض الصالحة للزراعة وخاصة الجزائر نتيجة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى تراجع الانتاج الزراعي الذي يعني بمتطلبات السكان من الغذاء إذا لم تؤخذ بتطبيق الاساليب العلمية الحديثة والابتكارات التكنولوجية الزراعية.
- **الأسمدة** :رغم ارتفاع نسبة استهلاك الأسمدة، إلا أنه مازال أقل بكثير من مستوى النسبة العالمية.
- **التصحر** :يقيس نسبة الأرض المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الاجمالية للدول.
- **الغابات** :هناك تغير ملحوظ في الغابات مع مرور الزمن مقارنة مع المساحة الاجمالية للدولة، وهذا المؤشر شهد تدهور كبير خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1995و 2002، حيث بلغت نسبة التغير 0.88% .

4- **المؤشرات المؤسسية** :وتتمثل في

- **نقل البضائع:** من أجل نقل البضائع، لا بد من توفير وسيلة النقل، وهذا التشغيل اقتصاد أي دولة.
- **نقل الأفراد:** وهي ضرورية للفرد كوسيلة أساسية، ولضمان سير الاقتصاد بصورة عادية، والتحكم في النقل يمكن عن طريق تحديد الوسائل الضرورية.
- **استهلاك الطاقة التقليدية:** يجب استغلال الطاقات المتجددة وبتقنيات حديثة حتى تستفيد من الطبيعة نتيجة المحافظة على الجانب الايكولوجي لها.[1]

[1]- فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، مرجع سبق ذكره، ص ص 205.209.

ثانيا: ركائز التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

إن الجزائر التي عاشت قرنا وثلثا منه في ظلام الاستعمار وظلمته، قد حصلت على استقلالها السياسي في جويلية 1962.

- تميزت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية إذن غداة الاستقلال السياسي بحالة تخلف معقدة:

1- اقتصاد خاضع للنشاط الأولي الذي يعتمد بنسبة 80% من انتاجه على الزراعة والصناعة الإستخراجية.

2- حالة اجتماعية صعبة تتجسد في البطالة عالية العدد، والتي تولدت عنها حركة نزوح داخلية ونزوح خارجية نحو فرنسا.

وتتمثل هذه الركائز فيما يلي:

1- الاشتراكية :

يعبر هذا الاختيار الاجتماعي عن تشبع الانسان الجزائري بروح العدالة الاجتماعية وتعلقه بها، فإن الاشتراكية تمثل أيضا عنده أسلوب عمل يستجيب لتطلعاته إلى تحقيق التنمية الشاملة والسريعة.[1]

فهو معناه تقلد الدولة دور قيادة هذه العملية الاقتصادية والاجتماعية العظيمة، باعتبارها تمثل المجتمع، وتعبر عن إرادات جماهيره العاملة، وتعمل من أجل تحقيق طموحاته في الرقي الاقتصادي والاجتماعي.

ويترجح الدور القيادي للدولة في التنمية ويزداد الاقتناع بأسلوب الانتاج الاشتراكي، وبفعاليته في تحقيق الأهداف التالية التي يحددها الميثاق، سنة 1976 وهي:

- دعم الاستقلال الوطني.

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول، **تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،الجزء الأول، 1999، ص ص 36-40.

- إقامة مجتمع متحرر من استغلال الانسان للإنسان.
- ترقية الانسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها.

2- التخطيط:

إذا كانت الاشتراكية ركيزة اجتماعية للتنمية الشاملة فإن التخطيط ركيزة تنظيمية لسير هذه العملية الأخيرة وأداة الدولة الاشتراكية لتحقيق أهدافها، ولهذا بات من الضروري، بعد أقل من خمس سنوات من الاستقلال أن تشرع الجزائر في اعتماد أسلوب التخطيط، ودخلت في هذا العهد الجديد سنة 1967 بتطبيق أول مخطط الثلاثي 1969/1967م الذي تبعته بعد ذلك سلسلة من المخططات الأخرى .

فالتخطيط برنامج اقتصادي اجتماعي محدد، ويوجد في جميع الحالات تزاوج قوى وتكامل عضوي بين هذه العلاقات الثلاث "تخطيط علمي، ديمقراطي التصميم، حتمي التنفيذ".

3- الترقية الاجتماعية والثقافية للانسان :

من ركائز التنمية الأساسية في الجزائر هو أن يكون هدفها خدمة مصالح الشعب وترقية مستوى أفراده، وخاصة منهم الذين ساهموا بجهودهم العضلية أو الفكرية في زيادة الانتاج ومستوى الدخل القومي.

ويتطلب هذا الانجاز الاجتماعي والاقتصادي العظيم إحداث نوعين من التغيرات الاجتماعية هما:

1) تغييرات في علاقات الانتاج.
2) تغييرات في علاقات تسيير الأمة.

4- الاعتماد على الامكانيات الوطنية :

من الاهتمامات الكبيرة للسياسة الانمائية في الجزائر تأكيدها على ضرورة الاعتماد على امكانيات الوطنية بشكل أساسي، والحرص الدائم على تجسيد هذا المبدأ، وعلى تنمية هذه الامكانيات بكل حيوية ونشاط.

5- توسيع القاعدة المادية :

إن التفسير والسريع الذي يمكن إعطاؤه للعلاقات الموافقة في الميزان التجاري ،بين الصادرات والواردات هو تمتع الاقتصاد الوطني بصحة جيدة، ووجود جهاز إنتاجي قوي، ومن ثمة توفر البلاد على قاعدة مادية متينة.

فالإنتاج هو، بدون محالة الشرط الموضوعي لتطور المجتمع، وأنه بدونه يتغير سير هذا التطور، ويتعرض المجتمع لحالات ركود وتخلف.

ويصبح إذن من الحتمي على البلاد ،التي تنشد التقدم والرقي ،أن توجه جهودا متزايدة إلى تنمية الإنتاج كقاعدة مادية لذلك التطور ،ويشكل هذا الانشغال إحدى الركائز الأساسية للتنمية في الجزائر.

6- التهيئة الإقليمية:

تتجلى التهيئة الإقليمية كواحدة من الركائز الأساسية للتنمية المحلية وتتضمن إعادة توزيع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، بين مختلف أقاليم البلاد، توزيعا منسجما، يضمن تعميرها بالسكان، وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتوسيع السوق الوطنية وترويجها.[1]

المطلب الثالث: معوقات التنمية المستدامة المحلية بالجزائر

هناك عدة معوقات تحول دون تحليل التنمية المستدامة في الجزائر منها:

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول، **تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 55.39.

I. **المعوقات البيئية :**

1- مشكلة التصحر: يعد التصحر المشكلة الرئيسية والتي تؤثر في المستقبل الزراعة في الجزائر فهناك الكثير من المساحات والأراضي معرضة للخطر.

2- مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية: هناك مساحات هائلة تم تحويلها إلى مباني مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق.

3- تلوث البيئة :تفاقم مشكل التلوث في الجزائر بشكل مقلق، ونظرا للنمو السكاني المتزايد، إذ ينمو السكان بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحمله، فضلا عما تولده من ضغوط في مجالات السكن، والعناية الصحية، الطاقة والمياه، والخدمات وغيرها من المتطلبات الأساسية فلقد تضاعف عدد السكان في الجزائر ما بين 1962 إلى 2002 من 6 مليون نسمة إلى أكثر من 30.6 مليون نسمة، أي بمعدل زيادة تفوق 0.3% سنويا، حيث يتوقع أن يصل حوالي 42 مليون نسمة مع حلول 2020.

4- تلوث الهواء: تشكل السيارات خاصة القديمة منها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى، ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها من الاستعمال، إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية لتقليل التكلفة والتهرب من دفع الضرائب ويقدر حجم الفضلات السامة 29 ألف طن سنويا.

5- تلوث المياه: يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي الألفية الذهب الأبيض أي $\frac{2}{3}$ من هذه النظرة تتوقع نقص في عرض هذه الأخيرة مقابل الزيادة في الطلب العالمي (الماء صالح للشرب)، وعليه من أهم العوامل الملوثة للمياه، قصور ضمان الصرف والتخلص من مختلف الصناعات بدون معالجتها، وإن عولجت فيتم ذلك بشكل جزئي، وتسرب المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية في الأرض وتلوث المياه الجوفية وتلوث المياه يخلف آثار صحية مميتة كالالتهاب الكبدي ،كوليرا ووباء الملاريا...الخ على حياة البيولوجية.[1]

[1]- عبد الله خبابة، رابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية والعولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة**، دار الشباب الجامعية، مصر، 2009، ص 370.

II. المعوقات اقتصادية :

1- ضعف معدل النمو الاقتصادي:

يشكل النمو الاقتصادي من المؤشرات في التحليل الاقتصادي والذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل وثروة الأمم، الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو.

بعد استقلال الجزائر 1962 تم تبني اقتصاد اشتراكي القائم على التخطيط المركزي والاعتماد على سياسة التصنع كنموذج اقتصادي مستمر ،وهذا على حساب القطاع الزراعي الذي انخفضت مساهمة في الانتاج الداخلي الخام، وقد اعتمد تمويل برامج التصنيع أساسا على مداخل التصدير البترول وليس محصلة الانتاج الحقيقي للثروة، لذلك فإن الاقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار البترول وتغيرات المحيط الدولي، وقد أثبتت الصدمة النفطية لسنة 1986 (تدهور سعر البترول) هشاشة الاقتصاد الوطني إذ ترتب على ذلك بروز عدة مشاكل خاصة زيادة حدة التضخم، إرتفاع حجم البطالة، إرتفاع المديونية ونقص العملات الاجنبية بالإضافة إلى انخفاض معدلات النمو التي أصبحت معدلات سالبة خلال فترة 1986-1994م حينها طبقت الجزائر إصلاحات اقتصادية ذاتية قصد تصحيح الاختلالات واعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو الاقتصاد السوق، والتي من خلالها تم مراجعة العديد من الآليات المتحكمة في الاقتصاد واتخاذ الاجراءت التالية :

- تطهير المؤسسة العمومية ومنحها الاستقلالية.
- تشجيع المؤسسات على التصدير .
- طرح قانون جديد للاستثمار 1988 أكثر إنفتاحا على القطاع الخاص .
- مراجعة نظام الأسعار من خلال تحريرها وجعلها تعتمد على قواعد السوق.[1]

[1]- قويدر كمال، **تنمية الموارد البشرية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة بيئية وسياحية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013-2014، ص ص 180-181.

III. معوقات اجتماعية :

-تفشي البطالة وتفاقم حدة الفقر :

يعتبران من أهم مشاكل التي تعاني منها الجزائر وفي ظل هذه المشاكل تلجأ لإجراءات لإصلاحها:

أولا: تفشي ظاهرة البطالة: منذ سنة 1985 بدأت مشكلة البطالة في الجزائر تتفاقم نتيجة الانكماش الاقتصادي وتراجع وتيرة التشغيل بسبب قلة الموارد المالية للدولة والتي قلصت من حجم الاستثمارات المنشأة لمناصب العمل وبالتالي الاختلال في سوق العمل بين العرض والطلب ومنذ سنة 1987 إتخذت عدة إجراءات لمكافحة البطالة ودعم التشغيل وذلك من خلال عدة أجهزة التي تختلف سواء من حيث طبيعتها او نمط تمويلها أو الفئات المستهدفة ويمكن تقسيمها إلى ضفتين أساسيين هما:

أ- النشاطات التابعة لشبكة الاجتماعية والتشغيل التضامني:

- الأنشطة ذات المنفعة العامة .
- المنحة الجزائية للتضامن .
- عقود ما قبل التشغيل.

ب- برنامج المساعدات لانشاء مؤسسات مصغرة: وضع خصيصا لفئة انتساب الراغبين في انشاء مؤسسات ذات طابع إنتاجي أو خدماتي من أجل إيجاد مناصب شغل من جهة والقضاء على التهميش الاجتماعي من جهة أخرى.

- **الاجراءات الخاصة بالاستثمار:** تهدف إلى ترقية الاستثمار والمحافظة على الشغل والتي تضم القرض المصغر، المؤسسة المصغرة ومراكز دعم النشاط الحر وإعانة المؤسسات التي تواجه صعوبات وقد سمحت الاجراءات السابقة بتقليص حجم البطالة ورغم إنخفاضها، إلاّ أن مستواها يبقى مغلقا ولزيادة فعالية مكافحتها يجب وضع إستراتيجية شاملة تراعي الاعتبارات التالية:

- تسيير أقل تمركزا لأجهزة التشغيل وتخصيصها للجماعات المحلية بحيث سيحسن أثر الموارد المخصصة.

- وضع آلية تتكفل بمتابعة وتقييم مختلف مراحل برامج التشغيل.
- تحسين نظام المعلومات الاحصائية حول التشغيل.
- الاهتمام بالتكوين ورفع المهارات لإمداد القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة باليد العاملة المؤهلة.
- ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين والتعليم مع احتجاجات المؤسسة وسوق العمل.

ثانيا : تفاقم حدة الفقر

يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد إستقرار الجزائر، وقد ساهم تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية وبرنامج التعديل الهيكلي في تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام اقتصادي إشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة، ومع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين، ومن خلال الاصلاحات الاقتصادية المتخذة في الجزائر نجد إعادة الهيكلة التي تعتمد على استخدام الأساليب الانتاجية كثيفة رأس المال مما أثر على مستوى التشغيل بالاضافة إلى إعتماد إجراء التصفية للمؤسسات المفلسة وبالتالي الاستغناء كليا عن العمالة، وإحترام الخوصصة التي تسعى إلى رفع درجة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات وإهمال الاعتبارات الاجتماعية أي تحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف، وبالتالي التخلص من العاملة الزائدة، ومع تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتقرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية أدت إلى تخفيض القدرة الشرائية وتدهور مستوى معيشة الأفراد.[1]

[1]- غالمي جميلة، **واقع التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة إبن خلدون، تيارت، 214-2015، ص ص 74-75 .

المبحث الثالث: استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر

تروج أجندة القرن الحادي العشرين الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة كآليات تستخدم لترجمة أهداف دولة ما وتطلعاتها في مجال التنمية المستدامة سياسات وأعمال ملموسة، وتمثل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أحد المسالك التي تعتمدها الدول لمواجهة التحديات التي يطرحها السير صوب تحقيق اهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي.

المطلب الأول : مخططات التنمية في الجزائر

تتمثل مخططات التنمية في ما يلي :

أولا : المخطط الثلاثي للتنمية (1967-1969)

هو أول مخطط بدأت به الدولة الجزائرية الفتية عهد التخطيط وكان حجم الاستثماري المستهدف تحقيقه هو 9.06 مليار من الدينارات الجزائرية، أما تكاليف برامجه فكان تقديرها هو 19.58 مليار دج.

ومقصود بهذه التكاليف هو ما يقدر المخطط أن يتطلبه إنجاز المشاريع المبرمجة من الاستثمارات سواء مدها المبرمج إنجازها خلال مدة التخطيط وتدخل في تطور التشغيل كطاقة إنتاجية جديدة أو المقدر أو يتم الانتهاء من إنجازها في وقت متأخر عن مدة تخطيط هذه.

وتحدد الدولة أهداف المخطط على ضوء عاملين العامل المادي المتعلق بالإمكانيات المالية للمجتمع التي تشكل المدخرات الوطنية والعامل البشري الذي هو أساسي جدا.

ثانيا :المخطط الرباعي الأول التنمية 1970-1973م

يبدو من قراءة المخطط الرباعي الأول 1970-1973م تأكيده على نقطتين رئيسيتين الأولى هي التي تشير إليها المادة 5 من الأمر – 70- 10 الخاص بتطبيقه، والتي تؤكد على "تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد" والثانية هي التي تسجلها مقدمة عرض

المخطط عندما تؤكد منه "في هذا التغيير العميق المنطلق فإن إستراتيجيتنا تجعل التصنيع في الدرجة الأولى من بين عوامل التنمية " ولقد حاول المخطط الرباعي الأول إبراز هذه الاهتمامات في توزيع إستثماراته التي تميزت من جهة بتخصيص دعم مالي معتبر، بالنظر إلى موارد المالية المتاحة، ومن جهة أخرى باعتماد برامج إستثمارية كبيرة وطويلة الأجل، لأنها ضرورية لتطوير القوى الانتاجية للمجتمع بأكبر سرعة ممكنة .

ثالثا :المخطط الرباعي الثاني للتنمية 1973-1977

هو ثالث مخطط أعدته الدولة منذ الاستقلال، وقد كان حجمه الاستثماري المرخص به، حسب المادة 7 من الأمر رقم 74-68 المتعلق به، مقدار 110 مليار من الدينارات الجزائرية ويزيد هذا الحجم عن حجم الاسثماري التقديري للمخطط الثلاثي بعدد 12 مرة، وعن حجم الاستثماري التقديري بالمخطط الرباعي الأول بالعدد 4 مرات أو بقدر إرتفاع حجم إستثمارات المخطط الرباعي مخطط الرباعي الثاني عن المخططي السابقين بقدر ما كانت مهامه واسعة ومتنوعة، ويبدوا ذلك من الاتجاهات العامة التي حددها الأمر المتضمن له أو التي حددتها خلاصة مداولات مجلس الثورة والحكومة من 15 جانفي إلى 7 فيفري 1974 ثم 14 ماي من نفس السنة.

وتتلخص أهم الاتجاهات السياسية العامة للمخطط الرباعي الثاني في هذه المحاور :

1- تدعيم وتوسيع التغيرات الاجتماعية .
2- تطوير القاعدة المادية للمجتمع .
3- إعتماد مبدأ اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي .
4- تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول عالم الثالث .

رابعا : إستثمارات المرحلة التكميلية 1978-1979 للمخطط الرباعي الثاني :

أهم ما يلاحظ عن استثمارات سنتي 1978 -1979م أنها تمثل مرحلة إنتقالية تبين المخطط الرباعي الثاني، الذي انتهت فترته مع نهاية عام 1977، والمخطط الخماسي الأول، الذي بدأت سنة

1980م، وكانت أيضا فترة تكميلية للمخطط الرباعي الثاني، لأن باقي الإنجاز في نهاية عام 1977م، كان يبلغ 190.07 مليار دج، باعتبار أنها تمثل تكاليف البرامج الاستثمارية الباقية من المجموع المسجل في إطار هذا المخطط والبالغ 311.30 مليار دج، ويشكل ذلك الباقي انجازه نسبة 61% من هذا الرقم الأخير.[1]

الجدول (2.2) إستثمارات المخطط الرباعي الأول 1970-1973 بالأسعار الجارية

القطاعات	الاعتماد المالي (مليار دج)	الاستثمارات الفعلية (مليار دج)
- الفلاحة .	2.92	2.94
- الصيد البحري .	0.12	0.07
- الري .	1.90	1.34
-مجموع الزراعة الري .	4.94	4.35
- المحروقات .	4.75	9.78
- الصناعات الأساسية .	5.21	7.52
- الصناعات التحويلية الأخرى	1.19	1.32
- المناجم والطاقة .	1.43	2.18
-مجموع الصناعات .	12.40	20.80
-تنمية وسائل الانجاز في البناء والأشغال العمومية		0.64
- السياحة .	0.70	0.78
- النقل .	0.80	1.13
- المواصلات السلكية واللاسلكية.	0.37	0.40
- التخزين والتوزيع .		0.29
-مجموع القطاع شبه المنتج .	1.87	2.60
- شبكة النقل.	1.14	1.13
- السكن .	1.52	1.54

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 166-194-257-334.

- التربية والتكوين .	3.31	3.04
- الاستثمارات .	2.57	2.21
-مجموع قطاع الهياكل الأساسية .	8.54	7.92
مجموع الاستثمارات .	27.75	36.31

مصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،الجزء الأول، 1999، ص251.

وعليه فإنه ما دمت الدولة قد أجلت إصدار المخطط الخماسي الأول سنة 1980، لظروف سياسة معروفة متصلة بعقد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني ثم عقد مؤتمره الاستثنائي، فقد حرصت من جهة أخرى على تشغيل سنتي 1978،1979م في إنجاز البرامج الاستثمارية الباقية كما تم أيضا تسجيل إعادة تقييم بعض البرامج سنة 1978م، لأن عزيمة التنمية السريعة التي تجد المجتمع كانت مهتمة بتدعيم وتشجيع هذه الانطلاقة، لتفادي الوقوع في دائرة الركود الاقتصادي وما يتولد عنها من أزمات خطيرة على المجتمع ومستقبل التنمية.[1]

المطلب الثاني :برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004):

هو عبارة عن دعم يقدم إلى إقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي.

بدأت الحكومة في تنفيذ سياسة الانعاش من خلال الميزانية التكميلية لسنة 2001، وذلك باعتماد على الصرامة في الميزانية (إرتفاع إدخار الدولة، والإستقرار النسبي للأسعار وسعر الصرف) والعمل على التخفيف من الضغوطات المالية الخارجية، ومن المديونية العمومية، والتحكم النسبي في التضخم وعجز الميزانية، وتحسين الاحتياطي من الصرف، ومحاولة تحقيق معدل نمو اقتصادي في حدود 4% سنويا.

وقد جاء في برنامج الحكومة العمل على إنجاز الأولويات التالية :

1- معالجة أشكال العوز والفقر والتهميش والإقصاء التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع.

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 334.

2- المساهمة في إنشاء مناصب شغل.

3- تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية .

جدول (3.2): أهم المؤشرات الاقتصادية خلال تنفيذ سياسة الانعاش

السنة / البيان	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	4123.51	4260.81	4537.69	5264.19	5993.00
ن د خ خارج المحروقات	2464.29	2778.49	3020.66	3345.35	3683.00
ن د خ خارج محروقات والفلاحة	2118.12	2366.33	2603.43	2835.22	3144.00
النمو الحقيقي					
الناتج الداخلي الخام %	2.40	2.10	4.10	6.80	5.20
ن د خ خارج المحروقات %	1.50	4.50	4.20	5.90	3.56
ن د خ خارج (م .ف) %	1.50	3.20	5.20	4.10	3. 04
معدل التبادل دج /$	75.29	77.30	79.69	77.30	72.03
التضخم	0.30	4.20	1.40	2.60	3.60
رصيد الميزانية	53.19(-)	68.71	26.03	35.02(-)	466.60
سعر الفائدة %	11.5-8.5	11-8	9-6.5	9-6.5	9-6.5
إحتياطات الصرف مليار $	11.91	17.96	32.11	32.94	43.11
الدين الخارجي مليار $	25.26	22.57	22.46	23.35	21.82
الدين الخارجي /الناتج الداخلي الخام	%47.23	41.90	42.05	35.03	26.40
الدين العمومي (م$)	29.99	31.18	30.47	29.78	30.11
خدمة الدين /الصادرات %	19.80	21.20	21.68	17.70	12.60
متوسط سعر البترول	28.59	24.90	25.31	28.89	36.66

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، البنك الجزائري، صندوق النقد الدولي، بيان الحكومة عن السياسة العامة، مايو 2005.

ومع هذا فبالرغم من الملاحظات التي أوردناها، والنقائص التي تزال في حاجة إلى جهد إصلاحي آخر، تبقى نتائج برنامج الانعاش مشجعة كون أن الأهداف التي سطرت قد تحققت في مجملها ،وهي بذلك قد هيأت الظروف لمرحلة أخرى من برامج الاصلاح والتنمية.[1]

المطلب الثالث: البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي (2005-2009)

تتميز أهداف برنامج دعم النمو عن الأهداف برنامج الانعاش، كونها مقيدة بأرقام محددة، وبآجال ترتبط بعمر البرنامج مما يضفي نوع من الإلتزام الاخلاقي، كون الحكومة لأول مرة تضع نفسها على المحك الاجتماعي، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

1- ضمان الحفاظ على نسبة نمو إقتصادي لا تقل عن 5% طوال مرحلة ،وهو التزام أخذ بعين الاعتبار الاختلالات العديدة الممكنة.

2- إنشاء 100.000مؤسسة إقتصادية جديدة.

3- توفير مليوني منصب شغل جديد، نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات أو الاستثمار الذاتي، والنصف الآخر عبر البرامج العمومية المستهلكة لليد العاملة.

4- إنشاء 150.000 محل تجاري، بمعدل متوسط 100 محل لكل بلدية ،هبر التراب الوطني.

5- توفير الشروط الضرورية لاستقبال مليون طالب في الجامعة مع نهاية البرنامج .

[1]- عبد الرحمن تومي، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، دار الخلدونية للنشر والتوسيع، الجزائر، 2011، ص ص 216-240.

محاور البرنامج: جاء برنامج دعم النمو بخمسة محاور أساسية تعكس الجوانب الاقتصادية

جدول (4.2): محاور برنامج دعم نمو للفترة (2005-2009م)

محاور البرنامج	المبلغ (مليار دج)	%
-تحسين ظروف المعيشة السكان .	1.908,5	45.41
- تطوير المنشآت الأساسية .	1.703,1	40.53
- دعم التنمية الاقتصادية .	337,2	8.03
- تدعيم الخدمة العمومية .	203.9	4.85
- تطوير التكنولوجيات الجديدة والاتصال	50,0	1.18
مجموع برنامج الخماسي	4.202,7	100

مصدر : من إنجاز الباحث بناءً على معطيات البرنامج التكميلي لدعم النمو، أفريل 2005، ص 6.

ركز البرنامج في مجال الاصلاحات الاقتصادية على المحاور التالية:

- إصلاح النظام المالي (البنوك ،مؤسسات التأمين، سوق المال).
- تحسين تجسيد الموارد.
- تحسين تسيير المالية العمومية.
- تأهيل النشاطات الاقتصادية.
- السياسة العامة للصناعات الصغيرة والمتوسطة والتقليدية.
- السياسة الطاقة.
- تقوية وتدعيم السياسة التجارية.
- التنمية التكنولوجية للإعلام والإتصال.
- تنمية الخدمات البريدية.

الشكل(3.2): تطور النمو الاقتصادي %

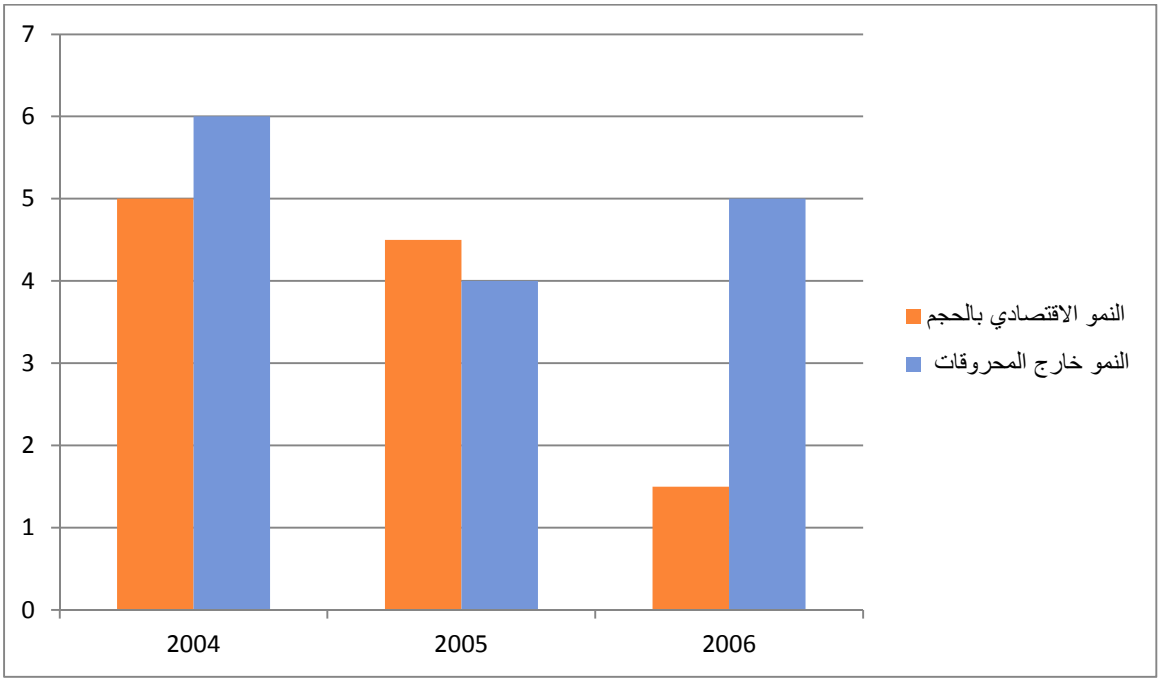

المصدر: تقرير تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2008، سبتمبر 2007، ص 4 .

من مقاييس التحدي :

1- خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2003 تم إستحداث 2.200.000 منصب شغل عندما كان سعر البترول سنة 1999 في حدود 12$ البرميل.

2- نفس الملاحظة تنسحب على السكن، حيث تم إنجازه 700.000 مسكن في السنوات الخمس الماضية.

3- الوعد بإنجاز 100.000 مؤسسة، هو هدف يمكن تحقيقه، على اعتبار أنه الخمسية الماضية أنجز فيها 57.000 مؤسسة في غياب صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي غياب آليات ضمان القروض التي استحدثت على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتدابير الأخرى الموجودة اليوم.[1]

[1]- عبد الرحمن تومي، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص ص 241-255.

خلاصة الفصل:

بعد ظهور مصطلح التنمية المستدامة أصبحت محل إهتمام في العالم ككل لما تلبيه من حاجات حالية وتضمن حاجات مستقبلية وتحسين مستوى الرفاهية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجياتها ،وذلك لا يتم إلا من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية ،ضبط حجم السكان وكذا توجيه التكنولوجيا بما يخدم النظام البيئي ،وقد لاقى هذا المفهوم صدى واسع بالرغم من الغموض فإذا تم تحديد الأهداف والأبعاد والشروط الواجب توافرها من أجل التنمية المستدامة، إلا أنه لم يحدد الطريقة العملية التي تمكن من تحقيق ذلك.

وفي ظل ذلك بادرت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى مجموعة من البرامج التنموية لتطوير التنمية المستدامة ،ووضعت مجموعة من الآفاق والمشاريع المستقبلية بغية الوصول للتنمية المستدامة والنهوض بالاقتصاد الوطني، وواجهتها عدة مشاكل وعراقيل مما جعل الجزائر تصنع سياسات وإجراءات وقوانين لتحسن التنمية المستدامة.

الفصل الثالث:

علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة

تمهيد :

تواجه الجزائر تحديات كثيرة ومشتركة تتعلق بتحدي العولمة والكيانات الدولية الكبرى، بالإضافة إلى تحدي البطالة، زيادة معدل النمو السكاني، إذ لا يمكنها تحقيق النمو الاقتصادي المنشود بمجرد تطبيق وصفات جاهزة من طرف المؤسسات الدولية، أو بمجرد تغيير في سياساتها بل لابد من تحسين وجودة الحكم على كل المستويات بما يؤدي إلى تحسين القدرات والحوافز من أجل مؤسسات أكثر فعالية، ومؤسسات أكثر مساءلة ومشاركة فعالة للمجتمع المدني .

ولذلك فان هناك حاجة لصياغة سياسة اقتصادية تراعي الأولويات الوطنية والتحديات الدولية دون التراجع عن الإصلاحات المدعمة للنمو وستترجم كل هذه التوجهات في توفير مناخ ملائم للأعمال والاستثمار، وبالتالي خلق فرص العمل وظروف معيشية أفضل بما يضمن نمو اقتصادي دائم وإصلاح ناجح تسوده العدالة والديمقراطية والشفافية كأبعاد أساسية في دعم التنمية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا مما يعزز دور كل من الدولة والقطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني في أشكال تضامنية لخدمة التنمية الشاملة وتجسيد الاستقرار السياسي وضمان حق المواطنين وهذا ما يترجم الحكم الراشد كرهان جديد في سياسات وبرامج التنمية في الجزائر .

وسنتناول في هذا الفصل أهم السبل التي تدعم الحكم الراشد في الجزائر من أجل مستقبل تنمية ذاتية ومتواصلة وشاملة من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : آليات الحكم الراشد في الجزائر .

المبحث الثاني : تحديات التنمية المستدامة وأثرها في تفعيل الحكم الراشد بالجزائر .

المبحث الثالث : سبل تفعيل الحكم الراشد لخدمة التنمية المستدامة في الجزائر .

المبحث الأول: آليات الحكم الراشد في الجزائر

لقد عرفت الجزائر الكثير من التغيرات على مستوى البنية السياسية وما رافقها من تغيرات في الهيكلية الاقتصادية، حيث كان لكل مرحلة زمنية سياستها التنموية التي اعتمدت على أساس عقيدة سياسية وظروف محلية وإقليمية ودولية، وتضطلع هذه الآلية بالتقييم الدوري الذي تكرسه الدول الإفريقية في مجال الحكم الراشد والإصلاحات التي تباشرها الدول في مجال حقوق الإنسان وضمان سلامة السياسات والمؤسسات الاقتصادية وغيرها كدافع أساسي لتحقيق الحكم الراشد والحد من الفساد واستدامة التنمية .

المطلب الأول : استراتيجية تنفيذ الحكم الراشد في الجزائر

إن تزايد الاهتمام بموضوع الحكم الراشد من طرف السلطات الجزائرية، ظهر بوضوح من خلال ما جاء في دراسات البنك الدولي المعتمدة حول الحكم الراشد ومحاولة وضع الأسس النظرية له، كاحترام حقوق الإنسان والحريات الفردية وكذلك تعزيز العدالة الاجتماعية للدولة، وهذا ما تجسد في الكثير من التنظيمات الدستورية والقانونية بمحاولة التمسك بالمعايير المكونة للقيم الديمقراطية عن طريق إصدار مجموعة من التشريعات المختلفة لمكافحة الفساد، فقد شمل تقرير برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة " خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة " في كلمته لدى افتتاح الدورة التاسعة لمنتدى الشراكة مع إفريقيا " بأن مكافحة الفساد والرشوة هي إحدى انشغالاتنا الرئيسية "، المقدم للآلية الإفريقية للقيم من قبل النظراء في نوفمبر 2008، والذي يحتوي على أربعة (4) أبواب : الباب الأول تناول الديمقراطية والحكامة السياسية، والباب الثاني تضمن الحكامة والتسيير الاقتصادي، والباب الثالث خصص للحكامة والمؤسسات، والباب الرابع فقد تناول التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث أكد التقرير أن الجزائر تعمل على مكافحة الفساد من خلال تطبيق مبادئ الحكم الراشد وإطلاق مشاريع ضخمة

للإصلاح المؤسساتي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي وهي الإصلاحات التي كان لها الأثر الايجابي على مشاريع التنمية .[1]

ومن أهم الاجراءات التي قامت بها الجزائر بشأن تجسيد أولويات الحكم الراشد مايلي :

1. الأمر 156 / 66 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن لقانون العقوبات .
2. القانون رقم 09 / 01 المؤرخ في 26 جوان 2001 .
3. انضمام الجزائر والتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم في 31 أكتوبر 2003 .
4. القانون الجزائري المتعلق بالوقاية من الفساد رقم 06 / 01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 .
5. تأسيس اللجنة الوطنية حول الحكم الراشد في مارس 2005، والتي تتكون من 100 ممثلين للقطاعين الخاص والعام وكذلك المجتمع المدني .[2]

فبالنسبة للجزائر ظهر مصطلح الحكم الراشد في القانون رقم 06 / 06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، في فصله الأول المتعلق بالمبادئ العامة في مادته 2 حيث عرفه بأنه : " المنهج أو الآلية التي بموجبها تكون الادارة مهتمة بانشغالات المواطن، وتعمل للمصلحة العامة في اطار الشفافية، كذلك تطرق له في مادته 11، وذلك في اطار تسيير المدينة حيث تحدث عن ترقية الحكم الراشد في مجال تسيير المدن وذلك عن طريق :

- تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة .
- توفير وتدعيم الخدمة العمومية باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة .
- توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها .

[1]- سارة بوسعيود، **دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة** : دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012 – 2013، ص 215 .

[2]- مجلس الأمة، **دور البرلمان في الوقاية من الفساد**، مجلة الفكر البرلماني، العدد 11، جانفي، ص 217 .

ويتضمن مفهوم الحكم الراشد من منظور المشرع الجزائري، مؤشرين أساسيين هما : سلوك الأفراد وطريقة تقديم الخدمات العمومية، كما أخذ بعدا أوسع حينما تشكلت لجنة " GOAL 08 "، التي أسند لها مهمة وضع ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية بمساهمة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد جاء في تعريف الحكم الراشد في الميثاق الصادر في 2009 على " أنّه عبارة عن فلسفة تسييرية ومجموعة من التدابير العلمية الكفيلة في آن واحد لضمان استدامة وتنافسية المؤسسة بواسطة تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة وتقاسم الصلاحيات والمؤوليات المرتبة على ذلك".[1]

كما جاء في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منح المؤسسات الجزائرية وسائل وأدوات ارشادية تسمح لها بفهم المبادئ الأساسية لحوكمة المؤسسات الجزائرية على مبادئ تتمثل أساسا في :

- ✓ العدالة في تقسيم الحقوق والواجبات بين الأطراف المشاركة في المؤسسة .
- ✓ الشفافية في الاتصال وعلى كل المستويات .
- ✓ مراقبة تنفيذ السلطة والمسؤوليات لكل طرف مشارك في المؤسسة .

وكذلك استهدف موضوع الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية تحديد العلاقات بين هذه الأطراف الشريكة من خلال المبادئ التالية :

1. **الانصاف:** الحقوق والواجبات الخاصة بالأطراف الشريكة، وكذا الامتيازات والالتزامات المرتبطة بهم يجب أن توزع بصورة عادلة .
2. **الشفافية:** الحقوق والواجبات، والصلاحيات والمسؤوليات المترتبة عن ذلك يجب أن تكون واضحة للجميع .

[1]- وفاء رايس، ليلى بن عيسى، **الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية**، الملتقى العلمي الدولي حول : آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25 – 26 نوفمبر 2013، ص ص 06 – 07 .

3. **المساءلة والمحاسبة** : مسؤولية كل طرف محددة بواسطة أهداف واضحة . [1]

كما اعتمدت الدولة الجزائرية سياسة الحكم الراشد كمحدد رئيسي لاصلاح الدولة وكنهج لتوفير قاعدة ادارية مستقرة وفعالة تندرج في وئام البيئة الاجتماعية والاقتصادية كشرط لمواجهة التحديات الرئيسية وذلك من خلال :

- ✓ اعادة اطلاق عملية التنمية على أساس شراكة فاعلة بين الدول والقطاع الخاص وادراج الجزائر في أنماط التجارة العالمية .
- ✓ توطيد السلام والأمن المدني وتحقيق الاستقرار المؤسسي واستمرار البناء الديمقراطي وتعزيز سيادة القانون .
- ✓ تحسين الوضع الاجتماعي والأوضاع المالية القابلة للحياة على حد السواء من خلال إصلاح القطاعات الاجتماعية وخلق الظروف القابلة للنمو المستدام . [2]

المطلب الثاني : إصلاحات الدولة الجزائرية في ظل تبني سياسة الحكم الراشد

لقد طرحت فكرة المشروطية مع أواخر سبعينات وأوائل ثمانينات القرن العشرين، حيث ظهر ما يعرف بالجيل الأول للمشروطية الذي ركز على آليات الاصلاح مدفوعا بما عانته دول العالم الثالث من أزمات اقتصادية حادة، وكان مضمون هذا الجيل الأول من المشروطية هو تبني برامج التكيف الهيكلي كشرط لتلقي المساعدات من المؤسسات المالية الدولية، فقد أخذت اتجاها لفرض الليبرالية الاقتصادية على دول العالم الثالث وفرض النمط الغربي للتنمية على تلك الدول النامية وعلى رأسها الدول الافريقية باعتبارها أكثر الدول النامية اعتمادا على المساعدات الخارجية، ولقد شهدت الجزائر مع أواخر الثمانينات والى منتصف التسعينات درجة من العجز الاقتصادي وتراكم المديونية الخارجية وترافق ذلك مع انسداد للأفق السياسي وتدهور أمني خطير وفراغ دستوري وقانوني في المؤسسات الجمهورية عكسته

[1]- نبيل حمادي، **أثر تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لميثاق الحكم الراشد على جودة المراجعة المالية** : دراسة ميدانية، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 11، جوان 2012، ص ص 83 – 84 .

[2]- Azzedine Abdennour , **reforme administrative et gouvernance en Algerie** : **Defis et options prioritaires** , expert national , Naples , 17 – 20 mai 2004 , p 05 .

مراحل انتقالية عديدة، لم تستطع إرساء استقرار سياسي ونهوض اقتصادي، ونظرا لعلاقة الترابط بين الجانب الاقتصادي والسياسي والتي أرستها التحولات العالمية وجدت الدولة أنها مطالبة بإتباع توصيات المؤسسات المالية الدولية التي تفرض تقديم مساعداتها بما تسميه الانفتاح الديمقراطي والإصلاح السياسي، فقد شرعت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة، في مسار بناء دولة القانون، ولعل ما يبرر ذلك ما كرسه المشرع من مبادئ معروفة عالميا في الدستور والقانون ضمانا في ذلك لحقوق وحرية الذات الإنسانية، فضلا عن مصادقة الدولة على أهم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان .

ويمكن توضيح الآليات التي قامت بها الدولة لتجسيد الحكم الصالح الراشد فيما يلي :

أولا : الاصلاح السياسي :

لقد كرست الجزائر المبادئ الكبرى التي تضمن حقوق الفرد وحرياته من منظور المشروطية وهذا ما يعبر عنه في المعاهد الدولية التي صادقت عليها الجزائر ولقد عمدت الدولة الى تحقيق مايلي :

- الرجوع الى مبادئ الديمقراطية .
- اعطاء المسؤولية للمواطنين .
- ترسيخ الرقابة الشعبية والشفافية في تسيير الموارد البشرية والمالية .

I. تعديل قانون الانتخابات :

حسب مشروع القانون، فان نص التعديل شمل المادة 82 المتعلق بشروط المشاركة في الانتخابات المحلية.

II. تعديل الدستور والبديل المقترح :

من بين التعديلات التي عرفها الدستور الوطني تعديل دستور 1963 ودستور 1976 ومن سماته التدخل السياسي للحزب على مختلف مستويات الدولة الهرمية، كما أن الرقابة السياسية لها الأولوية على باقي أنواع الرقابة الأخرى (الشعبية والقضائية والتشريعية).[1]

[1]– عامر ضبع، **دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999 – 2004**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، فرع التنظيمات السياسية والادارية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2008، ص ص 133 – 143 .

ثانيا : الاصلاح الاداري في الجزائر:

نتيجة تضاعف المؤسسات العامة وعدد الوظائف والموظفين أصبح الجهاز الإداري لبعض الدول يواجه الكثير من المشكلات التخطيطية والتنظيمية والتنفيذية مما جعله غير قادر على تلبية مستلزمات التطور الجديد، وتبرز عوامل الإصلاح الإداري فيما يلي :

- تدني كفاءة الاقتصاد عن المنافسة الخارجية .
- انتشار الفساد والفوضى .
- تراجع المستوى المعيشي للمواطنين .

ويجب مكافحة الفساد من خلال مايلي :

- الشفافية والعلانية في عمل مؤسسات الدولة .
- المساءلة القانونية الصارمة للقائمين على ادارة شؤون الدولة .[1]

ثالثا : الاصلاح الاقتصادي :

لقد تبنت الدولة الجزائرية برنامجا اصلاحيا كثيفا من أجل اعادة النظر وتعديل سياساتها الاقتصادية، فقامت بترتيب مجموعة أولى من السياسات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وهي تتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكلية بغرض الحد من السياسة المالية التضخمية والسماح لكل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالتعامل مع قوى السوق حتى يؤدي ذلك الى تحسين ميزن المدفوعات، ومجموعة الثانية من هذه السياسات تم تبنيها بالاتفاق مع البنك الدولي وهي موجهة لتحقيق اقتصاد حر.[2]

[1]- نوري منير، بارك نعيمة، **مداخلة بعنوان الاصلاح الاداري وأهميته في القضاء على التسيب والفساد الاداري وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 05 .

[2] أ. بطاهر علي، **سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، ص186.

المطلب الثالث : معيقات تحقيق الحكم الراشد في الجزائر

تواجه الجزائر مجموعة من العراقيل في ظل تبينها لسياسة الحكم الراشد، حيث عمدت إلى استخدام الأساليب التي تعتبر كإطار عام للانطلاق والتفكير مستعينة بذلك على تنظيمات قانونية قصد الوصول إلى الطريقة العقلانية الرشيدة في سبيل التكفل بالقضايا التي تشغل الرأي العام، ومن بين معيقات تحقيق سياسة الحكم الراشد في الجزائر مايلي :

1) غياب التداول على السلطة :

وذلك نظرا لما تشهده الجزائر من هيمنة عسكرية على الطبقة السياسية وخاصة بعد التدخل في المسار الانتخابي الذي أضحى له دور وتأثير كبير على عملية التداول على الحكم، التي تعد أهم مميزات الأنظمة الديمقراطية .

وعلينا هنا أن نفرق بين تداول الأحزاب والقوى السياسية المختلفة على الحكم، وتعاقب المسؤولين والرؤساء على دفة الحكم، فالأول يعني التناوب الحقيقي للبرنامج والأفكار السياسية والطروحات المتباينة وفق إرادة الشعب، أما الثاني فيشير إلى ظاهرة استبدال المسؤولين في إطار استمرارية الوضع القائم، والجزائر خلال العقد الماضي لم تشهد تداولا حقيقيا بقدر ما شهدت تعاقب المسؤولين والرؤساء، دون المساس بجوهر السلطة الحاكمة، وفي هذا الشأن يشير الباحث إلى أن الوضع في الجزائر تنطبق عليه الى حد ما نظرية " الطوق العازل " .[1]

2) ضعف المشاركة السياسية وغياب الديمقراطية:

على الرغم من أن الجزائر قد أبدت نيتها في التوجه نحو الديمقراطية بانتخاب دستور يكرس التعددية في 23 فبراير 1989، حيث أسفرت النتائج على 92 % من المنتخبين الذين انتخبوا بنعم للتعددية .

[1]- اسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 98 .

غير أنّ الملاحظ على الممارسة الديمقراطية في الجزائر أنها قد عرفت نوع من العجز وعدم اكتمال نضجها، بسبب القيود المفروضة على نشاطات الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وذلك يعود إلى الرواسب السابقة التي تمجد الأحادية الحزبية التي جعلت الممارسة الحزبية ضيقة وغير فعالة وغائبة على الساحة السياسية، فالحزب السياسي الذي ليس له القدرة على خلق ديناميكية سياسية والذي لا يستطيع أن يساهم في تطوير مبادئ الديمقراطية لا يعول عليه أن يكون مؤسسة للتنشئة السياسية، كما أنّ غياب أو ضعف المجتمع المدني وعدم انتشار ثقافة سياسية في الوسط الاجتماعي الجزائري ساهم في تعطل عجلة الديمقراطية، فلا ديمقراطية ولا شرعية سياسية دون استمرارية في المشاركة السياسية للفئات الاجتماعية.[1]

3) الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري :

إن الاقتصاد الجزائري يقوم على إستراتيجية إستنزافية للثروة البترولية والغازية، فهو يتميز بتبعية لعائدات البترول والتي تشكل حوالي 98% من قيمة صادراتها، لا تراع – الاستراتيجية – محدودية الاحتياطات وضرورة استخلافها والكفاءة في تخصيص عائداتها، والعدالة في توزيع منافعها وحماية حقوق الأجيال القادمة فيها، لذا فان هذا الوضع القائم على سياسة التوسع في التسويق على حساب إستراتيجية التصنيع المتنامي لهذه الثروة، جعل الاقتصاد الجزائري رهن الإيرادات الريعية المتحققة في الأسواق الدولية، وانعكاسات سياساتها الاتفاقية في تنامي آليات التربيع الداخلي وآثاره السلبية، إن خاصية الاعتماد بشكل أساسي على المحروقات يؤثر في فعالية تحسين مستوى التنمية وما يصاحبه من انعكاسات على باقي المجالات .[2]

[1]– مراد مولاي الحاج، **الأحزاب السياسية ومسألة الديمقراطية في العالم النامي – حالة الجزائر –** الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجية التغيير في العالم النامي، الجزء الثاني، 2007، ص 242 .

[2]– صالح صالحي، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية**، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 29 – 30 أكتوبر 2001، ص 05 .

4) المعوقات الاجتماعية والثقافية:

إن الأزمة التي شهدتها تجربة المشاركة السياسية ترجع في أحد أهم أبعادها إلى أن الانقسام الاجتماعي والثقافي عبر عن نفسه في انقسامات سياسية، فمنذ انطلاق التجربة التعددية عجز النظام عن استيعابها أو التعامل معها.[1]

إن أزمة الهوية أوضح مثال فيما يخص تأثير الهوية الثقافية على المكونات الثقافية للمجتمع، إذ في ظل إغفال إشكالية علاقة الدولة بالهوية الوطنية، فان المجتمع الجزائري يطالب بضرورة استرجاع هذه المكونات، وإقامة انسجام بينها في ظل تحديات العولمة التي تتطلب نوعا من التناسق داخل الهيكل الاجتماعي داخليا وقابلية التأقلم خارجيا.[2]

وهناك مشكل الإدماج الوطني والذي يتمثل في الأركان الأساسية لإقامة بناء ثقافي وحضاري، يتضمن الدين والثقافة واللغة والعادات والتقاليد وما إلى ذلك ، وهي عناصر أساسية تستمد الطبقة الشعبية لإقامة كيان مجتمعي، إلا أنّ الواقع في الجزائر يشهد انفصالا بين هذه العناصر وبالتالي هناك قطيعة شبه تامة بين الدولة والمجتمع، وبين النظام السياسي المتبع وتطلعات الجماهير .[3]

5)–إنتشار ظاهرة الفساد في الجزائر :

أظهر مؤشر الفساد العام في القطاع العام وفقا لمؤشرات مدركات الفساد لسنة 2006 الذي أعلنت عنه منظمة الشفافية الدولية (Transparence international organisation) في برلين،والذي يرصد حركة الفساد في القطاع العام داخل 163 دولة في العالم أن ثلثي تلك الدولة سجلت أقل من (5 نقاط) من أصل (10 نقاط) وهو ما يعني أن الفساد منتشر في هذه الدول .

---

[1]– عبد الباسط دردور، **العنف السياسي وأزمة التحول في الجزائر**، الطبعة الأولى، دار الأمين، القاهرة، مصر، 1996، ص111 .

[2]– فتيحة هارون، **الحكم الرشيد ومعضلات الدولة الحديثة : الدول العربية نموذجا**، الملتقى الدولي الثالث حول الحكم الرشيد واستراتجيات التغيير في العالم النامي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8–9 أفريل 2007، ص 53 .

[3]– عامر ضبع، **دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 871 .

حيث جاءت الجزائر في المرتبة (97) من بين 159 دولة برصيد (2.8) نقطة، حيث تتدرج درجات المقياس من صفر (فساد مرتفع) إلى 10 (غياب فساد) .

حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لا تزال تعرف مستويات واسعة للفساد وخاصة ضمن مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية ذلك من خلال تأكيد التقرير بأن معظم المتعاملين الاقتصاديين الرئيسيين مع الجزائر في الميدان التجاري يتصدر قائمة الدول المعروفة بدفع الرشاوي في معاملاتها الخارجية التجاري .[1]

ومن أهم مظاهر الفساد في الإدارة العامة الجزائرية نذكر مايلي :

- ✓ البيروقراطية .
- ✓ انتشار ظاهرة الرشوة فهي تمثل أهم تعبير عن الفساد المالي والإداري .
- ✓ تبديد أموال الدولة وانتشار ظاهرة الاختلاس.

وفي هذا الصدد فقد احتلت الجزائر مرتبة سيئة ضمن مؤشرات الفساد للدولة المصدرة والخاص ب 125 دولة خاضعة للدراسة والمراقبة وكان هذا المؤشر قد صدر في 04 – 10 – 2006 حيث كانت الجزائر ضمن المراتب الأولى في نسب الفساد والرشوة، والدول التالي يبين تطور مؤشر الفساد في الجزائر من الفترة 2003-2012 حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية :

[1]- نبيلة عيساوي،**جهود الدولة الجزائرية في مجال مكافحة الفساد بين التنظير والتطبيق**،مداخلة في الملتقى الوطني حول الحكم الراشد والفساد، متحصل عليها من : .www ,pogar,org/arabic/conntries/anticorruption ,267/v/pdf بتاريخ : 16- 04 – 2017 على الساعة: 16: 12

جدول رقم (3 – 1) : تطور مؤشر الفساد في الجزائر من الفترة 2003 – 2012

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الرتبة	88	97	97	84	99	92	111	105	112	105
مؤشر الفساد	2.6	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	2.9	2.9	3.4
عدد الدول	133	145	158	163	179	180	180	178	182	176

المصدر: وفاء رايس، ليلى بن عيسى، **الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية**، الملتقى العلمي الدولي حول : آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25 – 26 نوفمبر 2013، ص 09

في الواقع ومن خلال قراءتنا للجدول يتبين مستوى التفاقم لظاهرة الفساد في الجزائر باستثناء التراجع النسبي لها سنة 2006 .[1]

كما تقف أمام عملية الانتقال للحكم الراشد عدة معوقات أخرى تختلف في نوعها ودرجة تأثيرها السلبي حسب الخصوصيات الثقافية والفوارق في مستويات التطور الاقتصادي والسياسي في الدولة وعموما يمكن حصر هذه المعيقات في ما يلي :

- إذ لم تتمكن الهيئات الحاكمة من الفصل بشكل واضح في المصالح المالية وبين ما هو خاص وماهو عام، فيتم استخدام الموارد العامة لتحقيق المصالح الخاصة للطبقة الحاكمة .
- لم تتمكن الدولة من التقليص من العدد الكبير للقواعد القانونية والإجرائية المعيقة للاستثمار والإنتاج سواء الداخلي أو الخارجي .
- وجود قاعدة حكم ضيقة أو مغلقة وغير شفافة للمعلومات المساعدة على عملية صنع القرار ورسم السياسات العامة .
- النمو الكبير للأجهزة البيروقراطية .

[1]- وفاء رايس، ليلى بن عيسى، **الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 09 – 10 .

إنّ مثل هذه العوامل تؤدي إلى فساد نسق الحكم ويضيق الخناق على حرية التعبير والتنظيم، ضف إلى ذلك انتشار الفساد الاقتصادي والاجتماعي بسبب تخصيص الموارد النادرة وتوزيع الناتج المحدود، مما يؤدي إلى إعاقة عملية التنمية وفساد أجهزة الضبط والمساءلة التي ينجم عنها غياب الديمقراطية والشفافية .[1]

[1]- محمد غربي، **العولمة وأثرها على التكامل العربي**، دار الروافد الثقافية للنشر، بيروت، لبنان، 2014، ص ص 166 – 167.

المبحث الثاني : تحديات التنمية المستدامة وأثرها في تفعيل الحكم الراشد في الجزائر

من خلال الطرح الشامل لمفهومي التنمية المستدامة والحكم الراشد يتضح لنا أنّ أكبر عائق يواجه عملية التنمية المستدامة في جميع الدول بما فيها الجزائر هو الفساد بكل أنواعه فإن الوضعية الحالية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري تتطلب حلولا محدودة بواسطة قدرات لم تستغل بعد .

المطلب الأول: واقع التنمية والحكم الراشد في الجزائر

في حقيقة الأمر يكاد يجمع المهتمون بالشأن الجزائري أن الآليات والأسس التي يرتكز عليها الحكم الراشد ليست محققة إلى حد بعيد في الجزائر، فهذه الآليات عندما نريد إسقاطها في الجزائر وخاصة ما يتعلق منها بالمشاركة السياسية فهي مفتوحة للجميع على الأقل فيما هو مكرس في الدستور وهو الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي .

أما فيما يتعلق بمفهوم الشفافية التي هي نتيجة منطقية لأساس حكم القانون، فبالرغم من وجود مراكز متخصصة في إصدار ونشر بيانات حول ما تتوفر عليه الجزائر وفي حق المواطن في الاطلاع على المعلومات، فما زالت الجزائر بعد لم تصل إلى هذا المستوى .

لكن هذا لا يمنعنا من ذكر بعض المزايا الايجابية التي حققتها الجزائر للوصول إلى مفهوم الحكم الراشد خاصة فيما يتعلق من الناحية الاقتصادية أين تتوفر البلاد على وفرات مالية كبيرة لاسيما احتياطي الصرف الذي بلغ نهاية جوان 2008 ما قيمته 133 مليار دولار وصندوق ضبط الإيرادات الذي قارب 4000 مليار دينار، بالإضافة إلى المخطط الخماسي لدعم النمو الاقتصادي والذي صرف منه لحد الآن 150 مليار دولار حسب آخر الإحصائيات، كما يمكن تسجيل بعض المشاريع الواعدة في تنمية المناطق المعزولة منها على الخصوص مشروع الطريق السيار شرق – غرب وصندوق تنمية مناطق الهضاب العليا وصندوق الجنوب .

ومن الناحية السياسية يرى بعض الباحثين في هذا الشأن أن الجزائر فتحت ورشات كبيرة على المجتمع منها : إصلاح هياكل الدولة وإصلاح العدالة وإصلاح التربية والتعليم وهذا كله لتمكين أفراد

المجتمع من المشاركة الطوعية في تنمية البلاد، وبالتالي عندما نقوم بتحليل بعض هذه الإنجازات التي قامت بها السلطات العمومية يمكن القول أن توفير الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطلاق هذه المشاريع كفيل بتحقيق متطلبات الحكم الراشد .

والجزائر في هذا الشأن خطت خطوات كبيرة نحو الأحسن فيما يخص توسيع المشاركة السياسية واحترام الإرادة الشعبية وترقية حقوق الانسان وإيجاد نوع من الانسجام داخل الهيئات المنتخبة، لكن ما يعاب في كل هذا هو غياب وتغييب مبادئ الشفافية والتسيير العقلاني للموارد والتي مازالت تشكل نقاطا سوداء كلما أردنا الحديث عن توجيه جهود التنمية في الجزائر، كيف ولا والفساد والتبذير والرشوة أو غيرها أصبحت بمثابة قواعد عامة تسير عليها معظم هيئاتنا المحلية والوطنية .

فآخر تقرير صدر عن منظمة الشفافية الدولية في هذا العام منحت الجزائر الرتبة 192 من مجموع دول العالم وبنقطة 2.5 من 10 .

ونتيجة لذلك تم إنشاء جمعية الجزائر لمكافحة الفساد والتي هي فرع من منظمة الشفافية الدولية والتي تقوم ببذل جهود معتبرة في مجال مكافحة الفساد والتشهير به، والتي أعدت تقارير عن الظاهرة مؤكدة على خطورة الوضع في الجزائر وهذا جراء الانتشار الواسع لكافة أشكال الفساد.[1]

المطلب الثاني: الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحقيق الحكم الرشيد في إطار التنمية المستدامة

من خلال رصد أهم الإصلاحات والاستراتيجيات التي باشرتها الدولة الجزائرية في مجال إرساء قواعد الحكم الراشد نستخلص أنّ هناك جهودا تبذل بغية تحسين نوعية الحكم، لكن هذا لا يعني وجود بعض النقائص والمتطلبات التي لابد من توفرها لإرساء دولة القانون وتحقيق بيئة الرشاد وذلك يكون باتخاذ تدابير ووضع إجراءات خاصة تؤدي لتوفير المناخ المناسب لتفعيل الممارسة الديمقراطية، يتطلب رؤية استراتيجية للتنمية من خلال علاقة التنمية بالديمقراطية، يظهر أن ممارسة الديمقراطية تتم في مناخ

[1]– محمد خليفة، **مداخلة بعنوان إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر**، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر، ص ص 03 – 04 .

اقتصادي يطور بمعدل مستدام، وأوضاع اجتماعية تتحسن باستمرار، إضافة إلى نوعية الخدمات التي تقدم إلى المواطن .[1]

وبهذا الديمقراطية تتحدد ببذل الكثير من الجهود للخروج من التخلف الاقتصادي من خلال ما يلي:

1. تحويل دور الدولة حيث سيطرت لعقود من الزمن على عملية التنمية، كما كان لهيمنتها بالغ الأثر على مؤشرات الاقتصاد وعلى مختلف النواحي الاجتماعية والسياسية .
2. تهيئة البيئة الملائمة للقطاع الخاص من خلال استرجاع المستثمرين بتوفير بيئة ملائمة للعمل تتضمن مؤشر استقرار قوي يسمح بالإقبال الواسع على الاستثمار وتكريس منظومة تشريعية من أجل تشجيع الخواص على تقديم خدمات ذات جودة بتكلفة أقل في وقت قصير .
3. إعادة تفعيل دور القطاع العام لما له من دور جوهري في تهيئة لبيئة اقتصادية واجتماعية ملائمة.
4. بناء وتنمية القدرة المؤسسية لمختلف أطراف التنمية، يستلزم إصلاح دور الدولة .
5. إعادة هيكلة وإصلاح مختلف مؤسسات الدولة وإعادة هيكلة القطاع العام .[2]

لقد اهتمت دراسات الحكم الراشد بالدور الذي يكن أن تلعبه المؤسسة التشريعية في صنع السياسات العامة وإرساء الحكم الراشد باعتبارها من المؤسسات الرسمية للمشاركة في هذه العملية، وقد اختلفنا بين الدور الذي تؤديه المؤسسة التشريعية في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية، وبالرغم من أنّ المؤسسة التشريعية في الدول المتقدمة لا تبادر بصنع السياسات مثلها مثل نظيرتها في الدول النامية.

إلاّ أنها تؤدي دورا هاما في التعبير عن مطالب ومصالح المواطنين، ما يجعل الحكومة تضع في الحسبان رد فعل هذه الهيئة، وذلك طلبا للتأييد والمساندة، وبالتالي لإضفاء الشرعية يمكن تعزيز دور الحكم الراشد من خلال:

[1]- تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، تحسين التضمينية والمساءلة، البنك الدولي، واشنطن، 2003، ص ص 03 – 10 .

[2]- طاشمة بومدين، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**، ورقة مقدمة إلى الملتقى حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، الشلف، الجزائر، 17 ديسمبر 2008، ص 12 .

1. ضرورة قبول الأنظمة السياسية بمبدأ المشاركة للمواطنين وتخفيف هيمنة السلطة التنفيذية على إدارة الدولة، وبناء الثقة بين المواطن والحكومة .
2. تطوير نظام العمل المشترك لبناء الدولة الديمقراطية .
3. بناء دولة ديمقراطية تقوم على القانون من خلال سيطرة أحكام القانون الذي يتطلب وضعه موضع التطبيق ووجود ضمانات الحقوق والحريات .
4. إصلاح قطاع العدالة لبناء دولة ديمقراطية وعصرية وتكريس مبدأ دولة القانون .
5. تفعيل المجتمع المدني وتأسيس إعلام حر لما لهما من دور فاعل ورئيسي في بناء دولة الحكم الراشد وهذا راجع إلى المشاركة في صنع السياسات وتنفيذها .

وفي الأخير قطعت الجزائر أشواطا في مشوار البناء والنهضة ولكن واجهتها مجموعة من العوائق هي:

- ✓ تداخل المصالح الخاصة مع المصلحة العامة .
- ✓ نقص التشريعات والقوانين .
- ✓ انتشار الفساد وآلياته وغياب دور الإعلام .
- ✓ ضعف المؤسسات السياسية بسبب انتشار الفساد الإداري والرشوة .[1]

المطلب الثالث: التنمية بين الحكم الراشد وخصوصية الجزائر

إنّ مسألة التنمية المحلية المستدامة هل هي شيء قابل للتطبيق في أي زمان ومكان أم أنّها تراعي خصوصية كل دولة ونظام سياسي وفقا لبيئته الداخلية ومتطلباته الخاصة وتركيبته الاجتماعية .

ولهذا اعتمدت على نقطتين أساسيتين وهما:

[1]- طاشمة بومدين، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 13 – 14.

1. النقطة الأولى متطلبات الحكم الراشد وإسقاطها على الجزائر من جهة ومن جهة أخرى المتطلبات التنموية للمتطلبات التنموية للجزائر في المرحلة الراهنة.
2. والنقطة الثانية قراءة في الحركية التنموية في الجزائر منذ 1999 م إلى غاية يومنا هذا إلى جانب وضع استراتيجية التنمية المستدامة، ضمن خصوصية البيئة الجزائرية الداخلية والإقليمية .

فلم تعد التنمية حلم أو هدف بل أصبحت ضرورة ملحة، في الألفية الثالثة خاصة بعدما أقرتها الأمم المتحدة إلى جانب ازدياد الانكشافية في العالم، بحيث أصبح أي شخص من الدول النامية أن يرى نظيره إلى الدول المتقدمة، وهذا إلى جانب موجات التحول الديمقراطي التي تلزم على الأنظمة التقيد بمجموعة من الشروط التي تدخل في سياق مرتكزات الحكم الراشد.

بمجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وضع تصورا من أجل تعزيز دور الاقتصاد الوطني خاصة بعد الفترة التي عاشتها الجزائر من طرف الإرهاب الذي خلّف خسائر في الأرواح والاقتصاد والبنى التحتية.

فكان إلى جانب برنامج رئيس الجمهورية ظروف دولية وأخرى داخلية ساعدت في هذا التوجه وبناء مقاربات تنموية وفق هذه المعطيات، بداية من القوانين التي أصدرها الرئيس والتي تدخل في إطار تحقيق السلم والأمن في البلاد من الوئام المدني إلى المصالحة الوطنية، وكذا إعطاء ارتياح كبير في رسم الخطط تنموية إن أصابت في جزء لكن أخطأت في جزء آخر . وهذا من خلال ما يلي:

- ارتفاع مؤشرات النمو كل سنة بمعدل لا يقل عن 4 %.

- انخفاض مستوى البطالة.
- انجاز مشاريع ضخمة خاصة على مستوى البنى التحتية والمنشآت القاعدية إلى غير ذلك من الإنجازات الكبرى .

ولهذا لابد من وضع استراتيجية تقوم على العناصر التالية من أجل تحقيق تنمية حقيقية :

- إصلاح المنظومة البنكية والمالية في الجزائر من أجل مراعاة التطورات الحاصلة، والرفع من مردودية الاقتصاد الوطني .
- الاعتماد على مقاربة الحكومة الالكترونية من أجل تسهيل وتقديم خدمات نوعية في إطار شفاف وواضح، وربحا للوقت والجهد والمال .
- لابد من وضع مؤسسات مرافقة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل دمجها في الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسيتها .
- مراعاة خصوصية كل منطقة في الجزائر، وهذا من خلال دعم اللامركزية في التسيير في إطار تفعيل الرقابة وأداء المجالس المحلية .
- تفعيل دور المجتمع المدني وتعزيز استثمار الأموال الجزائرية في الخارج في القطاعات الاستراتيجية في الجزائر . [1]

[1]– جدو فؤاد، **مداخلة بعنوان التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر**، في ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص 07 – 09 .

المبحث الثالث : سبل تفعيل الحكم الراشد لخدمة التنمية المستدامة في الجزائر

لقد تبنت الجزائر نظام الحكم الجمهوري عقب تحقيقها للاستقلال مع اختيارها للنهج الاشتراكي ثم ما كادت لتغير توجهها إلى الرأسمالية بعدما تأكدت أنّ التنمية لن تحقق إلا إذا اتبعت آليات السوق ومبادئ الرأسمالية، إنّ الجزائر تعاني حتى اليوم من أنواع كثيرة ومظاهر الفساد، التي تفشت بصورة رهيبة ورثتها الجزائر من النظام السابق والذي ازداد تفشيا في مرحلة الأزمة والأهم في الأمر ليس تشخيص الوضع على الرغم من أهميته وإنما البحث عن الحلول الناجعة للتقليل من حدته في البداية ثمّ التفكير في القضاء عليه إن أمكن عبر الزمن.

المطلب الأول : أهمية مكافحة الفساد المالي كهدف لتأسيس الحكم الراشد ودعم التنمية المحلية المستدامة

أولا: أهمية مكافحة الفساد :

إنّ وضع استراتيجية لمكافحة الفساد المالي والإداري بالإدارات العمومية لابد أن يمر بالضرورة بإصلاح عميق لهياكل الرقابة العامة، من خلال ضمان استقلالية هذه الهياكل واستغلال خبراتها المتراكمة في مراقبة التصرف العمومي ودعم وسائلها، والعمل على دمجها في شكل وكالة مستقلة لمكافحة الفساد والرشوة.

فقد قدمت خصائص عديدة للحكم الراشد من قبل المؤسسات الدولية أو من طرف المحللين والباحثين في مضامين هذا المصطلح، ويتفق الجميع في كون أن عملية مكافحة الفساد هي المحور الرئيسي للحكم الراشد، كونها تمثل تهديدا خطيرا لعمليات التنمية والإصلاح.[1]

كما أنّ غياب الحكم الراشد يؤدي إلى أضرار تعرقل التنمية وتكبح عجلتها وتتجسد في ما يلي:

- غياب العدالة وتوزيع الفرص.

[1]– وفاء الرايس، ليلى بن عيسى، **الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية**، مرجع سبق ذكره، ص 11 .

- الرداءة في كل الجوانب وعلى كل الأصعدة .
- تفشي أنماط الفساد .
- عدم احترام موجودية القانون وعدم المبالاة له في ظل غياب المساءلة .
- انعدام الأمن وتفشي الأمية . [1]

ثانيا : الجهود العربية المبذولة :

نتيجة الاهتمام العربي المتزايد بظاهرة مكافحة الفساد، تم إنشاء العديد من الجمعيات والمنظمات الوطنية والمحلية والإقليمية التي تعني أساسا بالشفافية، خاصة المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ومنظمة البرلمانيون العرب ضد الفساد، وقد تم عقد العديد من المؤتمرات والندوات وصدرت الكثير من المقالات والتحقيقات الصحفية والكتابات الأكاديمية حول الموضوع، بل وقد أصبحت الأنظمة العربية تتنافس فيما بينها لتحقيق نتائج إيجابية في جدول ومقاس مدركات الفساد، ولعل المؤتمر الدولي الذي انعقد تحت إشراف المنظمة العربية للتنمية الإدارية بعنوان " النزاهة والشفافية والمساءلة، منظور مؤسسي في عام 1999م"، وقد أسهم في تحريك الاهتمام العربي الرسمي بخطورة موضوع الفساد، وشارك فيه البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة ومنظمة الشفافية العالمية وعدد من المنظمات الأخرى.[2]

وعند دراستنا لهذه الظاهرة توصلنا إلى أهم النتائج السلبية التالية :

- ✓ تعد ظاهرة الفساد من أبرز المشكلات التي اتفقت تقارير الخبراء والمتخصصين على ضرورة مكافحتها وعلاجها كهدف أساسي لابد من تحقيقه من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة .
- ✓ انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة .
- ✓ ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها .

[1]- توفيق هان، **الشفافية والمساءلة ...رفاهية أم ضرورة ؟**، الإصلاح الاقتصادي، العدد 12، يناير 2005، ص 25 .

[2]- أحمد صقر عاشور، **مكافحة الفساد في الدول العربية**، ندوة المشاريع الدولية لمكافحة الفساد، الطبعة الأولى، نشر المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، لبنان، 2006، ص 101 .

- ✓ ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد .
- ✓ ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي.[1]

المطلب الثاني : علاقة الحكم الراشد بالتنمية المحلية المستدامة في الجزائر

ترافق ظهور مفهوم الحكم الراشد مع تطور مفهوم التنمية، بفضل الاهتمام بالرشادة في الأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي، تغيرت مفاهيم التنمية وانتقل الاهتمام من قضايا التنمية الاقتصادية إلى التنمية البشرية والتنمية المستدامة .

أدت التنمية المستدامة والتنمية البشرية المستدامة إلى ترابط مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي وصولا إلى المستوى البيئي .

ووضع الخطط المناسبة طويلة المدى تشمل الموارد الاقتصادية، والعناية بالتعليم والسكن والبيئة والثقافة السياسية والتركيب الاجتماعي، وارتبط مفهوم الحكم الراشد بالتنمية المستدامة لأنه هو عنصر الربط والضمان الأساسي لعملية تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة، فالنمو الاقتصادي يعتبر وسيلة لتوفير مستلزمات تحقيق التنمية المستدامة، فهو لا يمثل غاية في حد ذاته، وهنا لابد أن يضمن الحكم الراشد توفير المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للمواطنين، وهذه المؤشرات تتجاوز المؤشرات المادية التي تعتمد على قياس الثروات، فقد بدى الاهتمام واضحا منذ عدة سنوات بتحسين نوعية الحياة وعلى الدور المحوري للإنسان في العملية التنموية.

إن تحقيق التنمية المستدامة في ظل الحكم الراشد، تقوم على المشاركة الفاعلة للمواطنين في التنمية، وتكون عن طريق تمكين المواطنين خاصة الفقراء والمهمشين وجعلهم قادرين على تحمل كامل مسؤولياتهم والقيام بواجباتهم، وبذلك تتحقق التنمية المستدامة العادلة التي تعتمد على ثلاثة أبعاد تنطلق من البعد الوطني بطبقاته الاجتماعية المختلفة ومناطقه، والبعد العالمي الذي يحقق العدالة في التوزيع بين

[1]– ناجي عبد النور، **أزمة المشاركة السياسية في الجزائر**، الموقع الالكتروني :
htpp// Nadji Abdnour maktoobblog.com / 43673 تاريخ الإطلاع : 27- 04- 2017 الساعة : 11:17 .

الدول الفقيرة والدول الغنية، والبعد الزمني الذي يعمل على تأمين مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة.[1]

يعتبر الحكم الراشد شرط من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر لأجل تحقيق تنمية مستدامة والاستدامة هنا لا تعني نتائج الاستمرارية المتطورة.

إن علاقة التنمية بالحكم الصالح يمكن قراءتها من خلال ثلاثة زوايا هي:

1. وطنية، تشمل الحضر والريف وجميع الطبقات الاجتماعية والفئات بما فيها المرأة والرجل.
2. عالمية، أي التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وعلاقات دولية تتسم بقدر من الاحترام والمشترك الإنساني والقواعد القانونية .
3. زمنية، أي مراعاة مصالح الأجيال العالمية والأجيال اللاحقة .[2]

ويمكن أن نحدد عناصر الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية من خلال المرتكزات التالية:

- ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد أساس المحاسبة لأي حكومة .
- احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص .
- التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة .
- احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون.

[1]- حسن كريم، **الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 42 – 43 .

[2]- جدو فؤاد، **مداخلة بعنوان التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر** ، مرجع سبق ذكره، ص 05 .

- إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وأن تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدول ومواردها بكل احتراف ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتها.
- اعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الراشد.

ومن خلال تمكين العلاقة بين الحكم الراشد ومفهوم التنمية على الدولة أن تقوم بتشجيع الاستثمار، وبالأخص استثمار الموارد البشرية، والمساعدة بالقضاء على الفقر والبطالة، وعلى الدول أن تعمل على صياغة التشريعات لتعزز تبادل المعلومات المتعلقة بالتنمية وترسيخ الحكم الراشد في إطار عمل الدول وتفعيلها في جميع المؤسسات وسيترك هذا أثرا إيجابيا في العديد من شؤون الحياة وخصوصا المتعلقة بالتنمية كالقضاء على الفقر والبطالة وتعزيز دور السلطة التشريعية في سن القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان.

ومنه نستخلص أن الحكم الراشد يمكن أن يقاس من خلال تحقيق حقوق الانسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية ومن توافر الحق في الحياة، والمساواة في التعليم، وتعزيز مفهوم المشاركة، وتطبيق النظام الديمقراطي والتعددية الحزبية وكذلك مكافحة الفساد وهذه كلها تعتبر مكونات أساسية للتنمية المستدامة للمجتمع، وكل هذه السبل الرامية لتعزيز مبدأ الحكم الراشد تعمل على ادخار الإصلاح كتطلع منشود للمجتمعات العربية.[1]

المطلب الثالث : مستقبل التنمية المحلية المستدامة في الجزائر على ضوء آليات الحكم الراشد

في هذا الإطار يمكن رصد ثلاثة مشاهد أساسية كالتالي :

[1]– أ .عمراني كربوسة، **مداخلة بعنوان الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص 07 – 08 .

المشهد الأول : فشل مسارات التنمية المحلية المستدامة نتيجة فشل تطبيق آليات الحكم الراشد

ويعني ذلك دخول الجزائر في نفق مظلم من الأزمات والصراعات المتتالية والمتباينة وفي شتى المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية ....، ويرجع ذلك بالأساس إلى غياب العديد من مؤشرات التنمية من جهة وآليات تطبيق الحكم الراشد من جهة ثانية .

وترسم معالم هذا المشهد المؤشرات التالية :

المؤشرت السياسية :

وجود العديد من العوائق الدستورية تطيح بالضمانات التي تم إقرارها سابقا، على غرار القيود الكثيرة المفروضة على نشأة الأحزاب السياسية خاصة بعد التعديل الدستوري 1996، واستمرار ارتباط السلطة القضائية بدوائر القمة رغم النص على استقلاليتها في دستور 1989 و1996، وهذا يتناقض ومؤشرات الحكم لراشد القائمة على استقلالية القضاء .[1]

المؤشرات الاقتصادية :

وتتمثل في :

- تفشي ظاهرة الفساد بشتى أنواعه وأشكاله .
- ضعف وغياب منظومة بنكية مالية قوية وفعالة، تضمن تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية، وآثارها السلبية تتمثل في مختلف المستويات :

✓ تفاقم الفقر : إذ انخفض مستوى دخل الفرد في الجزائر من 2880 دولار سنة 1987 إلى 1550 دولار سنة 1997 أي بنسبة 45% في ظل 10 سنوات ليبلغ 1540 دولار سنة 1999 .

[1]– عمر فرحاتي، فريجة أحمد، **مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر**، كراسات الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر المنعقد بتاريخ 10-11 ديسمبر 2005، دار هومة للنشر، الجزائر، 2006، ص 44 .

- ✓ عجز المؤسسات العمومية وتسريح العمال: ارتفاع نسبة البطالة من 19 % سنة1990 إلى 29.5 % سنة 2000 .
- ✓ انتشار ظاهرة العمل المؤقت والغير مهيكل : وذلك على حساب العمل الدائم، حيث بلغ عدد العمال المؤقتين أو الموسميين أزيد من مليون و300 ألف عامل .[1]

المشهد الثاني : نجاح مسارات التنمية المحلية المستدامة نتيجة فعالية تطبيق آليات الحكم الراشد

ويعني تمكن الجزائر من تذليل العقبات ومواجهة مختلف التحديات داخلية كانت أو خارجية وفتح بوابة التنمية المستدامة، وترسم معالم هذا المشهد المؤشرات التالية :

المؤشرات السياسية :

- خلق دينامكية جديدة على المستوى السياسي والمجتمعي من خلال فتح ورشات تنظيم ندوات مفتوحة على قضايا المجتمع .
- نقل الممارسة السياسية إلى مستوى العمل المؤسساتي وتكريسها في إطار بنية سياسية ديمقراطية واعدة .
- تأطير الصراع السياسي بين القوى السياسية حول سلطة صنع واتخاذ القرارات السياسية ووضع السياسات العامة .
- احترام مبدأ التداول على السلطة .

[1]- عكاش فضيلة، **الآثار السياسية للانفتاح الاقتصادي في الجزائر**، كراسات الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر المنعقد بتاريخ 10-11 ديسمبر 2005، دار هومة للنشر، الجزائر، 2006، ص ص 90 – 91 .

المؤشرات الاقتصادية :

- تؤكد العديد من الدراسات إلى أن الجزائر تملك إمكانات بشرية ومادية هائلة تمكنها من تجاوز أزمتها الاقتصادية، وهذا إذا عرفت كيف تستغلها تلك الإمكانات استغلالا عقلانيا في إطار وضع استراتيجية واضحة ومحددة الأهداف منها :
  - ✓ المجال الحيوي الواسع سواء من حيث المناخ أومن حيث التضاريس .
  - ✓ الإمكانات الطبيعية والبشرية الكبيرة .
  - ✓ الإمكانات الزراعية والرعوية المعتبرة .
  - ✓ القرب من أوروبا . [1]

المشهد الثالث : التأرجح بين الفشل والنجاح لمسارات التنمية المحلية المستدامة وتطبيق لآليات الحكم الراشد

ويعتبر هذا المشهد الأقرب إلى الواقع السياسي الجزائري الحالي على الأقل على المستويين القريب والمتوسط، وذلك انطلاقا من المؤشرات الايجابية سالفة الذكر التي تمثل عوامل للنجاح، ويمكن تحديدها في مقاربتين أساسيتين هما :

المقاربة السلطوية :

تتعلق أساسا بالصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها رئاسة الجمهورية، مما يجعلها محل أطماع كل من يرغب في ممارسة الحكم فعلا، وهو ما يقلل من شأن المعارضة السياسية والعملية الانتخابية وباقي المؤسسات في عيون الناخبين والمنتخبين .

[1]- اسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 313- 314 .

المقاربة الحزبية :

وتتعلق بطبيعة بنية الأحزاب السياسية عامة والمعارضة خاصة، فعلى الرغم من التنوع الفكري والثراء الإيديولوجي للأحزاب في الجزائر إلا أنها تعاني العديد من المشاكل تحول دون أن تكون بديلا حقيقيا للنخب الحاكمة .[1]

[1]- عمراني كربوسة، **مداخلة بعنوان الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 11 – 12 .

خلاصة الفصل :

تصارع الجزائر وتجابه اليوم وأكثر من أي وقت مضى أزمة كبير ومعقدة وعميقة، رغم الإمكانات المتاحة لها، وعليه فإن التطبيق الجيد لمبادئ الحكم الرشيد بات شرطا لا غنى عنه لتعزيز مناخ الاستثمار، وبات متطلبا عاما للاقتصاد الوطني، عدا عن كونه عنصر معززا لمكانة البلد في الاقتصاد العالمي، سواء على صعيد المقدرة على جذب التمويل .

والحقيقة أنّ التنمية في هذه الدول لا يمكن استدامتها إلا من خلال إرساء مبادئ الحكم الراشد الغائب في غالبية هذه الدول نظرا لطبيعة الحكم الذي يغلب عليه النظام الديكتاتوري وغياب الشفافية في تسيير أمور الدولة بالإضافة إلى انعدام الآليات الكفيلة بضمان التداول على السلطة وتنمية الديمقراطية، لكن وضع إستراتيجية ورؤية مستقبلية للتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية يستدعي معرفة وفهم عميقين للحالة الراهنة لمؤشرات التنمية المحلية المستدامة، وعلى أساس ذلك يمكن تحديد قضايا التنمية ذات الأولوية في الوطن العربي .

خاتمة

من خلال دراستنا، سلطنا الضوء على أكثر الجوانب التي تعني بالحكم الراشد، للوصول إلى مفهوم هذا الحكم ولأي سبب استعمل، ما هي معاييره ومؤشراته ومبادئه ومكوناته، أهميته، خصائصه ...؟ باعتباره أحد أهم الوسائل والطرق للقضاء على الفساد بكل أنواعه، وتحقيق تنمية محلية مستدامة، كما حللنا الواقع الجزائري تحليلا متكاملا من خلال التطرق لكل من مقومات الحكم الراشد وواقع التنمية المحلية المستدامة .

فالجزائر والى حد الساعة تصارع من أجل إرساء معادلة الحكم الراشد والتنمية المحلية المستدامة، مما يتطلب وجود مبدأ الحكم الراشد أو الصالح، الذي يعمل على تحقيق العدل والمساواة، ويوفر شروط التنمية المتوازنة للجميع ويحفظ الحقوق ويرسخ التوزيع العادل للدخل الوطني، ويعطي الفرصة للجميع للنشاط والعمل والتطور، بذلك يمكن أن توفر شروط النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وإذا ما توفر هذا الشرط، يمكن للدولة أن تصل إلى بناء نموذج ملائم .

فتحقيق التنمية المحلية المستدامة يتطلب الكثير من الجهد والوقت وتوحيد البرامج والاستراتيجيات وفق التزام عام بالأهداف المراد تحقيقها، الأمر الذي يقوم على احترام الإرادة الشعبية والتقيد بالشفافية في المعاملات الإدارية والاقتصادية والاعتماد على القدرات المحلية لاسيما العامل البشري وتطويره بما يخدم التنمية الوطنية ويعمل على تثبيت الديمقراطية كخيار لا رجعة فيه بل لابد أن يكون ذلك بالاعتماد على برامج محكمة بقواعد الحكم الراشد المتعارف عليها والمحددة من قبل المراجع والمؤسسات الدولية.

كما تعالج هذه الدراسة إمكانية النهوض بإدارة شؤون الحكم في الجزائر وتحقيق التنمية المحلية المستدامة عن طريق تجسيد مجموعة من الآليات السياسية كالمشاركة، الشفافية، المساءلة، حكم القانون ....الخ، وذلك من منظور تطبيق الحكم الراشد الذي يعبر عن حسن الإدارة وجدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع وأفراده على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم، كما تقف هذه الدراسة على واقع الأداء التنموي في الجزائر وجهود الدولة في ترسيخ آليات الحكم الراشد،

وأهم المعيقات التي تواجه هذه الأخيرة، وأهم المتطلبات لتجاوزها من أجل ضمان أداء تنموي فعال يحقق التنمية المحلية المستدامة .

لتحقيق التنمية المستدامة يتوجب تأسيس علاقات تتسم بالانسجام وتفعيل التكامل الاقتصادي، وخلق مناخ مناسب لجلب استثمارات المحلية والدولية، كل هذه العوامل من شأنها أن تعزز التنمية المستدامة والحكم الراشد، وذلك من خلال العمل على :

- تقوية مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في التنمية بإشراكهم في سائر مراحل التنمية .
- تهيئة الموارد اللازمة بشكل حتمي وتأسيس شراكة إقليمية ودولية لتنفيذ برامج التنمية.
- تدعيم التبادل التجاري وذلك لتشجيع الانتعاش الاقتصادي .
- التأكيد على إعطاء الأولوية عند تخصيص الموارد المالية المتاحة للمشاريع التي تترك أثرها على التنمية المستدامة .

إنّ تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف في إستراتيجية التنمية في الجزائر، حسبما أوضحته مؤشرات التنمية المستدامة المختلفة التي تم استعراضها في هذا البحث، يستدعي تبني جملة من المقترحات، من أهمها ما يأتي :

- إنشاء مجلس أعلى للتنمية المستدامة يتولى تسهيل تكامل السياسات وتنسيق البرامج والإشراف على عملية التنمية المستدامة، كما يقر ويراجع أولويات التنمية الوطنية المستدامة، ويقترح الخطط والبرامج المتعلقة بها والتي تبلور إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة .
- تشجيع ودعم الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات غير النفطية بقصد تحقيق التنويع الاقتصادي الذي يعد مدخلا رئيسيا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتأمين متطلبات التنمية المستدامة .

- العمل على تفعيل وتطبيق التشريعات والقوانين والقرارات المتعلقة بتعزيز وتكريس نهج الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك التطبيق الصحيح لكافة ما جاء في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والإقليمية المتعلقة بتطبيقات التنمية المستدامة.
- التوسع في المنتجات الصديقة للبيئة للحد من الآثار السلبية خلال دورة حياة المنتج.
- حشد جهود وزارات وأجهزة الدولة وشركات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني للحد من ظاهرة استنزاف الموارد المائية الجوفية وتدهور الأراضي من خلال تبني سياسات إعلامية تؤكد ترشيد استخدام المياه والاستخدام الكفء للأراضي .
- العمل على تبني استراتيجيات وسياسات تهدف للارتقاء بمخرجات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** تم تصديق الفرضية الأولى أن انتهاج الحكم الراشد يؤدي إلى تفعيل السياسات التنموية الشاملة وتجسيد الديمقراطية ومحاربة الفساد الإداري وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق تنمية مستدامة . هذه الفرضية محققة لأن تحقيق التنمية المستدامة في ظل الحكم الراشد تقوم على المشاركة الفاعلة للمواطنين في التنمية.
- **الفرضية الثانية:** هناك علاقة ارتباطية بين مسار الحكم الراشد وبين إمكانية الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. تم تصديق هذه الفرضية لأن مفهوم الحكم الراشد مرتبط بالتنمية المستدامة لأنه هو عنصر الربط والضمان الأساسي لعملية تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة.

النتائج:

ويعود الفضل إلى النتائج التي تحققت من خلال تطبيق مختلف الإصلاحات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية التنظيمية والتشريعية التي ترتكز على مبدأ الحرية الاقتصادية السياسية، وقد شملت هذه التحسنات إلى النتائج التالية:

- إنّ التنمية المستدامة تعني العمل على تلبية حاجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.
- نظرا لأهمية التنمية المستدامة وأهمية أبعادها المتمثلة في الاقتصادية، التكنولوجية، البشرية، البيئية والدولية فقد قمنا بالتفصيل فيها وهذا ما يثبت صحة الفرضية .
- إنّ الحكم الراشد في الجزائر هو الدعامة الأساسية لبلوغ أهداف وغايات لتحقيق النمو والتنمية المستدامة.
- تطور مؤشر التنمية البشرية.
- تتم دراسة التنمية المستدامة وفقا لمناهج وهي تتمثل في المنهج الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي وكذا المنهج الحيوي بالإضافة إلى منهج رأس المال.

التوصيات:

من بين التوصيات التي يجب أن تأخذ بها الجزائر، لتحقيق تنمية مستدامة مايلي:

- محاولة الاستفادة من التجارب الرائدة في تطبيق الحكم الراشد.
- الاقتناع بضرورة الأخذ بمتطلبات الحكم الراشد في الجزائر على مستوى الحكومة أو الجمعيات أو الهيئات الفاعلة في التنمية.
- العمل على نشر ثقافة الحكم الراشد .
- اعتبار التنمية المستدامة إستراتيجية ضرورية لا اختيارية لكل الدول .
- على الجزائر أن تضع إستراتيجية وطنية تهدف إلى تحقيق تنمية محلية مستدامة .

لتمكين مبادئ ومعايير الحكم الراشد، فان إقامة الحكم الراشد تنطلق من محاربة الفساد أولا، ثم ترسيخ الديمقراطية والعدالة والمشاركة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة .

آفاق البحث :

تطرقت هاته الدراسة إلى موضوع الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المحلية المستدامة، لكن نأمل أن تتم دراسة بعض الجوانب الأخرى للموضوع، وعليه نقترح الدراسات التالية كآفاق للبحث :

- دور الحكم الراشد في تعزيز التكامل الاقتصادي .
- التنمية المستدامة في إطار التكامل الاقتصادي .
- دور الحكم الراشد في تحسين أداء المؤسسات .
- إشكالية التنمية والحكم الراشد في الدول العربية .
- دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي .

قائمة المراجع

الكتب :

1. ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر.
2. أحمد صقر عاشور، تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، 2005 .
3. أسامة شهوان، ادارة الدولة، المفاهيم والتطور، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، 2001.
4. إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002 .
5. بدر محمد سيد القزاز، دور الادارة الالكترونية في محاربة االفساد الاداري، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2015 .
6. بظاظو ابراهيم، السياحة البيئية وأسس استدامتها، الطبعة الأولى، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2010 .
7. توفيق خير الدين خليفة خير الله، العولمة المالية ودورها في خلق الأزمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015 .
8. تومي عبد الرحمن، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الوقائع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011 .
9. جون دسوليفان، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي و الاقتصادي، مركز المشروعات، واشنطن، 2003.
10. حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004 .

11. خالد مصطفى قاسم، ادارة البيئة والتنمية المستدامة، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، 2012.

12. خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديد، الاسكندرية، مصر، 2013 .

13. خبابة عبد الله، رابح بوقرة، الوقائع الاقتصادية والعولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة، دار الشباب الجامعية، مصر، 2009 .

14. دوجلاس موشسيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة : بهاء شاهين،الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000 .

15. رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، ط 1، دار دجلة، الأردن، 2008 .

16. زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2003 .

17. عبد الباسط دردور، العنف السياسي وأزمة التحول في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الأمين، القاهرة، مصر، 1996.

18. عبد الرزاق محمد صالح، رشيد عباس الجزراوي، ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015 .

19. عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستديمة في ظل التحديات الواقع من منظور اسلامي، دار الجامعة الجديد، مصر، 2011 .

20. عبد المجيد عبد الحميد سليمان، الحكم الصالح أو الحكم الجيد في الإدارة الرشيدة والإصلاح الإداري والمالي، منشورات المنظمة العربية للتنمية، مصر، 2009 .

21. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيط وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010 .

22. عرفان تقي حسني، التمويل الدولي، دون طبعة، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999 .

23. عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004 .

24. عيسى علي ابراهيم، فتحي عبد العزيز أبو راضي، جغرافية التنمية و البيئة، دار النهضة العربية، بيروت، 2004 .

25. غالب عبد المعطي، محيسن الفريجات، آفاق و تطلعات نحو الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، الطبعة الأولى، نينوي للدراسات والنشر، سوريا، 2002 .

26. فؤاد بن غضبان،التنمية المحلية ممارسات و فاعلون، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015 .

27. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2006.

28. محمد بلقااسم حسن بهلول، تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج 1، 1999 .

29. محمد غربي، العولمة وأثرها على التكامل العربي، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، الدار الروافض الثقافية للنشر، بيروت، 2014.

30. ميكرا كراسينكي، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، مركز المشروعات الدولية الخاصة cipe، نصائح ارشادية لتحقيق الاصلاح، أوت، 2008 .

الأطروحات:

1. بلعسل إبراهيم السياسة المالية ودورها في تحقيق حكم الراشد في الجزائر، دراسة حالة قطاع 2000-2010، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع رسم السياسات العامة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014.

2. بن عبد عزيز خيرة، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد، نموذج المنطقة العربية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر 2006.
3. بن علية لخضر، مكانة نظم المعلومات الجغرافية في التنمية المستدامة، نموذج تطبيقي لنظم المعلومات الجغرافية لبلدية جيجل، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2012-2013.
4. حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان،الجزائر، 2012.
5. رحال مراد، التنمية المستدامة في دول المغرب العربي خلال الفترة 2000-2010، مذكرة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر 2012.
6. سارة بو سعيود، دور إستراتجية مكافحة الفساد الإقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، مذكرة ماجستير، تخصص، الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013.
7. سناء حم عبيد، استراتجية الطاقة المتجددة بالجزائر، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012-2013.
8. شرع يوسف، الطاقة بين أفاق التنمية المستدامة والتحديات البيئية، مذكرة ماجستير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2013-2014.
9. عامر ضبع، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الراشد في الجزائر، ما بين 1999-2004، مذكرة ماجستير، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
10. قويدر كمال، تنمية الموارد البشرية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة بيئية وسياحية، جامعة الجزائر3، 2013-2014.

11. غالمي جميلة واقع التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص، اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2013-2014.

المجلات:

1. الأخضر عزي، غالم جلطي، الحكم الرشيد، وخوصصة المؤسسات، مجلة الجندول، العدد 27 مارس 2006
2. بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا العدد الأول، 2011.
3. توفيق هان، الشفافية والمساءلة، رفاهية أم ضرورة، الإصلاح الإقتصادي، العدد12، جانفي 2005.
4. حسن كريم، الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية، المستقبل العربي، العدد 309، بيروت، لبنان، نوفمبر، 2004.
5. مجلس الأمة، دور البرلمان في الوقاية من الفساد، مجلة الفكر البرلماني، العدد، 11، جانفي 2006.
6. مكتب العمل العربي، الموارد البشرية ودروها في الحياة الاقتصادية، مجلة العمل العربي، القاهرة، مصر، العدد 98، 1997.
7. نبيل حمادي، أثر تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الجزائر لميثاق الحكم الراشد على جودة المراجعة المالية.، دراسة ميدانية، مجلة أبحاث الإقتصادية والإدارية، العدد11، جوان، 2012.

الملتقيات:

1. بوهزة محمد، بن سبيرة عمر، الاستثمار الأجنبي المباشر للتنمية المستدامة حالة الجزائر، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة و الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية

العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس، دار الهدى للطباعة والنشر،سطيف، الجزائر 2008

1. تقرير التنمية في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،تحسين التضمينية والمساءلة، البنك الدولي واشنطن 20030

2. جدو فؤاد، مداخلة بعنوان التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر في ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية بالجزائر، واقع وتحديات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

3. خبابة عبد الله، التنمية المستدامة المبادئ و التنفيذ من مؤتمر ري ودي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة و الكفاءة، الاستخدامية للموارد المتاحة، الكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس دار الهدى للطباعة و النشر، سطيف، الجزائر، 2008

4. زايري بلقاسم، الحكم الرشيد و الكفاءة الاقتصادية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، مارس 2005.

2. صالح صالحي، الاثار المتوقعة لانضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية، الملتقى الدولي حول تاهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سطيف، 29-30 اكتوبر 2001

3. طاشمة بومدين،الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، ورقة مقدمة إلى الملتقى حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر،واقع و تحديات، الشلف .الجزائر، 17 ديسمبر 2008

4. عمر فرحاتي،فريحة احمد، مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر، كراسات الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر المنعقد بتاريخ 10-11 ديسمبر 2005، الجزائر، دار هومة للنشر 2006.

5. عمراني كربوسة، مداخلة بعنوان الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

5. فتيحة هارون، الحكم الراشد و معضلات الدولة الحديثة، الدول العربية نموذجا، الملتقى الدولي الثالث حول الحكم الرشيد و استراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 08-09 افريل 2007

6. محمد خليفة مداخلة، بعنوان إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر.

المداخلات:

6. مراد مولاي الحاج، الأحزاب السياسية ومسالة الديمقراطية في العالم النامي، حالة الجزائر ، الملتقى الدولي حول الحكم الراشد وإستراتيجية التغيير في العالم النامي، الجزء 2، 2007

7. نوري منير، بارك نعيمة، مداخلة بعنوان الإصلاح الإداري و أهميته في القضاء على التسيب والفساد الإداري وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر.

7. وفاء رايس، ليلى بن عيسى، الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية، الملتقى العلمي الدولي حول آليات الحوكمة والمؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013.

المواقع الإلكترونية:

8. «what is good Gouvernance » UN-ESCAP, p3,http://www.gdrc.org/u.gov/escap governance.html.
9. Martin loanna sahas, op.cit, p6.

10. ناجي عبد النور، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر، الموقع الإلكتروني: http://nadjiabdnour>markblog.com

المراجع باللغة الفرنسية:

11. Azzedine Abdenour, « reforme administrative et gouvernance en Algérie : défis et options prioritaires », expert national, NAPLES, 17-20 mai 2004, p05.

الملخص :

لا يمكن الفصل بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة، فهناك ترابط وتشابك وثيق بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على النمو والتنمية الاقتصادية، ولكن رغم ذلك لا يمكن التوصل لعلاقة سببية بين الحكم الراشد والتنمية بصفة دقيقة، نظرا للترابط القائم بين عدد كبير من المتغيرات، غير أنه من المسلم به الآن أن الحكم الرشيد يلعب دورا أساسيا في النهوض بالتنمية المستدامة، فهو يعزز الشفافية والكفاءة والفعالية وسيادة القانون في المؤسسات العامة على جميع المستويات، بالإضافة إلى ذلك يسمح بالإدارة الفعالة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية.

الكلمات المفتاحية :

التنمية المستدامة، الحكم الراشد، المجتمع المدني، الشفافية، المساءلة، القطاع الخاص .

Abstract :

We cannot separate between the good governance and the sustainable development, there are interdependet and closely interwined economic, social and political factors that affect economic development ,but neverthless we cannot reach causal relationship between good governance and development in accurate, given the interdependence between the large number of variables, but it is now recognised that good governance play a key role in promoting sustainable development, it promotes trancparency, efficiency and effectiveness and the rule of law in public institutions at all levels, plus it allows effective management of human and natural resources, economic and finance to achieve equitable and sustainable development.

Keywords:

Sustainable development, good governance ,private sector, civil Society, transparency, accountability.